عار وفضيحة الأحزاب المصرية في المشهد السياسي الدستورى



ضد الوزيرة ناهد العشرى والغزاوى ومكاوى لتسهيلها إستلائهم على شركة «تليمصر»

ضد محمد شاكر وزير الكهرباء يساند النقيب وماهر وآخرين لإهدار المال العام

عدم دستورية قانون التظاهر الذي أصدره عدلي منصور


رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبد النبى
رئيس التحرير
محمد سعيد
الثورى
جريدة عربية - مستقله   السنه الأولي ... العدد الرابع عشر .. النصف الثاني من سنتمبر٢٠١٤ ... الثمن: جنيه ونصف

السيسى داخل الأمم المتحدة بلا رؤيه

قناة السويس الجديدة حُلم المصريين

صراع الكنيسة حول لائحة «٣٨»





الاقبال كثيف على شراء الشهادات من جميع الفئات

شراء الشهادات ذات فئة العشرة جنيهات والمائة جنيهات اكثر من الفئات الاخرى

تقرير: امال هجرس

لقائنا من داخل بنك مصر هذا الصرح الكبير الذى اسسة طلعت باشا حرب للنهوض بالاقتصاد المصرى وتفاعلا مع رسالة الرئيس عبد الفتاح السيسى بشراء شهادات قناة السويس ونحن الان من داخل بنك مصر نلتقى بالاستاذ مصطفى خليل رئيس فرع المعاملات الدولية ومدير عام بنك مصر وقام ان الاقبال فى تزايد ويحصرون على المشاركة فى هذا المشروع من خلال شراء الشهادات لتمويل قناة السويس الجديدة وهذا يدل على انتمائهم

وان الشعب استجاب للرسالة وقام بالنزول الى البنوك لشراء الشهادات والمشاركة واليوم الشعب ينتخب الرئيس عبد الفتاح السيسى مره أخرى وهى رسالة من الشعب الى الرئيس اننا معاك للنهوض بالبلاد لاجل ان تعود مصر لمكانتها والتقينا ايضاً بـ محمد الشرقاوى نائب مدير بنك مصر وقال ايضا ان هناك تزادحم على شراء الشهادات فى جميع الفروع وها يدل على نهوض مصر من جميع الفئات العمرية والشراء على الفئات من فئة العشرة جنيهات الى فئة ١٠٠٠ جنية كل ذلك يقول ان هناك وطنية لدى الشعب المصرى وانهم مؤمنين بالمشروع والا ما الذى يجبرهم على النزول والشراء بهذة الاعدادونحن وصلنا الى الان لمبلغ ٤٠ مليار جنيه

وتقول " نفسية حسن " مديرة خدمة العملاء فرع المعاملات الدولية ونحن نعيش حالة ووطانية تفجرت من داخلنا

هو ليس جديد على المصريين ارقام واعداد هائله والمواطنين البسطاء ياتون ليس من اجل العائد ولا من اجل قيمة الشهاده ولكن من اجل البلد ورغبة لاجل ان مصر اتكون افضل وانة شعب عظيم ومن كل الفئات العمرية ياتون للشراء هناك العامل البسط وهناك السيدة المسنة جائت بفرحة لتشترى الشهادة ور ايضا رجل كبيرة بعجاز ومن اماكن عدة وكل ذلك من اجل مصر.

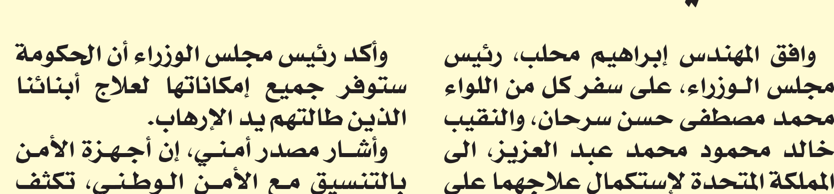
وفى لقاء مع احد المواطنين الذين يشترون الشهادات واعرب عن عزمة شراء الشهادة لاجل النهوض بمصر ولانة مشروع قومى لنا ولاولادى من بعدنا واقول للمصريين الذين لم ينزلوا الى الان لشراء الشهادات .

ان يتجهوا الى لقرب فرع بنك لشراء الشهادات لانة مشوع وطنى وسيستفيد منه الجميع ولابد ان نبنى بلدنا بايدينا ولازم نتحمل ونصبر وهذا المشروع استشعر انه بدأة خيرو سوف يكون ان شاء هناك شاريع اخرى تفيد البلد .

وعن الشكوك التى تدور حول مشروع قناة السويس هذا الكلام ليس له اى اساس من الصحه وشعب مصر واعى ويتفهم ما يحدث ويعرف ماذا يفعل ونحن نشكر الرئيس عبد الفتاح السيسى لانة فتح لها مجالات كثيرة للارتقاء ونهوض مصر .

وتضامنا من المراة المصريه قالت احد المواطنات قمت بشراء شهادات قناة السويس من اجل المشاركه الوطنية فى هذا المشروع ودور المرأة معروف وهى تساهم فى البلاد وذهبت بأولادى لاجل ان اشعرهم بالدور الوطنى و الانتماء واقول لكل السيدات انا هذا مشروع وطنى لابد ان تشارك فيه فهو بدأيةلمشوعات كثير قادمة لنا ولاودنا وان لم تسطيع المشاركه فلابد عليها ان تعرف اولادى بالمشورع وتشاهد اللذين شاركو احتى تحث فى اولادها روح الوطنية والانتماء، ورأى فى الشكيك الذى يثار حول المش روع هذا دورنا ان ننبه ونعلم اولادنا حتى لا تأتى اى كلمة عابره تتلاعب بعقولهم.

محلب يوافق على سفر مصابي حادث وزارة الخارجية للعلاج بالخارج



وافق المهندس إبراهيم محلب، رئيس مجلس الوزراء، على سفر كل من اللواء محمد مصطفى حسن سرحان، والنقيب خالد محمود محمد عبد العزيز، الى المملكة المتحدة لإستكمال علاجهما على نفقة الدولة.

تجدر الاشارة إلى أن كلا من اللواء محمد مصطفى حسن سرحان، والنقيب خالد محمود محمد عبدالعزيز، كانا قد أصيبا فى الحادث الارهابي الغاشم الذي وقع يوم الاحد الموافق الماضي بمحيط وزارة الخارجية.

وأكد رئيس مجلس الوزراء أن الحكومة ستوفر جميع إمكاناتها لعلاج أبنائنا الذين طالتهم يد الإرهاب.

وأشار مصدر أمني، إن أجهزة الأمن بالتنسيق مع الأمن الوطني، تكثف جهودها في محاولة للوصول إلى شاهد رؤية، واستعان فريق المباحث برسام جنائي لمحاولة الوصول إلى أي مشتبه فيهم، خاصة أن عاملين بالمحلات المقابلة لمكان الحادث، أكدوا أن شابين حضرا في تمام الساعة الخامسة فجرًا، إلى مكان الحادث.

إذا لم نعلم أين تذهب فكل الطرق تفي بالغرض !







عدم مراعاة مقضتي الواجب الوظيفي

ناهد عشرى تسهل للغزاوى الإستيلاء علي شركة تليمصر .. وتشريد العمال

د / فؤاد عبد النبى

طرق باب الجريدة عدد ليس بالقليل من عمال "شركة تليمصر "أملا فى ابلاغ صوتهم الى السيد المستشار النائب العام ورئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ورئيس الرقابة الادارية والى القائمين على امور الدولة المصرية ضد د/ ناهد عشرى وهانى الغزاوى " فلسطينى الجنسية" وأخرين . وقمنا من جانبنا بفحص وتمحيص كافة الاوراق الرسمية والاحكام القضائية فتبين لنا لما لايدع مجالا للشك والريبة ان هناك مؤامرة دنيئة سطرت خيوطها عصابة شيطانية نسجت سمومها للاستيلاء على شركة تليمصر وكادوا ان يتموا ما سطروا له طيله عمرهم الا ان العناية السماوية كانت لهم بالمرصاد فكشفت اللاعيبهم وحيلهم الشيطانية واكاذيبهم واضاليهم وافتراءتهم وفق مستندات قاطعة لايمكن دحضها من قريب او بعيد فامام النص القانونى والاحكام والمكاتبات الرسمية من نيابة الاموال العامة او من مباحث الاموال العام او من محكمة الجنايات لايمكن التفسير او التأويل او الشطط البعيد كل البعد عن المنطق او العقل او القانون . وها نحن سنقوم وفق اعداد الجريدة بأبراز اللعب بأرواح واقدار عمال مصر وفن التلذذ فى سرقة المصانع والشركات المصرية للغرباء على حساب العامل المصرى من أجل حفنة من الدولارات يتقاضاها اصحاب النفوذ ذوى النفوس المريضة الحقودة التى تعبث هنا او هناك بحثا عن

بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ توافر العلم الكافى النافى للجهاله لدى الدكتورة / ناهد حسن عشرى والتى كانت تشغل أنذاك رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة وزارة القوة العاملة والهجرة بموجب مذكرة مسطرة من عمال اشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) وعنوانها ٥٥ شارع خاتم المرسلين – العمرانية – الجيزة حاليا ١٥ شارع القائى طريق الهرم – جيزة سابقا بشأن الاكاذيب .. والاضاليل.. والافتراءاتالتى سطرها المدعو د/ محمود سالم رئيس مجلس الادارة (من العاملين بمكتب د/ عاطف عبيد رئيس وزراء مصر انذاك !!؟) لسيادتها تحت رقم ٤٢ فى ٢٠٠٨/١٢/٢١ والمتضمن أكاذيبه بشأن:-

١- خسائر الشركة التى بلغت ٤٨٩ مليون جنيه !!؟
٢- محاولة الشركة ادخال منتجات جديدة
٣- الاكتفاء بالترخيص بتجميع وصناعة الاجهزة

وجاء رد عمال الشركة العربية للراديو الترانزستور والاجهزة الكهربائية (تليمصر) لوزيرة القوى العاملة ناهد عشرى على ما كتبه وسطره فى مذكرته د/محمود سالم رئيس مجلس الادارة بكتابة رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ لكشف حقيقة ما يدعيه بفنط كبير فى مذكرة العمال فلماذا ؟ وأين ؟ ذهبت عدد ٩ رسائل استيراد من الخارج عبارة عن مكونات تليفزيون وأجهزة منزلية فى الفترة من ٢٠٠٨/١/١٠ حتى ٢٠٠٨/٦/١٦ بأسم الشركة ولم يتم ادخالها الى مقر الشركة بالعنوان عاليه لتشغيلنا بدلا من الادعاء بتوقف الشركة لآكثر من ثلاث سنوات ؟ وبيان هذه الرسائل هى :-

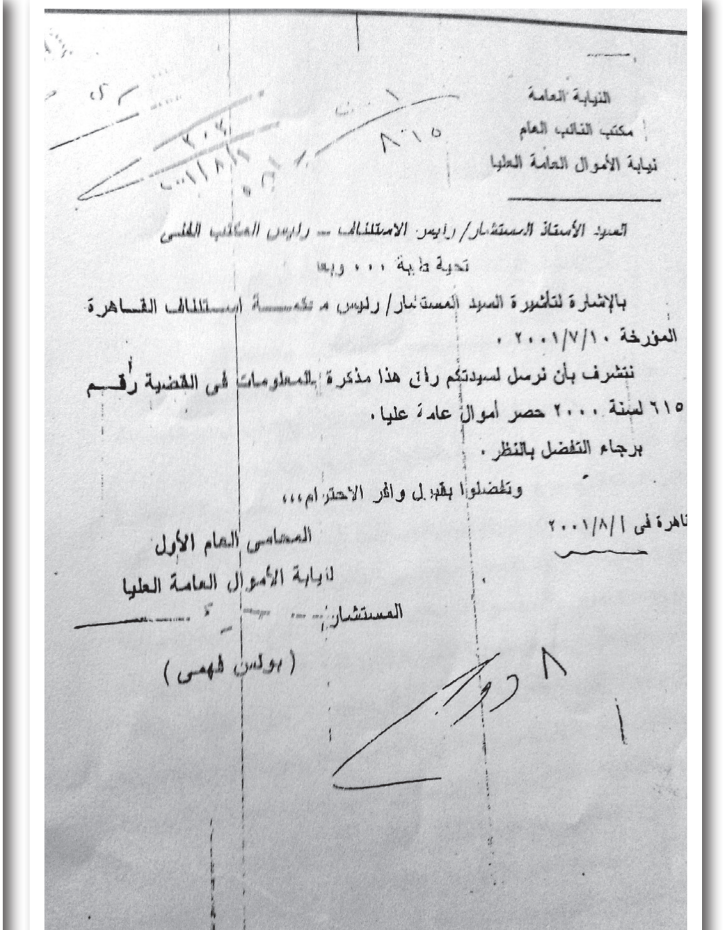
١-رسالة برقم ٦٨٨ بتاريخ ٢٠٠٨/١/١٠
٢-رسالة برقم ٨٣٨١ بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٢
٣-رسالة برقم ٩٨٠٤ بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٢
٤-رسالة برقم ١٠٠١٣بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٤
٥-رسالة برقم ١٠٢٨١بتاريخ ٢٠٠٨/٥/١٨
٦-رسالة برقم ١١٣٥٨ بترايخ ٢٠٠٨/٥/٢٨
٧-رسالة برقم ١١٤٥٨بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢٩
٨-رسالة برقم ١٢٦١٦بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٠
٩-رسالة برقم ١٣١٠٦بتاريخ ٢٠٠٨/٦/١٦

وذلك بقيمة مالية قدرها ٢٫٦١٢٫٤٢٢٫٦٠ مليون جنيه للاغراض الجمركية سداد ارباح تجارية وصناعية بمبلغ ١٣٠٦٢٫١١ جنيها سداد ضريبة مبيعات ٢٧٥٩١٢٠٤ جنيها سداد ضريبة رسوم جمركية وارد ٤٦٧٠١ جنيها الا انه لم يتم اتخاذ اجراء قانونى بتحويل القائمين على شركة تليمصر الى النيابة العامة بتهمة الاستيلاء على المال العام !!؟بدلا من تركه ليدمر ويبيع أصول الشركة وتهديد العمال بالخروج بنظام المعاش المبكر بالاضافة الى التهديدات المستمرة من السيد رئيس القطاع القانونى للعمال والعمال المطحونين المظلومين مستعدين للكتابة وللشهادة أمام كافةالجهات المعنية بالبلاد عن اساءة الممثل القانونى لمقتضيات الواجب الوظيفى وتفاخره الدائم وعلى الملاء بانه ترزى الادارة ضد العمال !!؟

٢٠٠١/٦/٢٨ حكم محكمة جنايات الجيزة ٦١٥ لسنة ٢٠٠٠ بمنع كل من المتهمين هانى ساماعيل محمد سرور وشهرته "هانى الغزاوى فلسطينى الجنسية " وزوجته

"القوى العاملة" وراء مافيا سـرقة"تليمـصر"

يقترض توافر العلم الكافىة النافى للجهاله لدى وزيرة القوى العاملة ناهد عشرى وفق ما قدم اليها اثناء توليها "رئيس الادارة المركزية لعلاقات العمل وشئون المفاوضة وزارة القوة العاملة والهجرة" بالقضية رقم ٦٥١ لسنة ٢٠٠٠ أموال عامة والمذكرة المرسلة من المستشار المحامى العام لنيابة الاموال العامة العليا / لاشين ابراهيم الى السيد المستشار رئيس الاستئناف ورئيس المكتب الفنى والمتضمنه فى عجالة " قيام المتهمين هانى اسماعيل محمد سرور الشهير ـ " هانى الغزاوى " وحسن محمود حسين المكاوى بالاتفاق فيما بينهم القصد منه الاستيلاء على أصول واموال الشركة العربية للراديو الترانزستور " تليمصر " وهو ما سطره العقيد / محمد رأفت سامى المفتش بأدارة مكافحة جرائم الاختلاس بالادارة العامة لمباحث الاموال العامة ونترك للجهات المعنية بجمهورية مصر العربية القراءة والامعان والفحص والتمحيص فيما سطر في المذكروالمقيدة برقم ٨٣ لسنة ٢٠٠٠ حصر تحقيق اموال عامة عليا "..... التحريات دلت فى وجود اتفاق جنائى بين كل من هانى اسماعيل محمد سرور وشهرته هانى الغزاوى " فلسطينى الجنسية " ويمارس نشاط تجارة الاجهزة الكهربائية من خلال شركة اسسها بأسم احد العاملين لديه من المصريين وهو / سليم صبره احمد وهى شركة " الغزاوىاالتجارة (سليم صبره وشركاه٢- حسن محمود حسين مكاوى موظف سابق بشركة تليمصر (سائق) ويمتلك شركة مكاوى للتجارة وتعمل فى مجال تجارة الاجهزة الكهربائية القصد منه هو الاستيلاء على اصول واموال الشركة العربية للراديو والترانزستور والاجهزة الالكترونية (تليمصر) حيث ان المذكورين سالفى الذكر من عملاء الشركة المصرية المصرح لهما بشراء منتجاتها بموجب شيكات بألاجل . وكل منهما يتمتع بحد ائتمان سنوى قدره ثلاثة مليون جنيه حتى تاريخ ١٩٩٧/٥/٢٨ واستغلا خصخصة الشركة وطرح اسهمها للتداول عن طريق بورصة الاوراق المالية بنسبة ٧٦٫٤ من اسهم الشركة حيث قاموا بشراء كميات كبيرة من منتجات الشركة وتسييلها بالسوق والشراء بقيمتها اسهم الشركة حتى يتمكنا من الدخول لعضوية مجلس ادارتها والسيطرة عليها لتسيهل تلاعبهما فيما بعد فى سداد المديونيات المستحقة عليهما



النيابة العامة
مكتب النائب العام
نيابة الأموال العامة العليا

٨٦١٥

السيد الأستاذ المستشار/ رئيس الاستئناف – رئيس المكتب الفنى
تحية طيبة ... وبعد

بالإشارة لتأشيرة السيد المستشار/ رئيس محكمة استئناف القاهرة المؤرخة ٢٠٠١/٧/١٠ .

نتشرف بأن نرسل لسيادتكم رفق هذا مذكرة بالمعلومات فى القضية رقم ٦١٥ لسنة ٢٠٠٠ حصر أموال عامة عليا .

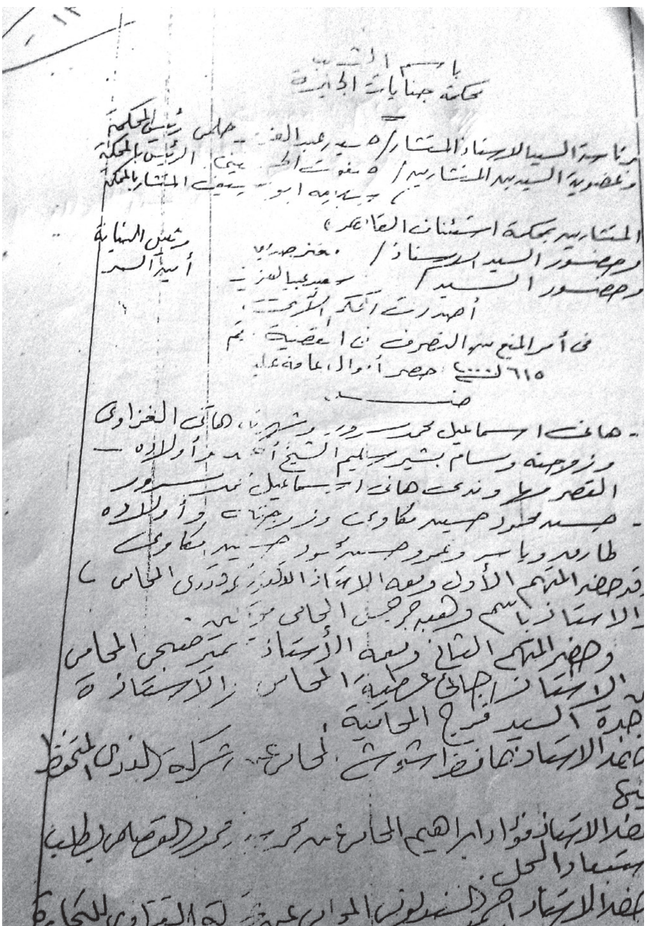
برجاء التفضل بالنظر .

وتفضلوا بقبول وافر الاحترام ،،،

[illegible]اهرة فى ٢٠٠١/٨/١

المحامى العام الأول
لنيابة الأموال العامة العليا
المستشار/

(بولس فهمى)







سيناريو نهب المصانع والشركات فى مصر

مخطط الاستيلاء على شركة تلميصر من هانى الغزاوى "فلسطينى الجنسية" بالتواطؤ مع احمد شرين فوزى بالمخالفة لتعليمات ولوائح البيع والجدولة، بمساعدة ومشاركة مصطفى كامل محمد عام ١٩٩٩، عام ١٩٩٧ قام هانى الغزاوى بشراء كمية من اسهم الشركة التى طرحت للبيع مما مكنة من ترشيحة لعضوية مجلس ادارة الشركة ثم قيامه بزيادة حد الائتمان المصرح له ولشريكة الثانى وحصوله على موافقات!!؟ وشراء كميات كبيرة من منتجات الشركة بالاجل بالتواطؤ مع أحمد شيرين فوزى العضو المنتدب للشركة وبالمخالفة لتعليمات ولوائح البيع بالشركة وقام الاخير بجدولة الديون المستحقة على العملاء سالفى الذكر أكثر من مرة بالمخالفة للتعليمات المنظمة لشأن الجدولة .

مثلث الرعب يغش.. ويدلس..ويسرق فى خلال ايام "شركة تليمصر"

– عام ١٩٩٩ (عملية بيع وشراء صورية لتمكين هانى الغزاوى + محمد شيرين من الحصول على حصة الشركة القابضة للاسهم) فقدأعلنت الشركة القابضة للصناعات الهندسية عن بيع حصتها من اسهم بشركة تليمصر لمستثمر رئيسى (٢٣٫٥٪من الاسهم) وتم بيع الكمية لمصطفى كامل محمد عضو مجلس ادارة الشركة سالفة الذكر ورئيس مجلس ادارة شركة التعاون للاستثمار وتجارة الاخشاب !!؟ بعد عدة ايام من الشراء قام هانى الغزاوى + محمد شيرين بشراء حصة الشركة من مصطفى كامل رئيس لمجلس ادارة شركة تليمصر فى ١٩٩٩/٦/٨ الذى قام بتعيين بتعيين هانى الغزاوى + محمد شيرين بمجلس الادارة !!؟ بالتالى تمكنا من الحصول على موافقة الجمعية العمومية وتولى عضو مجلس الادارةالمنتدب وخول لهما كافة الصلاحيات الادارية والتنفيذية فى ادارة الشركة

– بدء تنفيذ المخطط بجدولة المديونية المستحقة عليهما أكثر من مرة وايقاف الاجراءات القانونية حيال الشيكات الصادرة عنهما والمرتده من البنوك قام المذكورين بتأسيس شركة تليمصر للتجارة والتوزيع وتم تعيين شقيق الاول جمال اسماعيل سرور مديرا وممثلا قانونيا لها (الغرض منها تسويق منتجات الشركة العربية للراديو والترانزستور (تليمصر) رغم وجود ادارة تجارية وادارة تسويق بالشركة !!؟ بالتالى

١- تمكنا من الاستيلاء على منتجات الشركة بموجب اوامر تنفيذية من سالفى الذكر

٢- وصرف من المخازن دون تحرير فواتير بيع لها

٣- وقد قاما خلال ٣ اشهر بسحب منتجات من الشركة بلغت قيمتها ١٠٠٠٠٠٠٠١ مائة وواحد مليون جنيه

٤- وقاما بالتلاعب فى القيود المحاسبية وصرف مبالغ كبيرة من ميزانية الشركة العربية للراديو والترانزستور (تليمصر) بدعوى منح سلف لشركة تليمصر للتجارة والتوزيع !!

٥- وقاما بالتلاعب فى بيع اصول شركة تليمصر ومنها اسهم الخزانة الخاصة

٦- قيامهم بأستيراد اجهزة من الخارج بأسم شركة تليمصر وبيعها لصالحهما مما ادى الى زيادة المديونيات المستحقة على الشركة وهو ما نبه اليه عمال شركة تليمصر الوزيرة ناهد عشرى ردا على ما كتبه وسطره فى مذكرته د/محمود سالم رئيس مجلس الادارة بكتابة رقم ٢٤ بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢١ لكشف حقيقة ما يدعيه بفنط كبير فى مذكرة العمال فلماذا ؟ وأين ؟ ذهبت عدد ٩ رسائل استيراد من الخارج عبارة عن مكونات تليفزيون وأجهزة منزلية فى الفترة من ٢٠٠٨/١/١٠ حتى ٢٠٠٨/٦/١٦ بأسم الشركة ؟!! ولم يتم ادخالها الى مقر الشركة بالعنوان عاليه لتشغيلنا بدلا من الادعاء بتوقف الشركة لآكثر من ثلاث سنوات وجاء الرد من امن الدولة ولم تأخذ الوزيرة تلك المذكرة محمل الجد والتىأكدت على مافيا سرقة شركة تليمصر. ليتبين لهم مافيا اللعب بأرواح ومقدرات عمال مصر من فاسدين يتولوا امور البلاد بمصرنا لصالح الغزاوية!!؟ والسؤال الذى طرحه العمال جدير أن يسال من الناحية القانونية والدستورية فالواقعة على النحو سالف تقيم دلائل كافية على ارتكاب المتهمين هانى اسماعيل محمد سرور وحسن محمود حسين مكاوى مصطفى كامل محمد حسن واخرين لجرائم الاعتداء على المال والاشتراك فيهما بالمواد الواردة بالباب الرابع من الكتاب الثانى من قانون العقوبات وهو ما سطره رئيس نيابة الاموال العامة العليا "معتز صديق" الى السيد المستشار المحامى العام لينابة الاموال العامة

٧- ثبت من محضر التحريات المؤرخ ٢٠٠١/٥/٣٠ وما قرره محرريه بالتحقيقات من المتهمين هانى اسماعيل محمد سرور وحسن محمود حسين مكاوى وازواجهم واولادهم البالغين المشمولين بولايتهم يمتلكون بعض الممتلكات العقارية والمنقولة والسائلة . وهو ماسطره المستشار/ معتز صديق رئيس نيابة الاموال العامة العيا فى ٢٠٠١/٧/٣١

حكم محكمة جنيات الجيزة فى القضية ٦١٥ لسنة ٢٠٠٠ حصر اموال عامة عليا

بجلسة الخميس الموافق ٢٠٠١/٦/٢٨ "حكمت المحكمة حضوريا بتأييد الامر الوقتى الصادر من المستشار النائب العام المؤرخ ٢٠٠١/٦/٢٥ والامر مؤقتا منع كل من المتهمين هانى اسماعيل محمد سور وشهرته هانى الغزاوى وزوجته وسام بشير سليم الشيخ احمد واولاده القصر مها وندى هانى اسماعيل محمد سرور وحسن محمود حسين مكاوى وزوجته واولاده طارق وياسر وعمرو حسن محمود حسين مكاوى من التصرف فى كافة اموالهم العقارية والمنقولة والسائلة الموضحة بمحضر التحريات المؤرخ ٢٠٠١/٥/٣٠ وما يظهر لهما فى تاريخ الامر وكذا منعهم من ادارتها ومنع المتهمين هانى اسماعيل محمدسروروحسن محمود حسين مكاوى من ادارة اموال الشركة العربية للراديو الترانزستور "تليمصر" وتعيين احد رؤساء شركات قطاع الاعمال العام التابعة للشركة اقابضة للصناعات الهندسية وكيلا فى ادارة كافة الاموال والشركات المتحفظ عليها

مافيا بيع الشركات المصرية وتشريد العمال فى عهد عاطف عبيد واحمد نظيف .

الشعوب خيبتها السبت والحد والشعب المصرى خيبته ماوردتش على حد، لعلا فيما جاء فى حيثيات الحكم ٦٥١ لسنة ٢٠٠٠ الصادر يوم الخميس الموافق ٢٠٠١/٦/٢٨ يكشف الفضيحة والخيبة فى بيع مصر وعمال مصر من رؤساء وزراء مصر.

١- أن المديونية المستحقة لشركة" تليمصر" عبارة عن مبلغ ٢٨ مليون جنيه "ثمانية وعشرون مليون جنيه قبل هانى اسماعيل محمد سرور " فلسطينى الجنسية "

٢- ان المديونية المستحقة لشركة "تليمصر"عبارة عن مبلغ ١٣ مليون جنيه "ثلاثة عشر مليون جنيه "قبل حسن محمود حسين مكاوى

٣- أن المديونية المستحقة لشركة "تليمصر" عبارة عن مبلغ ٨٦ مليون جنيه " ستة وثمانون مليون جنيه" قبل شركة تليمصر للتجارة والتوزيع لم يتم سدادها حتى الان !!؟+ عدم وجود ضمانات باقية مقابل هذه المديونية سوى الشيكات الجنائية فقط والتى ارتدت دون تحصيل مما ادى الى الاضرار بأموال ومصالح المساهمين فى هذه الشركة .

٤- قيام المتهمين بقبول تسوية مديونية أحد عملاء الشركة مقابل تنازل الاخير عنعقار لصالح الشركة لاتتناسب قيمته الفعلية المديونية المستحقة للشركة !!؟ ملحوظة عدم مزاولة الشركة لنشاط العقارات + عدم وجود تقييم فنى للعقار + حصولهم على منتفعة العقار!!؟

٥- قيام هانى اسماعيل سرور بتحرير اذون اضافية وصرف وهمية بعذ ضبط المستندات بشأن الاجهزة المستوردة من الخارج بأستخدامه بطاقة استيرادية لاحد اقاربة !!؟

٦- قيام هانى اسماعيل سرور بأستخدامه بطاقة استيرادية لاحد اقاربة وتحويل مبلغ ١٦٩٦٦٦٫٨١٤ جنيها !!؟

٧- قيام المتهم الثانى حسن محمود حسين مكاوى نتيجة شراء اسهم للبورصة والمضاربة بها عن طريق احدى شركات السمسرة التى تحتفظ بحسابات شخصية للمتهمين ،

٨- بعض المكاتبات الصادرة عن المتهم الثانى لاحد العاملين بالشركة يطلب تأجيل مديونية نجله طارق !!؟

٩- ملكية المتهمين لبعض الممتلكات العقارية والمنقولة والسائله بعد ان كانوا يعانوا العجز عن سداد المديونية المستحقه عليهم!!؟

لماذا خسارة شركة تليمصر أكثر من ٤٧ ضعف رأس المال فى عهد د/ محمود محمد سالم (المكتب الفنى د/ عاطف عبيد رئيس وزراء مصر!!؟)؟ ميزانية ٢٠٠٩/١٢/٣١

سؤال جدير ان يسأل من الناحية الواقعية والقانونية ؟!خاصة بعد ان التزم فى مذكرته اعادة تصويب الاوضاع بالشركة لاقالتها من عثرتها وهو ما لم يتحقق على يديه بل العكس حدث تدمير للشركة وابتززاز للعمال وبيع اصول الشركة......الخ

فى ٢٠٠٣/٣/١٦ ارسل د/ محمود محمد عبد النبى سالم مذكرة الى وزير قطاع الاعمال مختار خطاب يقول فى مذكرته الاتى:-

لقد تم دراسة اوضاع الشركة ومقابلة جميع الاطراف المعنية فى هذا الشأن ومقترح اعادة تصويب الاوضاع بها لاقالتها من عثرتها. وذكر نقاط الضعف . كما ذكر نقاط القوة فى السماح للمتحفظ عليهما من المحكمة المختصة بعمل عقد وكاله وتفويض غير قابل للالغاء للدكتور/ محمود سالم باتخاذ كافة التصرفات القانونية بما فى ذلك بيع وادارة المقومات المادية والمعنوية لكافة الاموال المتحفظ عليها – تمهيدا لرفع التحفظ على الشركة لاداراتها الادارة الاقتصادية حتى يمكن اقالتها من عثرتها !!؟ – كنا نتمى ان يفلح ويصدق طيلة مدة رئاسة "شركة تليمصر" ان كان صادقا عند عرضه يوم ٢٠٠٣/٧/١٦ !!

المؤامـرة

خيوط المؤامرة بدءت تنفيذ سيناريوهاتها فى الاتى :-

١- الدور المشبوه بالسعى الى تعديل أمر المنع رقم ٦١٥ / ٢٠٠٠ الصادر من محكمة الجيزة ٢٠٠١/٦/٢٨ ليضم المحرومين من الصرف !!؟

٢- أطلاق يد هانى الغزاوى الفلسطينى الجنسية فى شركة تليمصر لذبحها ودفنها وبيعها بأبخس الاثمان ليؤكدوا جميعا على ان مصر تم بيعها على يد فئة لم تراعى اللّه ولم تراعى حق العمال ولم تراعى مستقبل الاجيال الماضية ولم تراعى حقوق هذا الشعب فى هذه القلعة ولم ترحم صرح من صراح الصناعة المصرية من البيع والتدمير وسفك حقوق العمال على مذبح سلالم رئاسة الوزراء فى عهد عاطف عبيد تحت أكذوبة الخصخصة وكنا نأمل بعد ثورة ٣٠ يونيو٢٠١٣ ان يتم أعدام كل من سولت له نفسه المساس بأى قلعة من قلاع الصناعات المصرية وترتب عليه تشريد عمال مصر بدءا من رئيس الجمهورية ورؤساء مصر الى اصغر رئيس مجلس ادارة تولى شركة او موسسة او هيئة او مصلحة مصرية من الذين خانوا الامانه وخانوا الوطن وخانوا شعبهم وخانوا عمال مصر لنقول الحمد اللّه ان جمال عبد الناصر مات حتى لايرى بام عينيه ان ما تم بنائه فى عهده وضحى بحياته من اجله باعه اصحاب النفوذ ذوى النفوس المريضة الحقودة التى تعبث هنا وهناك لتدمير مصر فى عهد رؤساء وزراء ضاعت على ايديهم الدولة المصرية ووصلنا الى ما وصلنا اليه من بطالة وتشريد العمال وازلالاهم بعلم القوى العاملة فى الجيزة والقاهرة وحرمانهم من حق اجر ومعاش مناسب بل يتم اجبارهم على الخروج للمعاش المبكر ويتم تشريدهم فى الشوارع.

من هو د/ محمود محمد عبد النبى سالم ؟ وكيف تم تعديل امر المنع !!؟ ولماذا لم تتم محاسبته طيله هذة المدة !!؟ ومن وراءه !!؟ و الكتاب الموجه الى مختار خطاب والمستشار ماهر عبد الواحد وأستغاثة د/ فتحى فكرى وزير القوى العاملة للنائب العام وفق كتابه ٣٠٨ فى ٢٠١٢/٢/٩ والتى وضعت فى درج من ادراج النسيان اسئلة كثيره سنجيب عنها وعن سيناريو هانى الغزاوى وعصابته له شجون أكثر اطراء فى الاعداد القادمه.

يوجد دائماً من هو أشقى منك فابتسم !!

"هل ينقص مصر المزيد من الأحزاب؟ أم أن المشكلة هي تفعيل الأحزاب الموجودة بالفعل لكي يكون لها دور مؤثر وفاعل في الحياة السياسية في مصر؟! دستور ١٩٧١ أول دستور نص على حق تكوين الأحزاب السياسية وحق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية هل اثرت الاحزاب السياسية المشهد السياسى بعد تفعيل نصوص الدستور لحق تكوينها وحق ترشحها لرئاسة الجمهورية؟ هل ألآحزاب المصرية جلبت العار لنفسها أم للشعب أم لدستور ٢٠١٤ أم للنظام السياسى المصرى؟ أسئلة كثيرة يدور حولها موضوع حديثنا اليوم بشأن عار الاحزاب المصرية فى المشهد المصرى"



عار وفضيحة الآحزاب المصرية

هل يغير النظام الدستورى الشخصية المصرية ... أم تبقي العبودية مبدأ !!

بادىء ذى بدء الحديث عن الآحزاب السياسية المصرية أصبح مضيعة للوقت بلاقيمة ولافعالية خاصة بعد ما كتب عنها وعن أسباب ضعفها وهوانها والتشاحنات والمشاجرات والتصادمات بين قياداتها بعضهم البعض وبين القيادات والافراد وبين القيادات وقيادات الاحزاب ألآخرى حول القيادة والهيمنة والسيطرة والنفوذ والزعامة خاصة بعد أن عجزوا ان يثبتوا دور لهم فى المشهد السياسى الدستورى المصرى ، فقياس النظام السياسى الدستورى لاى دولة ما يتوقف على قوة أو ضعف ألآحزاب بها ، ودرجة تطورها ، فالأحزاب تلعب دوراً هاماً فى تدعيم الممارسه الديمقراطية باعتبارها همزة الوصل بين الحكام والمحكومين، بما يسمح بتنشيط الحياة الحزبية، وتعميق المشاركة السياسية للمواطنين. كما تلعب دورا اجتماعيا مهما يتمثل في بناء الكوادر السياسية وتدريبها على العمل العام، ففي الدول الديمقراطية تجتذب الأحزاب المواطنين الراغبين في ممارسة العمل السياسي، وتقوم بتنمية مهاراتهم وتطويرها، وفرز الكوادر ذات المهارات القيادية والتي يمكن الاعتماد عليها في تولي المواقع القيادية داخل الحزب أو داخل مؤسسات الدولة في حالة وصول الحزب إلى السلطة. وهو ما فطن اليه المشرع الدستورى المصرى عندما نص على هذا الحق الدستورى فى المادة ١٤٦ من دستور ٢٠١٤ هذه الوظيفة المهمة للأحزاب السياسية تكشف أهمية أن يتسم العمل داخل أروقة الأحزاب بالديمقراطية، فهل كثرة الاحزاب المصرية فى المشهد السياسى نذير تفاؤل ام تشاؤم بمعنى أصح هل كثرة الاحزاب المصرية يؤدى بنا الى تداول السلطة كما نص عليه فى المادة الخامسة من دستور ٢٠١٤ اى هل سيتغير المشهد السياسى المصرى بعد ازاحة جماعة الاخوان من صدارة المشهد السياسى باعتبارها جماعة ارهابية دموية !؟ أم أن المشهد لم ولن يتغير كثيرا وفق السيناريو المستمر ومحاولات بعضهم بعقد التحالفات والتكتلات بين الأحزاب المصرية رغم ما تتعرض له من تحديات وصعوبات بسبب غياب ثقافة التحالفات والتكتلات الحزبية عن المشهد السياسى المصرى طيلة عمر الاحزاب المصرية فى القرن الواحد والعشرين ، وقد يكون بسبب الانانية المفرضة فى الزعامة والقيادة بالتالى يتفقوا على كل شيىء وياتوا الى دور الاندماج فيختلفوا على من يكون زعيم التكتل او التحالف ، وقد يكون بسبب الرغبة فى مواجهة التيار الدينى بالاتفاق على جمع الاحزاب المدنية فى سلة واحدة فى مواجهة التيار الدينى بعد أن رأوا بام اعينهم ما فعلته الاحزاب الدينية فى برلمان ٢٠١٢ وهو خوف يتحسسه ويخشى منه قادة الاحزاب المصرية المدنية على طول الخط اذن هى عقدة الخوف من الهيمنة والسيطرة من التيار الدينى بسبب قوة تأثيره ايا كان مكمن هذة القوة سواء الدعاية الانتخابية او الخطاب الدينى القوى فى تزييف ارادة المواطنين والسيطرة على عقولهم بالتالى السيطرة على المشهد السياسى اثناء حكم جماعة الاخوان المسلمين ومعهم حزب النور هو ما يقلق ويفزع الاحزاب المدنية المصرية لذا سيناريو التحالف او التوافق او الانسجام او الانضمام مازال مستمر بطرق مختلفة من كافة الاحزاب المصرية حتى اعلان فتح باب الترشح للانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ولعلا ما بيناه اجابة عن التساؤل الذى طرحناه هل هناك خطأ فى تركيبة الشخصية المصرية منذ أن انشأها اللّه !؟ فالشخصية المصرية الفرعونية ولدت ومعها تحكم الفرعون والهيته تجاه المصريين وحب ارضائه من كافة المصريين ، ثم جاءت الشخصية فى العصر الحديث فى الزعماء الذين حكموا شعب مصر .

نشأة الأحزاب السياسية، وتطورها فى النظام

السياسي الدستوري المصرى مرعبر مراحل متميزة هى:

- مرحلة ما قبل ثورة ١٩١٩.

- مرحلة ما بعد ثورة ١٩١٩ حتى ثورة ٢٣يوليو ١٩٥٢.

- مرحلة التنظيم السياسى الواحد من عام ١٩٥٣، حتى عام ١٩٧٦.

أولاً: مرحلة ما قبل ثورة ١٩١٩

بدأت مع تأسيس مجلس شورى النواب عام ١٨٦٦- رغم كونه كياناً استشارياً — لعب دور فى تطور الحياة السياسية، وتهيئة الأجواء للتفكير فى العمل الحزبى، ويذهب بعض المؤرخين أن الحزب الوطنى الذى أنشأه العرابيون عام ١٨٧٩ يُعد أول الأحزاب السياسية فى تاريخ مصر ، فى حين يرى البعض الآخر أن هذا التنظيم لم يكن سوى تكتل جبهوى ، افتقد لصفة التنظيم، ولوسائل الاتصال الكافية مع الجماهير، ولم يكن هدفه الوصول للسلطة باعتبار ذلك أحد أهم عناصر تعريف الحزب السياسى، بل كان مقاومة النفوذ الأجنبى ، وإنقاذ مصر من الإفلاس والدعوة للإصلاح وتنظيم التعليم. وقد انتهى الوجود العملى لهذا الحزب بنفى العرابيين ، وخيانة بعض أعضائه من خلال تحالفهم مع الخديوى توفيق ، ثم جاء الاحتلال الانجليزى لمصر عام ١٨٨٢ ليطوى صفحة هذا الحزب من خريطة الحياة السياسية المصرية .الدستورية: بزعامة الشيخ على يوسف، صاحب جريدة " المؤيد"، وقد عكس هذا الحزب آراء القصر ومصالحه.

عام ١٩٠٧ " عام الاحزاب" حيث شهد ميلاد ٥ أحزاب هى:

❖ الحزب الوطنى الحر: والذى سُمى فيما بعد بحزب الأحرار، وهو حزب موالى سلطة الاحتلال.

❖ الحزب الجمهورى المصرى.

❖ حزب الأمة: وكان حزب الصفوة من كبار الملاك المتعاونين مع سلطة الاحتلال، وقد تزعمه أحمد لطفى السيد.

❖ حزب الإصلاح على المبادئ

٥- الحزب الوطنى: وهو الحزب الذى قاد الحركة الوطنية حتى ثورة ١٩١٩، وقد تزعمه مصطفى كامل.

ثم توالى بعد ذلك ظهور عدد من الأحزاب خلال بقية هذه المرحلة مثل حزب النبلاء أو الأعيان عام ١٩٠٨، والحزب الاشتراكى المبارك عام ١٩٠٩.

ثانياً: مرحلة التعددية من ١٩١٩- ١٩٥٢.

شكل دستور عام ١٩٢٣ إطاراً دستورياً وقانونياً للحياة السياسية فى هذه المرحلة بشكل عام، وللحياة الحزبية والنيابية بشكل خاص حيث ساد البلاد مناخ ليبرالى اتسم باحترام الحقوق والحريات المدنية والسياسية، وفى مقدمتها حرية التعبير، وتكوين الأحزاب والجمعيات.

ورغم تزايد عدد الأحزاب التى تم تأسيسها، وتباينها من حيث التوجهات والأهداف وتشعب انتماءاتها، فإن الممارسة العملية أظهرت أن النظام الحزبى أنذاك غلب عليه سيطرة حزب واحد قوى تمتع بشعبية كبيرة، هو حزب الوفد فى ظل تدخل مستمر من جانب " القصر" باتجاه تزوير الانتخابات لصالح أحزاب الأقلية، وانتهاك الدستور، مما أدى إلى شيوع الصراعات الحزبية، وعدم الاستقرار الوزارى ومن ثم السياسى.

وفي هذا الشأن ، يشير البعض إلى وجود "سيناريو" عام للأزمة طيلة تلك المرحلة تمثل فى وصول الوفد إلى السلطة عقب انتخابات حرة، تم دخول الوفد فى صدام مع القصر، أو الإنجليز أو كليهما، فيقيل الملك الوزارة، ويكلف أحزاب الأقلية بتشكيلها، فتؤجل تلك الأخيرة انعقاد البرلمان ذى الأغلبية الوفدية، فيحل الملك البرلمان، وتجرى انتخابات جديدة تُزيف لصالح الأقلية، فيقوم الوفد بسلسلة من الإضرابات الجماهيرية، مما يدفع الملك إلى إجراء انتخابات حرة يعود بعدها الوفد إلى الحكم .

ويمكن تصنيف الأحزاب السياسية التى ظهرت خلال هذه الفترة إلى خمس مجموعات رئيسية هى:

١- الأحزاب الليبرالية: وهى تشمل حزب الوفد الذى استمد تسميته من الوفد المصرى الذى تشكل عام ١٩١٨ عن طريق الوكالة الشعبية للمطالبة باستقلال مصر، إلى جانب الأحزاب المنشقة عليه ، وهى الأحرار الدستوريين (١٩٢٢)، والحزب السعدى(١٩٣٧)، وحزب الكتلة الوفدية(١٩٤٢)

٢- الأحزاب الاشتراكية: ومنها حزب مصر الفتاة (١٩٣٣)، والذى أصبح يسمى فيما بعد بالحزب الاشتراكى، وعدد من التنظيمات اليسارية مثل حزب العمال الاشتراكى الشيوعى، والحزب الشيوعى المصرى(١٩٢٢)، وحزب الفلاح المصرى، والحركة الديمقراطية(١٩٤٧)

٣- أحزاب السراى "الأحزاب الموالية للملك": وهى حزب الشعب، وحزب الاتحاد الأول، والثانى ٤- الأحزاب النسائية: وهى حزب بنت النيل السياسى ، والحزب النسائى الوطنى ، والحزب النسائى السياسى.

٥- الأحزاب والجماعات الدينية: وهى الإخوان المسلمون ، وحزب اللّه ، وحزب الإخاء، وحزب الإصلاح الإسلامى

ثالثا: مرحلة ديكتاتورية التنظيم الواحد جمال عبد الناصر

من ١٩٥٣ – ١٩٧٤ : بعد قيام ثورة يوليو تحولت جميع الأحزاب إلى تنظيم واحد، حيث أستصدر الرئيس الراحل جمال عبد الناصر قرار حل الأحزاب في ١٦ يناير عام ١٩٥٣. وجاء هذا القرار في ظل قناعة لدى قادة الثورة بأن الأحزاب السياسية مثلت سببا مباشرا في بقاء الاحتلال، وأن أغلبها كان إما عميلا للاحتلال او مواليا للقصر. هذه الآكذوبة التى عاش فيها اعضاء الثورة أستمروا في الايمان بها قرابة ٢٤ عام يرددوا نغمتها من حين لآخر للسيطرة وللهيمنة على مقاليد الامور بالبلاد الى ان جاء الزعيم أنور السادات وازاحة هذه الغمة التى عاشى فيها النظام السياسى الدستورى المصرى وهو ما يجعلنا بعد ٣٧ عام من ازاحة هذة الغمة وفشل الاحزاب المصرية نطرح تساؤل هل أخطا انور السادات فى اعطاءنا هذا الحق بعد أن ردد البعض بضرورة حل الاحزاب المصرية لاعادة تصويب القانون ٤٠ لسنة ١٩٧٧ وهو ما سنتطرق اليه لاحقا ونعود الى مرحلة تقييم ديكتاتورية التنظيم الواحد وفي مجال تقييم خبرة التنظيم السياسي الواحد في مصر خلال هذه الفترة يمكن الإشارة إلى اختلاط العلاقات السياسية بالعلاقات الشخصية، بما تضمنه ذلك من سيادة الشللية والولاء للأشخاص، وتراجع الضمانات الديمقراطية، والتغير المستمر في القيادات والكوادر، وتحول التنظيم في نظر المواطنين إلى أداة في يد الحكومة، يبررمواقفهاأكثر من دفاعة عن مصالحها.

السادات أنشأ التعددية الحزبية

رابعا: مرحلة التعددية من أغسطس ١٩٧٤ حتى أكتوبر ١٩٨١: توصف هذه المرحلة من تاريخ الحركة الحزبية في مصر بمرحلة العودة إلى التعددية، حاول الرئيس الراحل أنور السادات أن يتحول من سياسة الحزب الواحد إلى الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية. ففي أغسطس عام ١٩٧٤ أصدر السادات ورقة تطوير الاتحاد الاشتراكي والتي دعا فيها إلى إعادة النظر في طبيعة التنظيم وأهدافه. وفي يوليو عقد المؤتمر القومي العام الثالث للاتحاد الاشتراكي، الذي خلص إلى رفض التعدد الحزبي والموافقة على صيغة تعدد الاتجاهات داخل الحزب الواحد فيما أطلق عليه بعد ذلك المنابر، والتي وصل عددها إلى ٤٠ منبر.

وفي مارس عام ١٩٧٦ تمت الموافقة على تأسيس ثلاثة منابر، هي اليمين ويمثله الأحرار الاشتراكيين، واليسار ويمثله التجمع الوطني الوحدوي والوسط ويمثله تنظيم مصر العربي الاشتراكي. ثم صدر قرار في نوفمبر ١٩٧٦ بتحويل هذه المنابر إلى أحزاب



استاذ القانون الدستوري

د / فؤاد عبد النبى

سياسية ، وفي يونيو١٩٧٧ صدر قانون تنظيم الأحزاب، والذي قضى بالتحول إلى النظام التعددى مع عدم إلغاء الاتحاد الاشتراكي الذي أعطيت له الكثير من الصلاحيات، ومنها حق الموافقة على تأسيس الأحزاب الجديدة عبر المادة السابعة من قانون الأحزاب ، حيث أجرى تعديل الدستور فى يوم ٢٢ من مايو ١٩٨٠ . حيث تم تعديل المادة ٥ من دستور ١٩٧١ بحيث تنص على ان يقوم النظام السياسى المصرى فى جمهورية مصر العربية على اساس تعدد الاحزاب وذلك فى اطار المقومات والمبادىء الاساسية للمجتمع المصرى المنصوص عليها فى الدستور .

وينظم القانون ألآحزاب السياسية .

هذة المادة عدلت طبقا لنتيجة الاستفتاء على تعديل الدستور الذى اجرى فى يوم ٢٢ من مايو ١٩٨٠ وكان نصها قبل التعديل الدستورى " ألآتحاد الاشتراكى العربى هو التنظيم السياسى الذى يمثل بتنظيماته القائمة على اساس من الديمقراطية وتحالف قوى الشعب العاملة من الفلاحين والعمال والجنود والمثقفين والرأسمالية الوطنية وهو اداة هذا التحالف فى تعميق الديمقراطية والاشتراكية وفى متابعة العمل الوطنى فى كختلف مجالاته ودفع هذا العمل الوطنى الى اهدافه المرسومة .

وينظم القانون الاحزاب السياسية .

وللمواطنين حق تكوين الاحزاب السياسية وفقا للقانون . ولايجوز مباشرة اى نشاط سياسى او قيام احزاب سياسية على اية مرجعية دينية او اساس دينى أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الاصل.

ثم اتبع الرئيس السادات هذه الخطوات بتأسيس حزب جديد أطلق عليه الحزب الوطني الديمقراطي، ودعا من خلاله أعضاء حزب مصر الاشتراكي إلى الانضمام إليه، حيث تولى السادات رئاسته. وفي سنة ١٩٨١، وقبل وفاته بشهور قليلة، قام السادات بإدخال تعديل على قانون الأحزاب أعطى للجنة شئون الأحزاب - والتي تأسست بموجب القانون ٤٠ لعام ١٩٧٧، وتولى رئاستها رئيس مجلس الشورى وأدخل في عضويتها وزراء الداخلية والعدل وشئون مجلسي الشعب والشورى وثلاثة من القضاة السابقين- سلطة الموافقة على طلبات تأسيس الأحزاب الجديدة دون غيرها وقد شهدت الفترة من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١ استقطابا حزبيا حادا، بعد توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد ومعاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، وتزايد نفوذ رأس المال والفساد الاقتصادي والسياسي، وتخلص السادات من معارضيه بمجلس الشعب من خلال حله سنة ١٩٧٩ وتعديل قانون الأحزاب، حيث حظر تأسيس أي حزب يعارض السلام مع إسرائيل أو يعارض ثورة يوليو ١٩٥٢.

ومن المفارقات المهمة أن القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنشاة الاحزاب السياسية جاء سابقاً على التعديل الذي أدخل على الدستور فى مايو ١٩٨٠ والذي عدلت بمقتضاه المادة الخامسة من الدستور لتنص على أن: يقوم النظام السياسي فى جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب. وصدر القانون قبل أن يجيز الدستور للمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية، ففي الوقت الذي أصبح القانون يجيز تكوين الأحزاب السياسية، كان الدستور لازال ملتزما بصيغة الاتحاد الاشتراكي العربي وتحالف قوى الشعب العاملة. وقد مر هذا القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ منذ صدوره بثمانية تعديلات، شملت:-

١- القرار بقانون رقم ٣٦ لسنة ١٩٧٩

٢ - القانون رقم ١٤٤ لسنة ١٩٨٠

٣- القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٨١

٤- القرار بقانون رقم ١٥٦ لسنة ١٩٨١

٥- القانون رقم ١٠٨ لسنة ١٩٩٢

٦-القرار بقانون رقم ٢٢١ لسنة ١٩٩٤

٧-القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥

٨- القانون رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ لكن هذه التعديلات لم تحقق مطالب القوى السياسية في حياة سياسة أو حزبية تنافسية وديمقراطية، وظلت القوى السياسية تحمل هذا القانون بتعديلاته المختلفة المسئولية عن حالة النظام الحزبي في مصر. وبشكل عام، أثار هذا القانون منذ صدوره قدرا كبيرا من الجدل، يمكن تلخيصه فيما يلي:

أولا: فيما يتعلق بشروط تأسيس أو استمرار الأحزاب السياسية، وضع القانون – وفقا لتعديلات سنة ٢٠٠٥ – سبعة شروط لتأسيس أو استمرار الأحزاب السياسية وفقًا لنص المادة الرابعة من القانون. وجاء التعديل الأخير في هذه المادة ليحذف بعض جوانب الحشو والتكرار، وعلى سبيل المثال تم حذف ما كانت تنص عليه من اشتراط عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع مبادئ الشريعة الإسلامية باعتبارها المصدر الرئيسي للتشريع، ومبادئ ثورتي ٢٣ يوليو ١٩٥٢ و١٥ مايو ١٩٧١، فاختصر ذلك بالحديث عن عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه في ممارسة نشاطه مع الدستور، كما حذفت العبارات التي حذفها الدستور والتي كانت تشترط عدم تعارض مقومات الحزب أو مبادئه أو أهدافه أو برامجه أو سياساته أو أساليبه

ماذا قدمت الاحزاب السياسية لبرلمان ٢٠١٥ ؟!

لو زرعت " ليت " و "لو"
سينبت لك (لا شيء) !!

آحزاب و برلمان





!! هل أخطا انور السادات فى الاتجاه الى التعددية الحزبية سنة ١٩٧٧ ؟وهل أصاب عبد الناصر فيما سلكه بالغاء التعددية الحزبية ؟!

في ممارسة نشاطه مع النظام الاشتراكي الديمقراطي والمكاسب الاشتراكية.

واستبدل بها كلمة النظام الديمقراطى. أيضا تم حذف الكثير من الحشو الذي كان قائما في البنود من ٥ إلى ٩ في المادة ذاتها (الرابعة) قبل التعديل، دون إخلال بجوهر المادة، كما أصبحت المادة أكثر تحديدا فيما يتعلق ببرنامج الحزب، فبينما كانت تنص قبل التعديل على ضرورة تميز برنامج الحزب وسياساته أو أساليبه في تحقيق هذا البرنامج تميزا ظاهرا عن الأحزاب الأخرى، اشترط النص المعدل أن يكون للحزب برامج تمثل إضافة للحياة السياسية، وفي ذلك حرص على اثراء التنوع الذى تعكسه كلمة أضافة ثانيا: فيما يتعلق بتشكيل واختصاص لجنة شئون الأحزاب (المادة ٧)، والتي حظيت بالنصيب الأكبر من الجدل الذي أثير حول قانون الأحزاب، منذ تأسيسها وحتى قيام ثورة يناير، يري البعض أن التعديل الذي أدخل على هذه المادة في سنة ٢٠١١ أضاف قيوداً أكثر على تشكيل الأحزاب، فبينما اشترط النص قبل التعديل تقديم الإخطار بتأسيس الحزب إلى رئيس لجنة شئون الأحزاب موقعا عليه من خمسين عضواً من أعضائه المؤسسين. على أن يكون نصفهم على الأقل من العمال والفلاحين، جاء النص المعدل للمادة ليشترط تقديم الإخطار لرئيس لجنة الأحزاب موقعا عليه من ألف عضو على الأقل من أعضائه المؤسسين. على أن يتوزعوا على عشر محافظات على الأقل وبما لا يقل عن خمسين عضوا من كل محافظة. لكن يمكن الرد على هذا النقد بأن التشدد في شرط عدد وتوزيع الموقعين على الإخطار لا يمثل قيدا بقدر يمكن النظر إليه باعتباره شرط ضمان الجدية في تأسيس الحزب، فليس هناك معنى لتأسيس حزب يهدف للوصول للسلطة لا يتمكن من جمع توقيعات ألف عضو من المؤمنين به في بلد يقطنه فوق ثمانين مليوناً. فضلا عن أن هذا التعديل أعطى لجنة شئون الأحزاب الحق فى النظر فى مدى اتباع الأحزاب لقواعد الديمقراطي.

دستور ١٩٧١ أول دستور نص على حق تكوين الأحزاب السياسية وحق الترشح لمنصب رئيس الجمهورية

خامسا: مرحلة التعددية من اكتوبر١٩٨١ – مايو٢٠٠٥ مع بداية عهد مبارك في أكتوبر ١٩٨١، شهدت الساحة السياسية درجة من الانفتاح السياسي عامة والحزبي خاصة، ولعب القضاء دوراً في هذا الانفتاح، حيث حكم بعودة حزب الوفد في نهاية سنة ١٩٨٣. وفي عام ١٩٩١ أصدرت دائرة الأحزاب بالمحكمة الإدارية العليا قراراً بتأسيس ثلاثة أحزاب جديدة هي الخضر المصري، والاتحاد الديمقراطي، ومصر الفتاة، بعد أن كانت لجنة الأحزاب القائمة بموجب قانون الأحزاب قد رفضت تأسيس الأحزاب الثلاثة. وفي ٢٠ أبريل ١٩٩٢ أصدر القضاء بعد رفض اللجنة ذاتها قراراً بتأسيس الحزب العربي الديمقراطي الناصري. وفي العام نفسه، أصدر القضاء قراراً بتأسيس حزب الشعب الديمقراطي، وقرر عودة حزب مصر العربي لممارسة نشاطه. لكن رغم طول الفترة الزمنية لمرحلة التعددية المقيدة، والتي امتدت لحوالى٢٤ عاما، إلا أن عدد الأحزاب السياسية خلالها وصل إلى ٢٤ حزباً، استمد أكثر من نصفها وجوده وشرعيته من القضاء، ولم يملك أغلبها أى فعاليات حزبية سواء بالتمثيل المؤثر داخل البرلمان أو التأثير على صنع السياسات العامة فى الشارع المصرى. واتسمت الأحزاب فيها بضعف مؤكد لمفهوم تداول السلطة على مستوى كل حزب وعلى مستوى نظام الحكم أيضا. وتمتعت لجنة شئون الأحزاب بالسلطة التقديرية الواسعة بدءا من قرار تأسيس الحزب، ومرورا بسلطة وقف نشاطها أو صحيفتها، وانتهاء بحقها في الاعتراض على قرارات الحزب وفقا لما تراه من مقتضيات المصلحة العامة للدولة. كذلك، افتقدت الكثير من هذه الأحزاب إلى وجود قاعدة جماهيرية، وتحولت إلى مجرد مقار حزبية ومؤسسات تشرف إلى إصدار صحف. وأخيرا، فقد عانت هذه الأحزاب من كثرة الانشقاقات والصراعات الداخلية، نتيجة غياب آليات سليمة لاحتواء الخلافات والصراعات وعدم قبول الاختلاف والتنوع داخل الحزب الواحد، ما أدى إلى وقوع هذه الأحزاب في مفارقة، ففي الوقت الذي كانت تطالب فيه بدعم عملية التحول الديمقراطى والإصلاح السياسى، لكنها كانت هي نفسها أبعد ما يكون عن تطبيق الآليات الديمقراطية فى إدارة شئونها الداخلية. بسبب هيمنة رؤسائها على رئاستها دون ترك الباب لغيرهم ايمانا بتداول السلطة الذى يؤمنوا به ويريدوا تطبيقه على غيرهم أم أنفسهم فهم باقون الى اقرب الاجلين الوفاة الطبيعية او انقلاب أعضاء الحزب عليهم، واللافت للنظر أن دستور سنة ١٩٧١ يعتبر أول دستور ينص فيه صراحة على حق تكوين الأحزاب السياسية، إلى جانب حق تكوين الجمعيات والنقابات. وقد تناول الدستور الأحزاب السياسية في موضعين: الموضع الأول في المادة ٥ التي نصت على أن: يقوم النظام السياسي في جمهورية مصر العربية على أساس تعدد الأحزاب وذلك في إطار المقومات والمبادئ الأساسية للمجتمع المصري المنصوص عليها في الدستور. وينظم القانون الأحزاب السياسية، وللمواطنين حق تكوين الأحزاب السياسية وفقا للقانون. ولا تجوز مباشرة أي نشاط سياسي أو قيام أحزاب سياسية على أية مرجعية دينية أو أساس ديني، أو بناء على التفرقة بسبب الجنس أو الأصل. أما الموضع الثاني، فقد جاء فى المادة ٧٦، الفقرتان الثالثة والرابعة، التي جعلت الأحزاب السياسية إحدى نافذتين للتقدم للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية وذلك بموجب الاستفتاء الذى أجرى بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢٦ وكان نصهما كالاتى " وللاحزاب السياسية التى مضى على تأسيسها ٥ أعوام متصلة على الاقل اعلان فتح باب الترشيح ، واستمرت طوال هذه المدة فى ممارسة نشاطها مع حصول أعضائها فى اخر انتخابات على نسبة (٥٪) على الاقل من مقاعد المنتخبين فى كل من مجلس الشعب ومجلس الشورى ، أن ترشح لرئاسة الجمهورية احد اعضاء هيئتها العليا وفقا لنظامها الاساسى متى مضى على عضويته فى هذه الهيئة سنة متصلة على الاقل"

واستثناء من حكم الفقرة السابقة ، يجوز لكل حزب سياسى ان يرشح فى اول انتخابات رئاسية تجرى بعد العمل بأحكام هذه المادة احد اعضاء هيئته العليا المشكلة قبل العاشر من مايو سنة ٢٠٠٥ ، وفقا لنظامه الاساسى.وجدير بالذكر ان المادة ٧٦ أصبح نصها بعد الاستفتاء " .... ويجوز لكل حزب من الاحزاب السياسية المشار اليها ، التى حصل اعضائها بالانتخاب على مقعد على الاقل فى اى من المجلسين فى اخر انتخابات ، أن يرشح فى اى انتخابات رئاسية تجرى خلال عشر سنوات اعتبارا من اول مايو ٢٠٠٧ أحد اعضاء هيئته العليا وفقا لنظامه الاساسى متى مضت على عضويته فى هذه الهيئة سنة متصلة على الاقل......"

مدفن للأحزاب المصرية أفضل بعد فشلها فى تفعيل المادتين ١٤٦ و٥ من دستور ٢٠١٤

للاسف الشديد النص الدستوري المتمثل فى المادة ١٤٦ من دستور ٢٠١٤ أعطي ألأحزاب المصرية أهمية خاصة في اختيار أي حكومة قادمة، حيث أشركها مع رئيس الجمهورية من خلال الحزب أو الائتلاف الحزبي الذي يحصل علي الأغلبية في اختيار رئيس الحكومة وغالبية أعضائها . فالمشرع الدستورع أعتقد أو ظن ان لدينا احزاب سياسية قوية وفعالة وتعبر عن ارادة الشارع المصرى فقام بقدرة قادر بأعطائها دور فى الفترة القادمة ، هذا الدور الدستورى لايتفق مع واقع هذه ألآحزاب الفعلى من حيث وجودها أو نشاتها أو دورها أو حجمها أو جماهيرتها أوتأُثيرها على الارض فأغلب تلك الأحزاب لم تُختبر علي الأرض لمعرفة وزنها الحقيقي من خلال خوضها للانتخابات بمفردها لمعرفة عدد المقاعد التي يمكنه الاستحصال عليها ، وبدون تقدير لهذه الأوزان النسبية على الارض، فلا يمكن أن تنجح أي مفاوضات بشأن تخصيص حصة كل حزب في القوائم الانتخابية المحددة على مستوى الجمهورية بـ ١٢٠ مقعد ، وكذلك في الدوائر الفردية المحددة بـ٤٢٠ مقعد ، بالاضافة لم يظهر اى دور لتلك الاحزاب فى السياسة العامة الداخلية او الخارجية فهناك أحزاب لها أسمها وتاريخها كالوفد والتجمع مازالت تترنح ولا تستطيع رغم طول وجوده فى الشارع الذى يقارب ٣٧ عام الا انها عاجزة ان تكون له القوة والنفوذ والسيطرة على الشارع او التمثيل الجيد فى البرلمان القادم لذا تسعى الى الانضمام او التحالف مع غيرها من الاحزاب وهو ما خلق انشقاق داخل تلك الاحزاب من حيث التحالف الذى سينضم اليه التجمع وكذلك الامر بالنسبة لحزب الوفد الخلاف والانشقاق الداخلى والعجز عن الاتفاق على تشكيل ائتلاف او تحالف مازال مستمر اذا كنا نتحدث عن احزاب لها قوتها وتاثيرها وشعبيتها فما بالنا عند الحديث عن أحزاب شكلت حديثا وفق قرار المجلس العسكرى رقم ١٢لسنة ٢٠١١ مثل الدستور الديمقراطى الاجتماعى المصريين والمؤتمر الذى يتزعمه السيد عمرو موس وحزب الجبهة المصرية وغيرها من أحزاب فهل تستطيع تلك الاحزاب ان تشكل ائتلاف قوى تكون به قادرة على تفعيل نص المادة ١٤٦ من الدستور أم ستظل عاجزة عن توحيد صفوفها حتى اعلان فتح باب الترشح لانتخابات البرلمان القادم٢٠١٥ !؟ . أم ستسيطر الزعامة والقيادة على رؤساء تلك الاحزاب بالتالى يعجزوا عن ان يمثلوا دور جيد يليق بهم فى المرحلة القادمة ؟ لذا نقولها بملء الفم ان نص المادة الدستورية ١٤٦ الذى وضعته لجنة العشرة او لجنة الخمسين الدستورية لايتمشى ولايتفق مع الواقع الفعلى للآحزاب المصرية فى المرحلة الحالية !!

نصت المادة ٨٧ من دستور ٢٠١٤ " مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطنى ولكل مواطن حق الانتخاب والترشيح وابداء الرأى فى الاستفتاء .....الخ. اى ان الدستور المصرى اعطى للمواطن المصرى هذا الحق الدستورى ثم جعل الاخلال به يعد خيانه وطنية لان مفهوم المخالفة للواجب وطنى الخيانة . وترجم المشرع هذا الحق استنادا لنصوص قانونية فى قانون مباشرة الحقوق السياسية رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٦ حيث نصت المادة الاولى "على كل مصرى ومصرية بلغ ثمانى عشرة سنة ميلادية أن يباشر بنفسه الحقوق السياسية الاتية أولا:- ابداء الرأى فيما يأتى كل استفتاء نص عليه الدستور ثانيا:- انتخاب اعضاء كل من : ١- رئاسة الجمهورية ٢- مجلس النواب ٣-المجالس الشعبية المحلية .بالتالى هذا الحق القانونى والدستورى لكل من بلغ ١٨ عام عجزت بل فشلت كل الاحزاب المصرية فى ايجاد الية لتفعيله بالتالى احتفظت الاحزاب بالاعضاء القدماء الذينأنشاوا الحزب دون احلال او تجديد للعناصر الشابة وذلك ولوجود عيب فى المنظومة الحزبية الداخلية ثم الخارجية هذا العيب علاجه يكون فى حل الاحزاب واعادة بناءها من جديد وفق الية جديدة يتم تحديدها فى قانون الاحزاب المصرية ٤٠ لسنة ١٩٧٧ المعدل.

ألآحـــزاب المصرية عاجزة بل مشلولة عن تفعيل المادة ٥ من دستور ٢٠١٤

تنص المادة (٥) من دستور ٢٠١٤ " يقوم النظام السياسى على اساس التعددية السياسية والحزبية والتداول السلمى للسلطة .....الخ" فهل ينقص مصر المزيد من الأحزاب؟ أم أن المشكلة هي تفعيل الأحزاب الموجودة بالفعل لكي يكون لها دور مؤثر وفاعل في الحياة السياسية في مصر؟! لآشك أن فتح الباب واسعا بعد تخلى مبارك عن منصب رئاسة الجمهورية بـ٤٥ اى يوم ٢٠١١/٣/٢٨ بالقرار رقم ١٢ لسنة ٢٠١١ بتعديل قانون الاحزاب السياسية بالإخطار لم يحل المشكلة بل علي العكس فقد أدي إلي كثرة عددية بلا مضمون أو فعالية حقيقية، إذ تأسست معظم هذه الأحزاب الجديدة علي اساس عقائدى ودينى ورؤيا فردية مرتبطة بأشخاص بعينهم أكثر من قيامها علي أساس فكر سياسي أو قاعدة اجتماعية تعبر عنها، فظهرت أحزاب دينية قائمة على مذهب وفكر دينى كما ظهرت احزاب شخصية مرتبطة بأشخاصها الروحنيين وفق فكر مورديهم لايمثلوا الا فكر دينى وفق تحليلهم رفضه الشعب المصرى بعد ان رأى ان هذا الفكر كاد ان يسقط الهوية الدينية والهوية المصرية والهوية العربية بالاضافة الى فكر اشخاص لايمثلون الا انفسهم لانهم غير معروفين لدى الشعب او لدى رجال السياسة او الفكر او الاجتماع بالتالى لايمثلون الا الشقة التى يقطنون بها وليس العمارة التى يسكنون بها لان افراد تلك العمارة لايعرفونهم لذا المشهد الحزبى يدعو الى المأساة والحزن على ما وصلنا اليه بعد ٣٧ عام من قرار الرئيس السادات بالتعددية الحزبية وتعديله دستور ١٩٧١ فى عام ١٩٨٠ ليتمشى مع التطور الديمقراطى والتداول السلمي للسلطة الذى تنتظره مصر .

ألآشراف والصوفيين على خط التحالفات الانتخابية

ففى المشهد نرى عددا من مشايخ الطرق الصوفية بدأوا فى اجراء اتصالات مع قيادات بتحالف الجبهة المصرية الذى يتزعمه "الحركة الوطنية " برئاسة الفريق احمد شفيق لبحث انضمامهم للتحالف اعتمادا على قوة تأثيرهم ووجودهم فى الشارع فالتقديرات الاولية تقول ان عدد الصوفيين فى مصر يتراوح ما بين ١٨ – ٢٠ مليون صوفى فى مصر بالاضافة الى ان عدد الاشراف يتراوح ما بين ٨- ١٠ مليون شخص اذن الكتلة الصوفية على الارض والواقع قوة لايستهان بها فى المشهد القادم ضف على ذلك علاقاتهم الجيدة بالفريق احمد شفيق نظرا لانه من اشراف الاقصر.

"الوفد المصرى" يوسع تحالفه مع أحزاب "الامة المصرية"

ومنذ انتخابات أول برلمان عقب احداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وحتى الآن، فتح "الوفد" أبوابه لرموز الحزب "الوطني" المنحلّ، إذ دخل عدد من رموز الحزب المنحل إلى البرلمان على قوائمه، كما انضم إلى الحزب الأمين العام لـ"الوطني" بمحافظة الجيزة، هاني الناظر، بالإضافة إلى د/مصطفى الفقي. أما حزب "الوفد" الليبرالي، أكبر أحزاب المعارضة قبل أحداث ٢٥ يناير٢٠١١، فقد دخل في تحالف

● السنه الأولي ● العدد الرابع عشر ● النصف الثاني من سنتمبر ٢٠١٤

يظل الرجل طفلاً حتى تموت أمه
فإذا ماتت شاخ فجأة !!

لماذا سعى المجلس العسكرى برئاسة طنطاوى الى أنشاء الآحزاب الدينية فى مصر ؟!

انتخابي مع حزب "المحافظين"، الذى يرأسه أحد رموز الحزب "الوطني"، أكمل قرطام.

ويسعى الوفد المصرى بحل الخلافات وضم أحزاب الامة الى تحالفه وتشكيل قوائم مشتركة بعد الاجتماع الذى تم بين السيد البدوى "رئيس حزب الوفد" والدكتور ابو الغار "رئيس الحزب المصرى الديمقراطى "والدكتور عمر الشوبكى "الوفد المصرى " وقد شكل حزب الوفد تكتل الوفد المصري الذي يشمل إلي جانب الوفد أحزاب المصري الديمقراطي الاجتماعي ، حزب المحافظين ، الإصلاح والتنمية ، الكتلة الوطنية و الوعي و غيرها وبين التكتلين حزب المصريين الأحرار برئاسة الامين العام نجيب ساويرس وحزب "الجبهة الديمقراطية" برئاسة الدكتور أسامة الغزالي حرب، القيادي المستقيل من الحزب "الوطني"، ، حيث فشل الحزب في الحصول على مقاعد في الانتخابات البرلمانية ٢٠١٢، وعقب ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣" أعلن عن اندماجه مع حزب "المصريين الأحرار".

وهناك تحالف ثالث يتزعمه المرشح الرئاسي السابق السيد حمدين صباحي ومعه أحزاب الدستور، الكرامة، التحالف الشعبي الاشتراكي و غيرها.

تحالف الآفاعى "الفلول"

شكلت "الجبهة المصرية" أول تحالف انتخابي أعلن عن تدشينه رسمياً، ويضم أكبر الأحزاب المنبثقة عن الحزب "الوطني" المنحل، مثل أحزاب "الحركة الوطنية"، و"مصر بلدي"، و"المؤتمر"، وهي الأحزاب التي تضم قيادات سابقة فى نظام مبارك .كذلك تضّم بعض الأحزاب التي كانت تصف نفسها بـ"المعارضة" قبل٢٥ يناير، وأبرزها: حزب "التجمع" ذو التوجه اليساري، وحزب "الغد"، حزب "الغد"، شهد انقضاض رجل الأعمال، موسى مصطفى موسى، على رئاسة الحزب الذي أسسه وتولى رئاسته السياسي المصري البارز، أيمن نور، عقب مواجهة الأخير لمبارك، في أوج قوته في انتخابات الرئاسة عام ٢٠٠٥، وحصوله على المركز الثاني، وخلال تلك الأزمة، عقد موسى مصطفى موسى، ورجب هلال حميده، رفيق أيمن نور، مؤتمراً عاماً للحزب، ثم أعلن موسى رئاسته للحزب ، وفصل نور منه وقد أدّى فصل نور إلى انقسام داخل الحزب، وفشل حزب موسى في الحصول على مقاعد فى البرلمان الماضي، ودخل في تحالف الفلول "الجبهة المصرية"، لضمان الحصول على أي جزء من كعكة البرلمان المقبل.

وحزب "الجيل"، الذى يرأسه ناجي الشهابي، أحد المعينين في مجلس الشورى في عهد مبارك، الذي نجح على قوائم حزب "الحرية والعدالة"، الذراع السياسية لجماعة "الإخوان المسلمين"، في انتخابات مجلس الشورى عام ٢٠١٢ ونترك للقارىء الحكم على المشهد السياسى المأساوى وهذا المشهد الحزبي يضم أحزاب المؤتمر الذي أسسه عمرو موسي، والحركة الوطنية الذي أسسه الفريق أحمد شفيق، وجبهة مصر بلدي وغيرها من الأحزاب التي رفعت شعار المصالحة مع أعضاء الوطني ممن لم تصدر ضدهم إدانة ، بل وتضم أحزاب هذا التحالف أعضاء سابقين بالحزب الوطني القديم كما هو معروف ويلعب ماجد الشربينى دور مع بعض نواب الحزب الوطنى الذين سيطروا على المشهد السياسى المصرى طيلة ثلاثة عقود دون ان يقدموا شيئا لهذا البلد الا المحسوبية والرشوة والفساد السرقة والبطالة والتزمر بين فئات الشعب ، والهيمنة على المشهد السياسى بأموالهم وتقربهم من جمال وعلاء مبارك فهل سينجح هذا التيار الذى ذقنا مرارته ام سيفشل ؟! هل الشعب المصرى نضج بمعنى النضوج السياسى ام مازال بعض افراد هذا الشعب المصرى المسكين يعيش ويتحرك تحت الامرين مر الذل والاهانة والانبطاح والركوع لعلية القوم ومر الحاجة الضرورية الملحة لسد قوت يومه و تعيين ابنائه وشرائه بالمال ؟! هل سينجح رموز مبارك فى السيطرة على الشارع المصرىبعد ان عجز عدلى منصور وفق اعلانه الدستورى ٢٠١٣/٧/٨من حل الاحزاب السياسية السابقة على ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ ؟

تحالف يهود خيبر "التيار الدينى"

" التيار الدينى " برئاسة النور يوسع تحالفه مع ألآحزاب الدينية التى نشات وفق قرار المشير طنطاوى ١٢ لسنة ٢٠١١

حزب النور يقوم بعمل تكتيكى فى المرحلة الراهنة لاستيعاب او للانضمام فى تحالف مع التيار المدنى رغم ما يكنه تجاه هذا التيار الا ان الضرورة تفرض نفسها بالاضافه الى سعيه الى ضم كافة الاحزاب الدينية التى أنشأت وفق قرار المشير طنطاوى ١٢السنة ٢٠١١ فى ٢٠١١/٣/٢٨ لخوض الانتخابات البرلمانية القادمة حتى يكون له دور داخل الحكومة المصرية سنة ٢٠١٥ ويتفادى الغضب والهجوم المدنى ضده فى المرحلة القادمة او الاتفاق على الاطاحة به وبجميع الاحزاب الدينية فى المستقبل .

فالامر حياة او موت بالنسبة لحزب النور والاحزاب الدينية الاخرى وعلى رأسها جماعة الاخوان المسلمين اذن الامر ليس مجرد سعيه الى التمثيل بنسبه داخل البرلمان كما يتوهم الواهمين بل السيطرة على أغلب المقاعد داخل البرلمان القادم فهم أكثر تحرك واكثر انتماء وأكثر اتفاق وأكثر خوف من المستقبل وان يطيح بوجودهم فى الحياة السياسية المصرية لذا يسعى حزب النور الى التربيط والاتفاق والتحالف من تحت لتحت مع الاحزاب الاخرى. المشكلة ما زالت قائمة وستظل قائمة لان الهدف من انجاح التحالفات هو الحصول على الاغلبية داخل مجلس النواب لتشكيل حكومة وفق للنص الدستورى ١٤٦ والا سنظل نعيش فى تمزق وافتئات وعدم وجود الحزب القوى الذى يستطيع ان يفعل النص الدستورى بتشكيل الحكومة او ان يكون له تأثير قوى داخل البرلمان القادم لذا نجزم بفشل الاحزاب المصرية وعدم قدرتها على ممارسة العمل السياسى الفعلى والواقعى والملموس على الارض اذن المشكلة مازالت مستمرة حتى كتابة هذه السطور.

ماذا قدمت ألآحزاب السياسية لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ؟

مؤامرة التحالفات والصفقات الحزبية فى عهد الاخوان لتشكيل برلمان قبل ثورة ٣٠ يونيو بأيام !!؟

فالعيب عيب الاحزاب والخطأ خطا الاحزاب والتقصير تقصير من الاحزاب والفشل فشل من الاحزاب دون حاجة الى تذرعها بحجج واهية دحضتها ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣ ودستور ٢٠١٤ الذى اعطى للاحزاب سلطة الانطلاق الا انه للاسف عاجزة بل فاشله عن استيعاب الدرس الديمقراطى. واللافت للنظر أن هذه الأحزاب – التي لم نعد نسمع عنها إلا أخبارها وصراعاتها وصفقاتها – لم يُعرف عنها اتخاذ مواقف واضحة صارمة جازمة فيما يتعلق بالقضايا المصيرية المطروحة علي مصر ايام عهد الاخوان والعبيط الذى حكم شعب مصر لمدة عام بل دخلت جميع الاحزاب خوفا وطمعا فى السلطة فى مؤامرة التحالف والصفقلت أستعدادا لانتخابات برلمان ٢٠١٣ تحت رعاية جبهة الانقاذ التى كانت تعد هذا السيناريو الفاضح والمهين للشعب المصرى الذى خرج بعدها يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ رافضا هذه المؤامرة التى نسجت خيوطها من قبل الاحزاب المصرية لتقسيم التورته البرلمانية تحت سمع وبصر وتأييد من حزب الحرية والعدالة او بمعنى أصح تحت سمع وبصر القيادة السياسية انذاك وتم نسج المؤامرة على ترابيزة حزب الوفد بالدقى ، هذا المسلك أكد ان صوت ألآحزاب لا يعلو إلا وقت الاستحقاقات الانتخابية فقط دون المصالح الوطنية للامة المصرية. هذا ما رايته بنفسى وحضرت جلساته دون ذكر للاسماء وحزنت على ما وصلتنا اليه أحزبنا المصرية بجلالة قدرها من بيع مصر لجماعة الاخوان فى دخولهم فى صفقة توزيع تورته مجلس النواب فيما بينهم وفق عدد مقاعد يستحصلون عليها استعدادا للبدء فى دخول برلمان ٢٠١٣ وقد خاب ظنهم جميعا بخروج شعب مصر يوم ٣٠ يونيو ٢٠١٣ وخلع عباءة الاخوان والاحزاب المصرية فلا فضل للاحزاب المصرية فى ثورة ٣٠يونيو أنما الفضل الاول والاخير للمارد الفرعونى الشعب المصرى .

ألمأساة الكبرى فى القيادة السياسية الواقفة موقف المتفرج على المشهد السياسى

يوم ٢٠١٣/٧/٣ أخطأ الفريق السيسى فى ضم حزب النور فى المشهد السياسى ووقوف رئيسه خلف الفريق اثناء القاء بيانه وهو ما يوحى بأن القيادة العسكرية فضلت اشراك التيار الدينى متمثل فى حزب النورفى المشهد السياسى ،رغم خروج شعب مصر قبلها برفض هذا التيار شكلا وموضوعا.

يوم٢٠١٣/٧/٨ أخطا المستشار عدلى رئيس الجمهورية فى اعلانه الدستورى عندما افرد فى مادته الاولى نص المادة ٢١٩ من دستور الاخوان التى كانت تنص على " مبادىء الشريعة تشمل ادلتها الكلية ، وقواعدها ألآصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة فى مذاهب اهل السنة والجماعة. كما أخطأ فى عدم تجريم الاحزاب الدينية التى اساءت للدولة المصرية وفق الفقرة الخامسة من المادة ١٠من اعلانه الدستورى، وكذلك اخطا فى عدم تجريم الجمعيات التى أضرت بألآمن القومى للبلاد وفق الفقرة الرابعة من المادة ١٠ من اعلانه الدستورى. وتركوا البلد على حسب الريح ما يودى!! فأصبحنا امام مشهد مأساوى بمعنى المأساة احزاب دينية وجمعيات تضر بالامن القومى يرفضها الشارع لم يجرؤ رئيس الجمهورية المؤقت على حلها بل ترك الامر للقضاء رغم ان رئيس الجمهورية جاء بثورة وليس وفق اجراءات قانونية !!؟ بالتالى كان يجب عليه ان تكون قراراته ثورية بدلا من ترك الامر الى ما وصل اليه من اعتصام الاخوان والتيارات الدينية المؤيدة لهم فى ميدان رابعة والنهضة والحرس الجمهورى واثارة العالم ضدنا بين رافض هذا المسلك فى زيارات مكوكية أجنبية كادت ان تنجح لولا

ماذا قدمت الآحزاب السياسية لثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ ؟!!!

عظمة هذا الشعب. الى ان صدر حكم من محكمة عابدين من المستشار محمد السيد يوم ٢٠١٣/٩/٢٣ بحل جماعة الاخوان ثم اعقبة حكم مجلس الدولة بحل حزب الحرية والعداله .ولم يقف الامر عند هذا الحد بل نجد استصدار رئيس الجمهورية القانون الانتخابات البرلمانية هذا القانون ولد ميتا شأنه شان قانون التظاهر وهذه جريمة فى حق الشعب المصرى عناد القائمين على امور البلاد فىما يتخذونه دون سند من القانون او الدستور ثم رفضهم تعيدله وهو ما سيضع البلاد فى مشهد لايحمد عقباه حيث سيولد ميتا مجلس النواب ٢٠١٥

ماذا قدمت الاحزاب السياسية لبرلمان ٢٠١٥؟!!!

الخريطة الحزبية في حاجة إلي وقفة من رئيس الجمهورية

٣٧ عام على وجود الاحزاب المصرية فى المشهد السياسى علقت فيه أخطأها وتقصيرها على شماعة الحزب الوطنى ورئاسة رئيس الجمهورية له ، وعدم وجود عدالة او مساوة او تكافؤ فرص بينها وبين الحزب الوطنى الذى يرأسه رئيس الجمهورية ، ونست وتناست الصفقات التى كانت تتم أستعدادا لانتخابات مجلس الشعب فعلى سبيل المثال انتخابات ٢٠١٠، التي شهدت تزويراً غير مسبوق، قد تسبّبت في انسحاب كل من حزب "الوفد"، وجماعة "الاخوان المسلمين" من جولة الاعادة في الانتخابات، إلا أن "التجمّع" أكمل الانتخابات وحصل على عدد من المقاعد، ما تسبب في استقالة عدد من أعضائه، وعلى رأسهم القيادي في الحزب البدري فرغلي.الا انه أنتفض وخلع عباءة المداهنة للنظام بأنضمامه إلى التحالف الانتخابي، الذي أسسه رجل الأعمال نجيب ساويرس، وضم إلى جانب "التجمع"، حزبي "المصريين الأحرار "والمصرى الديمقراطى"

ومؤخراً، انضم "التجمع" إلى تحالف "الجبهة المصرية" الذي يعرف مجازاً بتحالف "الفلول"، بسبب تواجد الأحزاب التى تضم فلول الحزب "الوطني" المنحل.

وثبتت الايام بعد تخلى مبارك عن منصب الرئاسة وفق المادة ٨٤ من دستور ١٩٧١ وقيام المشير طنطاوى بأستصدار القرار ١٢ لسنة ٢٠١١ بنشأة واقامة الاحزاب الدينية وعلى رأسها حزب الاخوان المسلمين وحزب النور ان هذين الحزبين استطاع فى خلال أُقل من عام من أكتساح البرلمان بنسبة لاتقل عن ٤٧٪ !!؟ فيما فشلت فيه العديد من الاحزاب المصرية التى أنشات وفق قانون الاحزاب المصرية ٤٠ لسنة ١٩٧٧ او وفقا لاحكام القضاء المصرى فى السيطرة على الشارع المصرى اذن الخيبة خيبة الاحزاب والفشل فشل الاحزاب والتخبط تخبط فى ادارة القائمين على الاحزاب المصرية الامر الذى يصعب معه وصف هذه التجمعات الكرتونية المعارضة وحتى الآن بأنها أحزاب.. فهي تجمعات لأفراد يسعون وراء مصالحهم السياسية بحثا عن المال والشهرة والنفوذ، ولا ينطبق عليها تعريف الحزب الذي هو: "مجموعة مواطنين يجمعهم رؤى فكرية ومصالح اجتماعية واسعة وتوجهات سياسية، ولهم برنامج سياسي يسعون لتحقيقه من خلال الوصول للحكم وصندوق الانتخابات.

٣٧ عام على نشأة الاحزاب المصرية ووجودها فى المشهد السياسى ولم يكن لها دور حتى عندما نسب بعضهم الفضل له فى احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ فأكدت الايام والوقائع والاحداث ان ماتم كان عباره عن مؤامرة ضد الهوية الدينية والهوية الازهرية والهوية المصرية والهوية العربية والهوية الثقافية والحضارية اذن كما ادعى مشاركته كانت مشاركة ضد الدولة المصرية لصالح جماعة ارهابية ، كانت مشاركة ضد الدولة المدنية التى تركها لنا اباؤنا المؤسسين للدولة المصرية لصالح الدولة الدينية ولن ننسى عقب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١ ، تقرّب حزب "الوفد" من جماعة "الإخوان"، وحزبها السياسي "الحرية والعدالة"، ودارت مباحثات طويلة للاتفاق على إنشاء تحالف انتخابي مشترك، إلا أن البدوي اضطر للانسحاب من التحالف، نظراً لكثرة أعضاء الحزب الراغبين فى الترشح، وقرر خوض الانتخابات منفرداً على جميع المقاعد، وحصل على نحو ٩ في المئة من مقاعد البرلمان.. هنا نرى جريمة سياسية وهى عدم الرؤية السياسية لدى الحزب أو قياداته السياسية لعدم فهمهم طبيعة الامور والمواقف السياسية المحيطة بهم وبالدولة المصرية بالتالى لايستحق ان يطلق عليهم سياسيين لان الشعب لو سار وراء نهجهم او فغكرهم المؤمن والمسلم بالاخوان والتيارات الدينية لضاعت الهوية المصرية.

٣٧ عام على وجود هذه الاحزاب فى المشهد السياسى وتأمرت على صالح الوطن مع جماعة الاخوان على صفقة الدخول فى برلمان ٢٠١٣ وشاركوا الاخوان فى المؤامرة الى ان استيقظ شعب مصر يوم ٣٠ يونيو فأطاح بألاخوان بالتالى لايجرؤ من كان ايا كان ان يدعى عكس ذلك لان خيوط المؤامرة تمت فى جلسات المحاصصة للدخول للبرلمان ٢٠١٣ تحت مباركة من قيادات الاخوان. نقول بملء الفم خيانه للوطن ماتم داخل الوفد من تلك الاحزاب المصرية استعدادا لدخول انتخابات ٢٠١٣ خيانة للوطن خيانه لمصر خيانة للشعب المصرى وللامة العربية ولايمكطن دحض هذه الخيانه الا بالجهل السياسى او عدم الرؤية وهذا عذر أقبح من الذنب نفسه.

حل الاحزاب المصرية ضرورة ملحة تقتضيها المصلحة العليا للبلاد

هل الاحزاب المصرية الكرتونية حلها أمر أصعب من الاطاحة برؤساء الجمهورية المصرية ؟! فأذا كان الشعب أجبر مبارك على التخلى عن منصب الرئاسة يوم ٢٠١١/٢/١١ واجبر المجلس العسكرى على ترك الحكم للاخوان يوم ٢٠١٢/٦/٢٦ ثم اجبر الاخوان على تسليم السطة للجيش يوم ٢٠١٣/٦/٣٠ ايمانا منه بمصر واستقلال القرار المصرى فهل صعب على القيادة السياسية برئاسة السيسى تحقيق مطالب هذا الشعب بأتخاذ قرار جرىء بحل الاحزاب المصرية ؟! ٣٧ عام على وجود هذة الاحزاب واثبتت الايام عجزها وفشلها وكشفت تجربة مبارك الـ٣٠ عام حقيقة تلك الاحزاب المصرية حيث كانوا يشتكون من عناد وتعنت وديكتاتورية وأستبداد وفى نفس الوقت يلعبوا من نظام امن مبارك (امنالدولة) الاشتراك فى الانتخابات وكيفية الاستحصال على النسب قبل بدء عملية الانتخابات ويتحدثون فى الاعلام ان مبارك هو الذاى جعل منهم احزاب كرتونية الا ان الله فضحهم بعد قرار المشير طنطاوى رقم ١٢السنة ٢٠١١ بتعديل قانون الاحزاب السياسية ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ظلوا كما هم ، ولعبوا لعبة الابتزاز والمساومة والصفقات مع الاخوان اى نفس الدور الذى لآعبوه مع مبارك لاعبوه مع الاخوان !!؟ ثم يتكرر السيناريو الان فى مواجهة رئاسة الجمهورية والرئيس السيسى ازاء قانون الانتخابات البرلمانية المعيب رقم ٢٢ لسنة ٢٠١٣ والذى سيقضى حتما الى بطلان الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ بل كعادتها هاجمت من بعيد لبعيد ثم اعلنت عن عزمها الدخول فى الانتخابات البرلمانية ٢٠١٥ ثم عجزت عن أن تخلق التمثيل بعدد مشرف فى البرلمان القادم الباطل، فسعت الى تحالفات او تكوين جبهات او تكتلات ورغم هذا وذاك عاجزة عن توحيد صفوفها فى مواجهة التيار الدينى الذى تؤكد الايام ان تلك الاحزاب الدينية اكثر حرفية ومهنية وضبطية وتسويقية لادارة الانتخابات البرلمانية القادمة والاستحصال على نسبة قد تغير موازين القوة واعادة البلاد الى المربع صفر بأبطالها قانون الانتخابات الرئاسية والبرلمانية !!؟ وهذا الكلام ليس من نسج الخيال بل من دستور ٢٠١٤ فوفقا للفقرة الاخيرة من المادة ١٢١ من دستور ٢٠١٤ التى تشترط موافقة ثلثى عدد الاعضاء المجلس (اى الاستحصال على ٣٩٨ عضو من ٥٦٧ عضوا) لذا على رئيس الجمهورية اتخاذ قرار بحل جميع الاحزاب المصرية واعادة مسار جديد للاحزاب السياسية المصرية وفق ضوابط واليات الاشتراك والانضمام للاحزاب – بعد أن أفسدت الحياة السياسية في ظل نظام مبارك والمجلس العسكرى والاخوان منظومة الاحزاب المصرية ...وهو ذات السيناريو الذى تفعله حاليا فى ظل نظام السيسى ومعضلة المواد ٥ و ١٤٦ و٨٧ من دستور ٢٠١٤ هذه المواد عرت وفضحت الاحزاب المصرية وكشفت حقيقة وجودها الكرتونى او الورقى فى المشهد السياسى المصرى سواء فى عهد مبارك أو فى عهد المجلس العسكرى أو فى عهد عدلى منصور او فى عهد السيسى فالمشكلة ليست فى النظام السياسيى الدستورى المصرى وانما المشلكة فى وجود ونشأة تلك الاحزاب وفى قيادات هذه الاحزاب ، لذا نرى إلغاء جميع الأحزاب المصرية من على الساحة السياسية لآثراء الحياة الديمقراطية القادمة.ليتأكد لدينا ان الحزب الذى يستحصل على عدد كبيره يمثله فى أكثر محافظات الجمهورية هو القادر ان يكون له وجود داخل الشارع السياسى مع سرعة الغاء القانون رقمى ١٧٧ لسنة ٢٠٠٥ والقانون ١٢ لسنة ٢٠١١ الذى استصدره المشير طنطاوى والذى بموجبه تم انشاء الاحزاب الدينية وقيام رجال الاعمال بشراء الاعضاء لاضفاء شرعية على وجوده وغسيل امواله فى انشاء حزب يضفى به الشرعية على وجوده وعلى أمواله المنهوبة والمسروقة من الشعب المسكين والمشهد السياسى أكد لنا وحود احزاب ممتلء بها السوق السياسى المصرى لكل اصحاب النفوذ ذووى النفوس المريضة الحقودة التى تعبث هنا او هناك فى البلاد لاضفاء شرعية على وجودها فى السوق المصرى وليس الشارع المصرى.........الخ

عندما تحب عدوك يحس بتفاهته !





عدم دستورية قانون التظاهر عدلى منصور

أصدر الرئيس المستشار عدلى منصور القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتنظيم الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والمعروف بقانون التظاهر.

بنود القانون يحتوى على ٢٥ مادة، موزعة على ٤ فصول، الفصل الأول ٧ مواد، ويختص بالأحكام العامة والتعريفات، الفصل الثانى ٨ مواد إجراءات والضوابط الخاصة بالاجتماعات والمواكب العامة والتظاهرات، الفصل الثالث ٧ مواد ويتضمن العقوبات، الفصل الرابع ٣ مواد للأحكام الإجرائية.

وتنص المادة الأولى على حق المواطنين فى تنظيم الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والانضمام إليها، وفقا لأحكام وضوابط القانون.

المادة الثانية: تتضمن تعريف الاجتماع العام بما فى ذلك الاجتماعات الانتخابية، وتشمل المادة الثالثة تعريف الموكب، بينما تتضمن المادة الرابعة تعريف التظاهرة.

١- التجمهر: تجمع عدد من الأشخاص في طريق عام أو مكان عام بصورة تهدد السلم العام، ورفضهم الانصياع للأمر بالتفرق.

٢- المظاهرة: قيام عدد من الأشخاص باستخدام الطريق العام بطريقة ثابتة أو متحركة- بغرض التعبير الجماعى العلنى- بحضورهم وموافقتهم وهتافهم وأناشيدهم، عن رأي أو إرادة جماعية.

٣- الإخطار: هو إجراء ضبطي الهدف منه إعلام السلطة المختصة لاتخاذ الاحتياطات اللازمة للتأمين والحفاظ على النظام العام.

٤- الاجتماعات العامة: كل اجتماع في مكان أو محل عام أو خاص يدخله أو يستطيع دخوله أشخاص ليس بيدهم دعوة شخصية فردية.

٥- الإضراب: امتناع عمال المنشأة أو فريق منهم عن العمل بطريقة منظمة ولمدة محددة للمطالبة ببعض حقوقهم.

حظر الاجتماع لأغراض سياسية بدور العبادة وتسيير مظاهرة منها

المادة الخامسة، تشير إلى حظر الاجتماع لأغراض سياسية فى أماكن العبادة أو فى ساحاتها أو ملحقاتها كما يحظر تسيير المواكب منها وإليها أو التظاهر فيها

يحظر على المشاركين في المظاهرة حمل أية أسلحة أو ألعاب نارية.

أما المادة السادسة: يحظر على المشاركين فى الاجتماعات العامة أو المواكب أو التظاهرات حمل أية أسلحة أو ذخائر أو مفرقعات أو ألعاب نارية أو مواد حارقة أو غير ذلك من المواد التى تعرض الأفراد أو المنشآت أو الممتلكات للضر

حظر ارتداء الأقنعة على الوجه في المظاهرة بهدف التعرض للممتلكات العامة

كما تنص المادة السادسة على حظر ارتداء الأقنعة والأغطية لإخفاء ملامح الوجه بقصد ارتكاب أى من تلك الافعال.

حظر الاخلال بألآمن العام او تعطيل الانتاج ومصالح المواطنين والمرور

المادة السابعة: يحظر الإخلال بالأمن أو النظام العام أو تعطيل الإنتاج أو الدعوة إليه أو تعطيل مصالح المواطنين أو إيذاؤهم أو تعريضهم للخطر أو الحيلولة دون ممارستهم لأعمالهم أو التأثير على سير العدالة أو قطع الطرق أو المرافق أو تعطيل حركة المرور أو الاعتداء على الأرواح أو الممتلكات العامة أو الخاصة وتعريضها للخطر.

الفصل الثانى
الاخلال بنصوص دستورية كالمواد ٤ و ٩ و٣٥ و ٧٢

المادة الثامنة: تتعلق بإخطار قسم أو مركز الشرطة الذى يقع بدائرته مكان الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرات بثلاثة أيام عمل على الأقل وبحد أقصى ١٥ يوماً وتقصر هذه المدة إلى ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً على أن يتم تسليم الإخطار باليد أو بموجب إخطار على يد محضر ويجب أن يتضمن الإخطار مكان الاجتماع العام أو خط سير الموكب أو التظاهرة وميعاد بدء وانتهاء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة وموضوع الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة والغرض منها والمطالب والشعارات التى يرفعها المشاركون فى أى منها، كذلك أسماء الأفراد أو الجهة المنظمة للاجتماع العام أو المواكب أو التظاهرة وصفاتهم ومحل إقاماتهم ووسائل الاتصال بهم.

بينما تتناول المادة التاسعة أن يصدر وزير الداخلية قراراً بتشكيل لجنة دائمة فى كل محافظة برئاسة مدير الأمن بها تكون مهمتها اتخاذ كل ما يلزم لتأمين المظاهرات وطرق التعامل معها إذا خرجت عن السلمية.

إشراف السلطة التنفيذية وليس القضائية

المادة العاشرة تتعلق بجواز منع التظاهرة والتظلم فيجوز لوزير الداخلية أو مدير الأمن المختص فى حالة حصول جهات الأمن وقبل الميعاد المحدد لبدء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة بناء على معلومات جدية أو ما يهدد السلم إصدار قرار بمنع التظاهرة أو إرجائها أو تغيير مسارها أو نقلها لمكان آخر على أن يبلغ مقدمو الإخطار بهذا القرار قبل الموعد المحدد بـ٢٤ ساعة على الأقل.

ومع عدم الإخلال باختصاص محكمة القضاء الإدارى يجوز لمقدمى الإخطار تقديم تظلم للمحكمة الإدارية المختصة، على أن يصدر قراره على وجه السرعة.

المادة ١١ تنص على أن قوات الأمن تتولى الإجراءات والتدابير المنصوص عليها فى المادة التاسعة.

المادة ١٢ إذا خرجت المظاهرة أو الاجتماع العام أو الموكب عن السلمية يقوم رجال الأمن بالزى الرسمى بفض الاجتماع أو تفريقه والقبض على الموجودين، ويجوز ندب من يراه من المحكمة المختصة لإثبات الحالة غير السلمية للموكب أو التظاهرة، ويصدر القاضى أمره على وجه السرعة.

المادة ١٢ تختص بالتعامل الأمنى المتدرج فى حالة فض أو تفريق الاجتماعات وأن تلتزم قوات الأمن بالوسائل والمراحل الآتية:

أولاً مطالبة المشاركين بالانصراف الطوعى بتوجيه إنذارات شفهية متكررة وبصوت مسموع لفض الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة متضمنة تأمين الطرق التى يسلكها المشاركون لدى انصرافهم.

فى حالة عدم استجابة المشاركين فى الاجتماع العام تقوم قوات الأمن بتفريقهم وفقاً للتدرج الآتى: استخدام خراطيم المياه وقنابل الغاز والهراوات.

المادة ١٣ فى حالة عدم جدوى الوسائل المبينة فى المادة السابقة وقيام المتظاهرين بأعمال عنف وتخريب أو التعدى على الأفراد والقوات تقوم قوات الأمن باستخدام الطلقات التحذيرية ثم قنابل الصوت والدخان ثم طلقات الخرطوش المطاطى ثم الخرطوش غير المطاطى، وفى حالة استخدام المتظاهرين لأسلحة نارية يتم التعامل معهم بما يتناسب لرد الاعتداء على النفس والمال.

حرم أمن سلطة وزير الداخلية والمحافظ المختص !!؟

المادة ١٤ يحدد وزير الداخلية بالتنسيق مع المحافظ المختص حرماً آمناً أمام المواقع الهامة مثل المقار الرئاسية والبعثات الدبلوماسية والمنشآت الحكومية والأمنية والعسكرية والرقابية ومقار المحاكم والمطارات والمتاحف والمنشآت البترولية والأماكن الأثرية وغيرها من المرافق العامة، ويحظر على المشاركين فى التظاهرة تجاوز نطاق الحرم المنصوص عليه فى الفقرة السابقة.

المادة ١٥ تمنح إمكانية التظاهر دونما إخطار فى أماكن محددة سلفاً، ويصدر المحافظ المختص تحديد منطقة كافية داخل المحافظة تباح فيها الاجتماعات العامة للتعبير السلمى فيها عن الرأى، وذلك دون التقيد بالإخطار.

الفصل الثالث المتعلق بالعقوبات

تنص المادة ١٦ من القانون على أنه مع عدم الإخلال بأى عقوبة أشد فى قانون العقوبات أو فى أى قانون آخر يعاقب على الأفعال المنصوص عليها فى المواد التالية بالعقوبات المقررة لها.

السجن ٧ سنين وغرامة من ١٠٠ الى ٣٠٠ الف جنيه

كل من حاز سلاحا أو مفرقعات خلال مشاركته فى التظاهر

المادة ١٧ تتعلق بعقوبات خاصة بإحراز السلاح والمفرقعات والمواد الحارقة والنارية، وتنص على أنه يعاقب بالسجن المشدد بما لا يقل عن ٧ سنين وغرامة لا تقل عن ١٠٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٣٠٠ ألف جنيه كل من حاز سلاحاً أو مفرقعات خلال مشاركته فى الموكب أو التظاهرة.

السجن وغرامة من ١٠٠ الى ٢٠٠ الف جنيه كل من خالف حظر

الاخلال بألآمن العام او تعطيل الانتاج ومصالح المواطنين والمرور

المادة ١٨ يعاقب بالسجن وبالغرامة التى لا تقل عن ١٠٠ ألف ولا تجاوز ٢٠٠ ألف جنيه أو بإحداهما كل من عرض أو حصل على مبالغ نقدية أو منفعة بقصد ارتكاب أى من الأفعال المنصوص عليها فى المادة السابعة أو توسّط فى ذلك حتى ولو لم تقع العقوبة.

لايقل عن سنتين ولايجاوز ٥سنوات كل من خالف حظر الاخلالبألآمن العام او تعطيل الانتاج ومصالح المواطنين والمرور

المادة ١٩ يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنتين ولا تجاوز ٥ سنوات أو بإحدى هاتين العقوبتين كل من خالف الحظر المنصوص عليه فى المادة السابعة من هذا القانون.

حبس لايذيد على سنة كل من خالف حظر ارتداء الأقنعة على الوجه في المظاهرة بهدف التعرض للممتلكات العامة

المادة ٢٠ يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة والغرامة التى لا تقل عن ٣٠ ألف جنيه ولا تجاوز ٥٠ ألف جنيه أو بإحداهما كل من ارتدى أقنعة لإخفاء ملامح الوجه بقصد ارتكاب جريمة أثناء الموكب أو الاجتماع أو التظاهرة أو كل من خالف الحظر المنصوص عليه فى المادتين ٥ و١٤ من القانون.

غرامة من تظاهر دون أخطار

المادة ٢١ يعاقب بالغرامة «١٠-٣٠» ألف جنيه كل من أقام مظاهرة دون إخطار.

المادة ٢٢ تقضى المحكمة فى جميع الأحوال بمصادرة الأموال أو الأدوات المستخدمة فى جرائم هذا القانون.

المادة ٢٣ يلغى القانون رقم ١٤ لسنة ١٩٢٣ والمنصوص عليه فى ديباجة هذا القرار بقانون ويلغى كل ما يخالف هذا القانون من أحكام.

المادة ٢٤ يصدر مجلس الوزراء كل ما يلزم من قرارات لتنفيذ هذا القانون.

المادة ٢٥ ينشر القانون فى الجريدة الرسمية.

وتنفرد جريدة الاتحاد الثورى بايراد النصوص القانونية التى تتسم بعدم الدستورية

عدم دستورية المواد٧ و ٨ و١٠ من القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بتنظيم الحق فى الاجتماعات العامة والمواكب والتظاهرات السلمية والمعروف بقانون التظاهر الذى أستصدره الرئيس المؤقت عدلى منصورلتعارضه مع عدة نصوص دستورية .

أولا :- حيث تتعارض المادة ٧ من هذا القانون والتى تنص على " يحظر الإخلال بالأمن أو النظام العام أو تعطيل الإنتاج أو الدعوة إليه أو تعطيل مصالح المواطنين أو إيذاؤهم أو تعريضهم للخطر أو الحيلولة دون ممارستهم لأعمالهم أو التأثير على سير العدالة أو قطع الطرق أو المرافق أو تعطيل حركة المرور أو الاعتداء على الأرواح أو الممتلكات العامة أو الخاصة وتعريضها للخطر.مع نص المادة ٨٧ التى تنص على " مشاركة المواطن فى الحياة العامة واجب وطنى ... اذن المشاركة فى الحياة العامة بكل معانيها وطرقها ووسائلها واجب وطنى ولايجوز الافتئات عليه من اية جهة او سلطة تحت اى مسمى حتى ولو وزارة الداخلية كما جاء فى النص القانونى لانها تمثل الذراع البوليسى الامنى للسلطة التنفيذية (رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء) تستخدمه متى ارادت وشاءت لآخفاء الظلم الاجتماعى الواقع على العباد والفساد المتفشى فى المجتمع والمحسوبية بين فئات الشعب يعقبها التفاوت فى الدخول والبطالة ثم عجز النظام وحكوماته المتعاقبة عن تلبية احياجات ومطالب العمال وعند مناداة المواطنين بمطالبهم المشروعة فى حياة انسانية كريمة وعدالة اجتماعية نضع الموافقةعلى هذا او ذاك فى يد الاداة البوليسية لحماية شرعيته الزائفة جريمة قانونية رفضتها نصوص دستور٢٠١٤ الذى وافق عليه شعب مصر يوم١٨/١/٢٠١٤

٢- ان أصطلاح ألآخلال بألامن العام أو النظام العام أو تعطيل الانتاج أو تعطيل مصالح المواطنين أو ايذاؤهم أو تعريضهم للخطر أو الحيلولة دون ممارستهم لآعمالهم ....الواردة بنص المادة ٧ من قانون التظاهر عبارة مرنة مطاطة تخضع للسلطة التنفيذية ولم تقم بتحديد السلطة أو الجهة المنوط بها تحديد ما إذا كانت الأعمال التي يرتكبها والسلوكيات التي يمارسها المتظاهرين تمثل تهديداً للأمن والنظام العام من عدمه.، ألآمر الذى يجعل تحديد ذلك وفق أهواء وتحكم ، وتقدير مديرية ألآمن وهو ما يتنافى مع طبيعة حق كفله الدستور وهو حق التظاهر.

٣-كما جاءت عبارة المادة عامة وغير محددة بمعايير أو ضوابط محددة بمعني آخر أنها أتت إجمالاً وكان ينبغي أن تأتي تفصيلا خاصة وأن عدد من بنود القانون يحيل إليها مرة أخري ليرتب عليها إجراءات وجزاءات بحق التجمع السلمي.

٤- أنها تفتح باب التأويل والاجتهاد فيما يخص قانونية التظاهر من عدمه، خاصة في ظل نص القانون علي حق وزير الداخلية في تشكيل لجنة في كل محافظة لتتولي مع منظمي المظاهرة الاتفاق علي الضوابط والضمانات المتعلقة بحماية الأرواح والممتلكات العامة والخاصة.

ثانيا :-حيث تتعارض المادة ٨ من هذا القانون والتى تنص على إخطار قسم أو مركز الشرطة الذى يقع بدائرته مكان الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرات بثلاثة أيام على الأقل وبحد أقصى ١٥ يوماً وتقصر هذه المدة إلى ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً على أن يتم تسليم الإخطار باليد أو بموجب إخطار على يد محضر ويجب أن يتضمن الإخطار مكان الاجتماع العام أو خط سير الموكب أو التظاهرة وميعاد بدء وانتهاء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة وموضوع الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة والغرض منها والمطالب والشعارات التى يرفعها المشاركون فى أى منها، كذلك أسماء الأفراد أو الجهة المنظمة للاجتماع العام أو المواكب أو التظاهرة وصفاتهم ومحل إقاماتهم ووسائل الاتصال بهم. مع نص المادة ٦٥ التى تنص على " حرية الفكر والرأى مكفولة . ولكل انسان حق التعبير عن رأيه بالقول أو الكتابة أو التصوير أو غير ذلك من وسائل التعبير والنشر. فالمشرع الدستورى لم يقيد هذا الحق الدستورى بأى قيد من القيود التى تحول دون استخدام او استعمال هذا الحق الدستورى فهو مكفول لكل انسان ايا كان الانسان ان يعبر عن الحدث الذى امامه سواء بالقول او الكتابة أو التصوير او غير ذلك من وسائل التعبير اى ان المشرع الدستورى وسع من هذا الحق بعبارة وغير ذلك من وسائل التعبير بالتالى لايجوز للمشرع القانونى المتمثل فى المستشار عدلى منصور ان يضع قيود على هذا حق التظاهر الذى هو احد مظاهر حقوق التعبير والرأى هذا من ناحية .كما ن تقييد هذا الحق بأخطار الشرطة قبلها بـ ٣ أيام يتنافى مع طبيعة الحدث الذى من اجل يقوم التظاهر ، ثم تحديد الحد بـ ١٥ يوم كحد أقصى ١٥ يتنافى مع طبيعة حق التظاهر الذى من أجله قام التظاهر بالتالى يتنفى الغرض من التظاهر بمرور ١٥ يوم على الحدث !! هذا من ناحية ثانية . ثم قيام المشرع القانونى بالتمييز بين المواطنين فى استخدام حق التظاهر بأن قصر المدة إلى ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً وهو ما يتعارض مع حق دستورى الا وهو حق التظاهر لكل انسان بالتالى الفقرة التى تتحدث عن "تقصر هذه المدة إلى ٢٤ ساعة إذا كان الاجتماع انتخابياً" تتعارض مع عدة نصوص دستورية كفلت حق المساواه والعداله وتكافؤ الفرص فى أستخدام حق دستورى فى المواد الاتية ١- المادة ٤ مندستور ٢٠١٤ تنص " السيادة للشعب وحده ، يمارسها ، ويحميها ، ويصون وحدته الوطنية القائمة على مبادىء المساواة والعدالة وتكافؤ الفرص.٢- المادة ٩ " تلتزم الدولة بتحقيق تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين دون تمييز .٣- المادة ٣٥ " المواطنون لدى القانون سواء وهم متساوون فى الحقوق والحريات والواجبات العامة لاتمييز بينهم... الخ والمادة ٧٢ التى تنص " تلتزم الدولة بضمان المساواة والعالة وتكافؤ الفرص فى مخاطبة الرأى العام.

ثالثا :-حيث تتعارض المادة ١٠ من هذا القانون والتى تنص بجواز منع التظاهرة من وزير الداخلية أو مدير الأمن المختص فى حالة حصول جهات الأمن وقبل الميعاد المحدد لبدء الاجتماع العام أو الموكب أو التظاهرة بناء على معلومات جدية أو ما يهدد السلم إصدار قرار بمنع التظاهرة أو إرجائها أو تغيير مسارها أو نقلها لمكان آخر على أن يبلغ مقدمو الإخطار بهذا القرار قبل الموعد المحدد بـ٢٤ ساعة على الأقل.ومع عدم الإخلال باختصاص محكمة القضاء الإدارى يجوز لمقدمى الإخطار تقديم تظلم للمحكمة الإدارية المختصة، على أن يصدر قراره على وجه السرعة. مع الغاية من الاخطار هو البدء فى اعمال حق التظاهر الدستورى حيث نقلت المادة ١٠ الآخطار إلى ما يشبه الإذن والتصريح، ولغت من الناحية الفعلية هذا الحق بعد ان تم تحويل الإخطار إلى تصريح يتم استخراجه من مديرية الأمن التابعة لمكان التظاهر. والنص القانونى أفرغ جوهر النص الدستوري من مضمونه وجعله أقرب للآذن أو للتصريح في المسائل الاتية المسالة الاولى أتاحت للداخلية أن تصدر قرارا بمنع التظاهرة أو إرجائها أو تغيير مسارها، والمسألة الثانية سبب المنع يعود لأسباب مبهمة ومطاطة ومرنة ولا يمكن رقابتها ولا التيقن من حقيقتها تخضع لاهواء موزاج الداخلية حيث أرتئت او وصلت اليه أو أستحصلت على معلومات جدية أو دلائل عن وجود ما يهدد الأمن والسلم، والمسألة الثالثة، المادة ١٠ القت عبء المسئولية على طالب التظاهر اى على طالب التظاهر ان يدحض ما تدعيه الداخلية بدلاً من إلزام الداخلية بأن تتقدم هي للمحكمة لإثبات مدى جدية تحرياتها، أصبح العبء كله على طالب التظاهر الذي يجب عليه أن يذهب هو للمحكمة ويرد على الداخلية، والمسألة الرابعة ألقانون ١٠٧السنة ٢٠١٣ جعل للداخلية الحق في رفض التظاهرة حتى قبل الميعاد المحدد لها بـ٢٤ ساعة في تجاهل واضح لحقيقة أن مثل هذه الأعمال الجماهيرية تحتاج لعمل كثيف ومجهود كبير ولا يمكن إلغاؤها في اللحظات الختامية، والتي غالبا ما تكون لحظات التعبئة الحرجة».

رابعا :- يتعارض القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ مع النص دستورى الوارد بالمادة ٤ من دستور ٢٠١٤ والذى ينص على " السيادة للشعب وحده ، يمارسها ، ويحميها ، ويصون وحدته الوطنية ...الخ . اذن تقييد حق التظاهر بقييود غليظة اوردها المشرع القانونى واعطاها لوزيرالداخلية ولمدير الامن اعتداء على حق دستورى للشعب تمثل فى الاعتداء على الشعب المصرى صاحب السيادة وحامى الوحدة الوطنية وليست الداخليه بالتالى جعل الداخلية حامية وصاينة لارادة الشعب المصرى وليس الشعب المصرى حامى وصاين لتك الارادة وفق ماجاء بالنص الدستورى وهو مايمثل اعتداء صارخ وانتهاك لنص المادة ٤ من دستور ٢٠١٤

خامسا :- يتعارض القانون رقم ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ مع النص دستورى الوارد بالمادة٥ من دستور ٢٠١٤ والذى ينص على " يقوم النظام السياسى على اساس التعددية السياسية والحزبية ، والتداول السلمى للسلطة ..واحترام حقوق الانسان وحرياته على اوجه المبين بالدستور. فالتعددية السياسية والتداول السلمى يقتضى بالضرورة الصراع والاختلاف والمشاحنات والمشاجرات والمساومات والابتزازات السياسية سواء مع تلك القوى السياسية المتمثلة فى الاحزاب للوصول الى السلطة مع الجهات التنفيذية (رئيس الجمهورية + رئاسة الوزراء) وهو ما يتطلب مذيد من الحركة والعمل والاجتماعات والمواكب والتظاهرات السلمية للوصول الى كرسى الوزارة او الرئاسة الا ان تقييد هذه الحقوق والحريات التى كفلها الدستور فى المادة ٥ كما جاء فى قانون التظاهر رقم ١٠٧السنة ٢٠١٣ يعد أعتداء وخرق وانتهاك للنص الدستورى الامر الذى يعدو معه النص القانونى غير دستورى.

سادسا :- يتعارض نص القانون ١٠٧ لسنة ٢٠١٣ الخاص بحق التظاهر مع نصوص دستورية متمثله فى المواد ٩٤ و ٩٧ و٩٩و١٠٠ من دستور ٢٠١٤ فهذا النص القانونى معيب وفيه اعتداء على السلطة القضائية حيث جعل من الرقابة القانونية متمثلة فى وزير الداخلية أو مدير ألآمن افضلية واولوية على الرقابة القضائية وهذا خطأ دستورى جسيم يتنافى ويتعارض مع نص المادة ٩٤ التى تنص " سيادة القانون اساس الحكم فى الدولة ، وتخضع الدولة للقانون واستقلال القضاء وحصانته ضمانات أساسية لحماية الحقوق والحريات .ويتعارض النص القانونى مع نص دستورى فى المادة ٩٧ والتى جعلت حق التقاضى امام جهات القضاء وليس أمام سلطة التنفيذ متمثلة فى وزير الداخلية !!؟ حيث نصت المادة على " التقاضى حق مصون ، ومكفول للكافة ، وتلتزم الدولة بتقريب جهات التقاضى ، وتعمل على سرعة الفصل فى القضايا . بالتالى الخروج على النص الدستورى يقضى بعدم دستورية النص القانونى. كما تعارض النص القانونى مع نص دستورى منصو عليه فى المادة ٩٩ من دستور ٢٠١٤ والذى ينص على " كل اعتداء على الحرية الشخصية او حرمة الحياة الخاصة للمواطنين ، وغيرها من الحقوق والحريات العامة التى يكفلها الدستور والقانون جريمة لاتسقط الدعوى الجنائية ولا المدنية الناشئة عنها بالتقادم. فحق التظاهر من الحقوق التىحماها المشرع الدستورى والاعتداء عليه كما جاء فى المادة ١٠ جريمة لاتسقط بالتقادم.كما ان النص القانونى فى المادة ١٠ اعتداء دستورى على المادة ١٠٠ من دستور ٢٠١٤ التى تنص " تصدر الاحكام وتنفذ بأسم الشعب ، وتكفل الدولة وسائل تنفيذها...الخ . حيث اعطى المشرع القانونى لسلطة الاتهام متمثلة فى وزير الداخلية او مدير الامن سلطة اصدار الاحكام وتنفيذها !!؟ اى جعلت من وزير الداخلية ومدير الامن خصم وحكم فى أن واحد وهو ما يتنافى مع العقل والمنطق والدستور. فألاصل ان يكون قرار المنع صادرا من قاض ليراقب مدى مشروعية اعتراض الداخلية .

قال الدكتور فريد زهران، نائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي، إنَّ تحالف الوفد المصري لن يدخل في تحالف انتخابي مع ائتلاف الجبهة المصرية لأنه يتعارض فكريًا مع أفكار الوفد.

وأضاف زهران "هناك محاولات مؤسفة للوقيعة بين حزب الوفد وحزب المصريين الأحرار يقودها تابعون للحزب الوطني أو جماعة الإخوان المسلمين، مؤكدًا أنها لن تنجح".

وأكد أنه لديه معلومات موثقه تفيد بوجود تحالف بين جماعة الإخوان المسلمين والحزب الوطني لخوض انتخابات البرلمان.

وإلى نص الحوار..



فريد زهران نائب رئيس الحزب المصرى الديمقراطى

الوفد المصري لن يتحالف مع الجبهة المصرية

هناك محاولات مقصودة للوقيعة بين المصريين الأحرار والوفد

بداية ما هو موقفكم من قانون الانتخابات وكيف ترون التحالفات الانتخابية القائمة حاليًا؟

دعنا نبدأ من القوانين المنظمة للعملية الانتخابية فهناك ثلاثة قوانين تنظم العملية الانتخابية وهي قانون مباشرة الحقوق السياسية، وقانون مجلس النواب، وتقسيم الدوائر، ونحن لدينا تحفظات على القنونين الذين صدرا وهما مباشرة الحقوق السياسية والانتخابات، فكنا نميل إلى النظام المختلط ٥٠٪ للقائمة النسبية ومثلها للفردي، أوبالنسبة لقانون مباشرة الحقوق السياسية، فنحن مع وجود مفاوضية لمتابعة عملية الانتخابات، أيضًا نعترض على وجود ساعة راحة فترة التصويت، لم يحدها كيف ستغلق اللجان وتفتح مرة أخرى، القانون لم يفصل ذلك، أيضًا المساواة فى مباشرة الحقوق السياسية، وكذلك كل القوانين الخاصة بالقوانين لم تطرح لمناقشة اجتماعية بعرضها على من يعنيه الأمر، أيضا لماذا لا يوجد قانون موحد للانتخابات ككل.

وبالنسبة للتحالفات، أرى أن هناك ثلاثة تيارات قائمة حاليًا وهي فريق يسعى لإعادة نظام مبارك، ويسعى لعودة مبارك نفسه، ويظهر ذلك فى حزب كالحركة الوطنية، ومصر بلدي، وهناك تيار آخر ديمقراطي، يضم أحزاب كتحالف الوفد، والتيار الديمقراطي المدنى، أما التيار الثالث هو التيار الديني ويسعى لبناء دولة دينية كأحزاب النور ومصر القوية.

لكن صدرت تصريحات من قيادات بتحالف الوفد أفادت بالتنسيق مع تحالف الجبهة المصرية، الذي تصفه بالفلول، ما حقيقة ذلك؟

تعبير التنسيق تعبير مطاط، وهو مختلف عن التحالف، فالتنسيق يمكن من خلاله إخلاء دوائر لشخص ما مقابل إخلائه هو لدائرة أخرى وأنا حتى الآن لا أمتلك معلومة موثقة عن ذلك، لكن أنا أوكد أننا لن نتحالف مع أى كيان دينى أو أى ائتلاف تابع لدولة مبارك.

هل هذا يعني أنه لو تحالف الوفد المصري مع الجبهة سيخرج المصري الديمقراطي من تحالفه

نحن لن نقبل بذلك، ولا حتى حزب الوفد يستطيع أن يتحالف مع فلول دولة مبارك، ولا حتى مع أى كيان دينى لأن ذلك يخالف مبادئه.

تردد مؤخرًا أنَّ المصري الديمقراطي سيكون غطاءً لأعضاء الإخوان المسلمين للتواجد في البرلمان القادم، ما تعليقك على ذلك؟

> " تأجيل الانتخابات البرلمانية يفتح المجال لعودة نظام مبارك

أعتقد أن من ردد ذلك كاذب، لكن بعض الناس تحاول وضع العراقيل أمام قيام تحالف ديمقراطي قوى، سواء كان ذلك من أعضاء الإخوان أو من أتباع الدولة القديمة، فيريدون أن يقتصر الأمر على الإخوان والحزب الوطنى المباركى، وهذه المحاولات تهدف لتفتيت القوى الديمقراطية بأن يوقع بين الأحزاب، وحدث ذلك بالهجوم على الدكتور سيد البدوى من قبل ، وكذلك اعاقة المصريين الأحرار عن دخول تحالف الوفد، وهذا ربما يكون لصالح الإخوان، أو لصالح دولة مبارك، وأعتقد اننا خصوم للإخوان المسلمين منذ زمن.

الأحزاب التى تتسق مع الإخوان معروفه وعلى رأسها الحزب الوطنى وأنا أذكر تصريح للرئيس المعزول محمد مرسي فى برلمان ٢٠٠٥ قال فيه إنهم أخلو بعض الدوائر للقامات الوطنية ولما سؤل عن هذه القامات ضرب مثال بزكريا عزمى، وأنا لدي معلوما ت موثقة بأن هناك مشاورات بين أعضاء الحزب الوطنى والإخوان فى بعض المحافظات للتنسيق على البرلمان، والإخوان سيدخلون للمجلس عن طريق الوطنى المنحل والنور، ربما من مصر القوية.

ظهر حزب المصريين الأحرار في الفترة الأخيرة كلغز في تمسكه بخوض الانتخابات منفردًا.. ما هو تفسيرك لذلك؟

أعتقد أن مكان المصريين الأحرار هو تحالف الوفد المصري، لوجود تقارب فى الأفكار بين التحالف والحزب، وبعض الناس بكل أسف يلعبون دورا مرفوض فى الوقيعة بين حزب الوفد، والمصريين الأحرار، وأى شخص سياسي زكى عليه أن يدرك أن الوقيعه بين المصريين الأحرار ، والوفد ، والمصري الديمقراطي عمل مقصود ومشبوة، وستفشل لأنها لا تصب إلا فى صالح الحزب الوطنى أو الإخوان.

حزب النور كان شريكًا في تحالف ٣٠ يونيو هل يمكن قبوله في تحالف الوفد المصري؟

حلفاء خارطة الطريق هى القوى الديمقراطية صحيح بعض الأحزاب والقوى الدينية كالنور ومصر القوية، شارك بدرجة أقل فى اسقاط مرسي، وهناك أحزاب محسوبة على دولة مبارك شاركت أيضا، لكن ما بعد ذلك بدأ كل فريق يسعي لتطبيق منهجه وفكره، وتحالفنا مع النور فى ٣٠ يونيو لا يعنى بالضرورة أن يكون حليفا لنا فى المرحلة القادمة.

هل ترى أن الهجوم الذي يُشن على حزب النور في الفترة الأخيرة من قبيل رفض كل ما هو ديني أم أن النور أدى دوره في المرحلة؟

الدستور أقر بعدم وجود أحزاب دينية، ويرد النور على ذلك بأنه ليس دينيا ولكنه حزب له مرجعية دينية ويثار بناء على ذلك بلبله كبيرة أعتقد أن القضاء هو المكلف بحسمها، فحدود الحزب صاحب المرجعية الدينة ومشروعية وجوده يحتاج لنقاش مجتمعى واسع وعلى المتضرر اللجوء للقضاء، وأزعم أن جزءا من هذا الهجوم مجرد تخوفات من دخول الاخوان المسلمين للانتخابات القادمة تحت مظلة النور.

هناك تصريحات ومواقف من بعض القوى الحزبية تنادي بضرورة تأجيل الانتخابات البرلمانية بحجة أن المناخ السياسي غير ملائم، ما رأيك في ذلك؟

هذا الأمر لم يناقش إلى الآن داخل الحزب لكن رأى الشخصي عدم تأجيل الانتخابات البرلمانية وذلك لأنها من استحقاقات خارطة الطريق والتى يجب استكمالها فى جدولها الزمنى، و أى تأجيل سيفقد خارطة الطريق مصداقيتها، وسيفتح المجال أمام عودة الدولة القديمة مرة أخرى خاصة من قبل الأجهزة الأمنية، وأعتقد أن استمرار التأجيل يجعلنا نظن أن المقصود بتأجيل البرلمان وهو اعادة الحزب الوطنى من خلال البرلمان.

> " نرفض التصالح مع الإخوان لأنهم أعدائنا

طرحت في الآونة الأخيرة محاولات لإجراء مصالحة وطنية مع جماعة الإخوان المسلمين ما رأيك في هذا الطرح؟

لديَّ تحفظ شديد على أن تكون الحياة السياسية في مصر فريسة للشائعات وعدم وجود الشفافية ووضوح الرؤى، فلابد أن يتسع المجال السياسي لكل القوى التى ترفض العنف ولا تمارسه وتقر بمشروعية ثورتى ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، وأرفض المصالحة تماما مع كل من شارك في أحداث العنف من إخوان بديع والشاطر وذلك لأن يدهم ملوثة بالدم"حتى كيعانهم"، فالنور عضو فى المجال السياسي لكن الإخوان لا، ويجب التشاور معه لكنى لا اتحالف معهم، لكن الإخوان بالقيادة الحالية لا يمكن التشاور معهم.

ما رأيك في الاتهامات الموجهة للرئيس الأسبق حسني مبارك؟

ما يحدث يثير المرارة والأسى، فمبارك يحاكم في فيلا، هذا يفترض أن يحاكم فيها رئيس حي، لكن رئيس أفسد الحياة لعقود، وتسبب في ترهل الوضع الاقتصادي والاجتماعي، هذا لا يجوز فهذا معناه أنك تريد أن تبرئه من البداية، وأنا أرى أن من قام بعمل التحريات وجمع الأدلة ووجه الاتهام لمبارك كانوا يقصدون تبرئته، وأعتقد أنهم نجحوا في ذلك.

ما هو تعليقك على وصف ثورة يناير بالمؤامرة؟

ثورة يناير من العلامات المضيئة فى تاريخنا، وهى من المحاولات الجبارة التى حاولت الوصول للديمقراطية، صحيح رفعت شعار العدل الإجتماعى لكن أهم ما يميزها هى انها كانت تطرح شعارت ديمقراطية رديكالية، ولا يعاديها إلا قوى الاستبداد والقوى الأمنية وتسعي هذه القوى لجعل المصريين عبيد.

برأيك هل يوجد معتقلين سيياسيين بالسجون حاليًا؟

احتمال ألا يكون هناك محبوس يطلق عليه لفظ معتقل، لكن استخدام الحبس الاحتياطي أمر فعلته الدولة الاستبدادية كثيرًا، وأنا عانيت من ذلك صحيح لم أعتقل إلا مرة واحدة ولكن حبست عدة مرات على زمة قضيايا ولم أقدم لمحاكمة عادلة، وهذا يحدث حاليًا، وهو أمر منحط ومؤسف والتوسع في الحبس الاحتياطي أمر معهود من أيام مبارك.

قانون التظاهر والهجوم على ثورة يناير وحبس عدد من النشطاء، هل يعد كل ذلك محاولة لتصفية يناير؟

قانون التظاهر ووجود ناس تابعون لثورة يناير فى السجون محسبون على الثورة ووجود تشوية متعمد للثورة ووصفها بالمؤمراة والتضيق على الحريات العامة كلها دلائل جدية تفيد بأن هناك محاولات لإعادتنا لدولة مبارك، وهذا تقوم به جهات عديدة وبالذات فى الأجهزة الأمنية.

الصراع بين حزب الكرامة والتحالف الشعبى

بعد الإعلان عن تحوله لحزب سياسي تناقلت بعض وسائل الإعلام وجود أزمة بين أعضاء التيار الشعبي الراغبين في تحويله لحزب والرافضين لذلك؛ ما أدى لقيامهم بجمع توكيلات لرفض ذلك، واعتزامهم رفع دعوى قضائية ضد الوكلاء المؤسسين وعلى رأسهم حمدين صباحي، زعيم التيار والمرشح الرئاسي السابق، وهو ما نفاه عماد حمدي عضو مجلس أمناء التيار الشعبي. يقول حمدي في إنَّ ما تم تداوله ببعض وسائل الإعلام عن وجود خلافات داخل التيار الشعبي، بسبب تحويل التيار لحزب سياسي كلام عارٍ تمامًا من الصحة". ولفت حمدي إلى أنَّ المشادات التي حدثت والتي ذكرتها وسائل الإعلام كانت بين بعض الشباب على "فيس بوك" ولا يوجد أى اعتراضات رسمية سواء



من قبل حزب الكرامة الذي زعم رفضه للقرار أو حزب آخر من المشاركين في التيار الشعبي.

وأضح عضو التيار الشعبي، أنه بعد تحول التيار لحزب سياسي يكون لأعضاء الأحزاب المشاركين في التيار الدخول في الكيان الجديد، أو البقاء في حزبه، وفي هذه الحالة يكون خارج التيار لأنه لا يجوز أن يكون عضوًا في حزبين في وقت واحد.

وأكد حمدي أنَّ تحول التيار الشعبي لحزب سياسي وما أثير مؤخرًا لن يؤثر على قيام تحالف اليار الديمقراطي الذي يضم حزبي الكرامة والتيار الشعبي. ومن جهته قال السفير معصوم مرزوق، مسئول الشؤون الخارجية بالتيار الشعبي، إنَّ قيادات التيار يعملون خلال المرحلة الحالية على الانتهاء من مراجعة اللائحة والبرنامج الخاصة بالحزب الجديد. مؤكدًا أن هناك اتجاهًا داخل التيار لعقد مؤتمر صحفي قبل نهاية الشهر الجاري لإعلان كل التفاصيل الخاصة بإجراءات تأسيس حزب التيار الشعبي. وكانت بعض وسائل الإعلام ذكرت أنَّ عددًا من أعضاء حزب الكرامة، يعتزم رفع دعوى قضائية ضد وكلاء مؤسسي التيار الشعبى برئاسة حمدين صباحي لمنعهم من الحصول على اسم التيار الحالي، لإشهار الحزب الجديد.

وذكرت عن مصادر مجهلة أن عددًا من الوحدات الشعبية للتيار الشعبي بالمحافظات، بدأت في اتخاذ خطوات فعلية، لرفض قرار اللجنة المركزية للتيار الشعبي التحول إلى حزب، ومن بينها محافظات الدقهلية والإسكندرية وكفر الشيخ، وأن أولى الخطوات بدأت بإعلان أعضاء حزب الكرامة رفضهم لتحول التيار الشعبي إلى حزب بالاسم نفسه، باعتبارهم شاركوا في تأسيسه منذ عامين، بعد أن فشلت محاولاتهم منذ انتهاء الانتخابات الرئاسية، لإقناع اللجنة المركزية بالتراجع عن قرارها بحل مجلس أمناء التيار، ومستوياته التنظيمية، والتحول إلى حزب.

وأشارت المصادر، إلى أنَّ لجنة تسيير أعمال التيار الشعبي، بدأت في مناقشة مخرج للأزمة، فور علمها بنية بعض أعضاء المحافظات، لرفع دعوى قضائية ضدهم، وقامت بتعديل صيغة نموذج التوكيل، الذي من المنتظر البدء في طرحه لجمع الـ٥٠٠٠ توكيل، اللازمة لإشهار الحزب، عن طريق حذف كلمة "المصري" من اسم الحزب الجديد، ليصبح "حزب التيار الشعبي"، تجنبًا لأي نزاعات قضائية.

العين التي لا تبكي
لا تبصر في الواقع شيئاً !!







دخول السيسى للامم المتحدة بلا رؤيـــــة

ماهى رؤية الرئاسة المصرية وخطواتها تجاه موقف أمريكا المعاند والمتصلب من ثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣؟!

ماذا قدمت الرئاسة المصرية لروسيا تجاه موقفها الشجاع المؤيد والمؤازر لثورة ٣٠يونيو ٢٠١٣؟!

ماذا قدمت الرئاسة المصرية لروسيا بعد ان تصدى اسطولها فى البحر المتوسط للاسطول الامريكى اثناء احداث ٢٥ يناير ٢٠١١ خاصة بعد أن ترددت الانباء حول وجود الاسطول الامريكى على الشواطىء المصرية وتهديداته للنظام المصرى؟!

ماهى رؤية الرئاسة المصرية تجاه أمريكا و دعمها لجماعة الاخوان تحديا لارادة الشعب المصرى؟!!

ماذا قدمت الرئاسة المصرية لروسيا تجاه نبذها جماعة الاخوان المسلمين ووصفها بالجماعة الارهابية ؟

ماذا قدمت الرئاسة المصرية للقيادة الروسية ازاء استعداد الاخيره لتطوير مصنع الحديد والصلب ومصنع سيماف والمصانع الحربية وبناء مفاعلات نووية وتطوير أجهزة السد العالى ومصانع الغزل والنسيج بالجمهورية والكهرباء ؟!

ماهى رؤية الرئاسة المصرية تجاه عناد واصرار أمريكا على أجراء مصالحة مع جماعة الاخوان واشراكهم فى العملية السياسية رغم رفض الشعب المصرى فكرة المصالحة مع جماعة ارهابية ؟!

ماهى رؤية الرئاسة المصرية تجاه أبتزاز امريكا للجيش المصرى ورفض تطوير وتدريب وتحديث تسليحه؟

ماذا قدمت الرئاسة المصرية للقيادة الروسية ازاء أعلانها دعمها العسكرى الكامل للجيش المصرى ؟!

ماهى رؤية الرئاسة تجاه موقف أمريكا من الزج بالقوات المسلحة فى حرب بالانابة ضد تنظيم الدولة الاسلامية فى الشام والعراق؟

هل القيادة السياسية ستسير على نهج مبارك فى ارسال قواتها المسلحة الى خارج الحدود المصرية لنيل الرضاء والبركات والنفحات من الامريكان والغرب بغض النظر عن موافقة أو تأييد الشعب المصرى من عدمه؟!!

ماهى رؤية الرئاسة المصرية تجاه موقف أمريكا من تقسيم العراق ؟!! وهل ستسكت الرئاسة المصرية عن سيناريو الامريكان والغرب بشأن تقسيم دولة العراق بعد أن تسبب مبارك بسياسته العمياء فى ضياعها وضياع السودان !!.

ماهى رؤية الرئاسة المصرية تجاه التحالف الايرانى الاسرائيلى التركى من امريكا تجاه الاشقاء العرب؟!

ماهى رؤية الرئاسة المصرية تجاه سيناريو تقسيم سوريا الذى تتزعمه اسرائيل وتركيا وامريكا وبعض الدول العربية ؟!

ماذا تريد رئاسة الجمهورية من هذه الزيارة جملة وتفصيلا !!؟

وماهى الحصيلة والنتيجة التى ستجمعها الرئاسة من زيارة الامم المتحدة التى طبل لها الاعلام كثيرا ؟!

لماذا لم يصلت الاعلام المصرى الضوء على تلك المشاكل بدلا من تخاريف المعاتيه بشأن وجود محاولات من الاخوان للوقوف أمام الامم المتحدة لعرقله مسيرة السيسى !! او خروج بعض الاعضاء اثناء القاء كلمته | !! ونسوا وتناسوا ان الكلمة لن تستغرق ١٠ دقائق !! او ان هناك اعتداء سيقع عليه كأننا فى روض الفرج او الخانكة او الجمالية !! "انها الامم المتحدة ياسادة ياكرام ولاتضحكوا ولاتستخفوا بعقول الشعب من أجل التقرب الى السلطة او لدى رجال اعمال القنوات الفضائية انها مصيبتنا فى بلدنا بعد ثورة ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

ماهى رؤية الرئاسة المصرية أمام المعضلات السياسية والامنية والاقتصادية بعد ١٠٠ يوم من تولي السيسى منصب رئاسة جمهورية مصر العربية وزيارته للامم المتحدة حيث تعد أول زيارة له للأمم المتحدة وجاءت مع موعد انعقاد الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها التاسعة والستين و التي كانت مصر من الدول المؤسسة لها في أعقاب الحرب العالمية الثانية و ستكون فرصة للسيسى بأعتبارة رئيس منتخب من قبل شعب مصر ويحظى باعجاب الكثير من فئات الشعب لبحث طرق مكافحة الارهاب المتفشى فى المنطقة ، وبحث موقف امريكا من التحالف الايرانى التركى الاسرائيلى الامريكى ضد السعودية ودول الخليج وبحث مشكلة الحوثيين ودعم ايران لهم لزعزعة الاستقرار بجنوب السعودية والمخاطر الاقليمية التى تحاط بالمنطقة للعرض ثم القيام بالعديد من النشاطات داخل اروقة الامم المتحدة والاجتماع بالجالية المصرية فى نيويورك حيث تكتسب أهميتها السياسية فى أنها تعقد في خضم أحداث دولية وأزمة أقتصادية دولية طاحنة وازمات امنية فى العالم و ثورات الربيع العربي و أزمات مازالت تتشكل مثل الأزمة الاوكرانية و تنامي خطر تظيم الدولة الاسلامية فى الشام والعراق وازمة النظام السورى والتطهير العرقى للاكراد فى سوريا ولايمكن ابعاد سوريا عن الحل ومشكلة الحوثيين فى اليمن ودعم الايرانيين لهم والوضع المتدهور في السودان و جنوب السودان والوضع فى ليبيا والصراع الفلسطيني الإسرائيلي و أزمات مستمرة مثل الصراع في شبه الجزيرة الكورية و البرنامج النووي الإيراني وإذا انتقلنا الي الجانب التنموي فنجد أن أهداف التنمية الألفية لما بعد عام ٢٠١٥ و الاصلاح الاقتصادى الذى تعيشة مصر وأجتماعات قمة المناخ التي تعقد علي هامش أجتماعات الجمعية العامة قبل القاء كلمة مصر يوم الثلاثاء ٢٥ سبتمبر و ذلك بالأضافة لعقد لقائات ثنائية مع العديد من زعماء الدول التي ستحضر الاجتماعات و أصبح من الواضح عقد لقاء مع الرئيس الامريكى بعد ان اتصل اوباما بالسيسى وابلغه بلقائه واعلن السيسى وهو فى طائرة الرئاسة عن ترحيبة بالقاء وان كنا نرى فى اجتماعه بالرئيس الامريكى سيلقى بالتزامات سياسية وامنية على مصر هى ليست فى حاجه اليها لانها ستضعف من رصيد السيسى لدى شعب مصر بل سيكون اللقاء بينهم بمثابة شرخ عميق بين الشعب والسيسى سيفقده الكثير من محبيه ومؤيديه لانه سيلقى عليه التزامات دوليه مجبر على تنفيذها فى اجتماعه وهو ما سيرفضه الشعب المصرى والقوى السياسية والمدنية والاحزاب السياسية لان وضع مصر بعد ثورة ٣٠يونيو يتختلف عما قبله لان القرار المصرى هو قرار الشعب المصرى خاصة فيما يتعلق بالامن الداخلى والخارجى والاستقرار السياسى والاقتصادى بعد ان اثبت الشعب قدرته على جمع ٦٤ مليار جنيه فى خلال اسبوع اى قدرة الشعب المصرى على توفير اى مبلغ مالى تطلبه الدولة المصرية منه دون حاجة للامريكان او الغرب او أبتزازتهم للمنطقة العربية خاصة بعد ان اثبت الدب الروسى مساندته لثورتنا المجيدة يوم ٣٠ يونيو واستعداده على تسليح قواتنا المسلحة باحدث ما فى الترسانه الروسية بالاضافه الى موقف القيادة السوفيته من نبل واخلاق فى مسانده حليفها بشار الاسد ضد العالم بأسره وهو على نقيض موقف الامريكان من الغرب فى بيعهم حلفاءهم فى التو واللحظة ومثالنا فى ذلك ما جرى لمبارك ولعلى زين العابدين وللقذافى ولعلى صالح واللعب بمقدرات الامراء والملوك العرب باللمز والغمز للجماعات المعارضه من مسانده لحين الانقضاض على ملوك والامراء العرب اذن لامبدأ ولادين فى بلاد تملك الدين السماوى.

الشعب المصرى عانى المرين من الامريكان مر التدخل فى الشئون الداخلية فى مصر وتأييدهم لجماعة الاخوان الارهابية رغم رفض الشارع المصرى لتلك الجماعة الارهابية الا ان الاميركان رفضوا الانصياع الى الارادة المصرية فى تحدى سافر أعقبه التهديد بوقف معونة المساعدات الامريكية من حين لاخر وهو ما رفضه الشعب المصرى شكلا وموضوعا من الامريكان بالاضافه الى رفضهم تسليح القوات المسلحة بأحدث الاسلحة وعدم تسليمهم طائرات الاباتشى المتعاقد عليها ابان مبارك وهو ما يمثل تصلب وتحدى سافر للارادة المصرية . ومر التدخل فى الشئون الخارجية بالضغط على اثيوبيا لاستمرارها فى بناء السد العالى لاهانة القيادة المصرية او ادخالها فى صراعات دولية مع دول حوض النيل ولم يكتفى العم سام بذلك بل قامت امريكا بالمساعدة على تمزيق جنوب مصر وذلك بتقسيم دولة السودان الى دولة الجنوب والشمال وقامت فى نفس الوقت بتمزيق الحدود الغربية لدولة المصرية اى دولة ليبيا عن طريق تشجيع الجماعات الارهابية والتكفيرية وغيرها لتمزيق اواصر الدولة الليبية ومساعدة تركيا وايران واسرائيل على تكوين تحالف ضد دول الخليج العربى وهو ماجرء الدولة الاسلامية الايرانية فى مساعدة الحوثيين على تهديد الحدود الشمالية للملكة السعودية ، وتشجيع الامريكان لجماعة داعش بالعتاد والمؤن والاسلحة والمعدات والاليات وغيرها لتحقيق حلم الامريكان من بناء الشرق الاوسط الكبير كما راة شيمعون بيريز رئيس وزراء اسرئيل او بناء الشرق الاوسط الجديد كما رأه جورج ديبلو بوش رئيس الولايات المتحدة الامريكية وللحديث بقية بعد عودة السيسى من نيويورك.



شباب مصر عاطل بلا عمل

ارتفعت معدلات البطالة بين الشباب في مصر خاصة في الفترة العمرية ما بين ١٩ إلى ٢٩ سنة لتصل فى نهاية أغسطس الماضي نحو ٢٥ ٪ بحسب الأرقام الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء.

يأتي ذلك بالتزامن مع إعلان مصدر رئاسي اعتزام الرئيس المصرى عبد الفتاح السيسى عن تأسيس شركة قابضة لتشغيل الشباب المصريين خاصة بعد تفاقم أزمة البطالة ووصولها لمعدلات مرتفعة جدًا بين الشباب المصريين في الفترة الأخيرة، وأرجع خبراء اقتصاديون ارتفاع معدل البطالة بين الشباب في الوقت الحالي لانخفاض الاستثمارات في السوق المصري؛ خاصة بعد أحداث ٣٠ يونيو، مؤكدين أن التشريعات الموجودة حاليًا في سوق العمل المصري تحتاج إلى الكثير من التعديلات فضلاً عن تطوير أساليب تأهيل الشباب لمواكبة سوق العمل.

وتضاربت أرقام وزراء المجموعة الاقتصادية عن معدل البطالة بين الشباب في الوقت الراهن فمنهم من أكد أنّها تصل إلى ٦٥ ٪ وآخرون رأوا أن البطالة بين الشباب سجلت نحو ٢٥ ٪.

موقف السيسي

قال مصدر رئاسى إنَّ الرئيس عبد الفتاح السيسي سيعلن عن إقامة شركة لتشغيل الشباب برأس مال ١٠ مليارات – بحسب الخطاب الذي ألقاه في ذكرى ثورة ٢٣ يوليو، عن مفاجأة قريبة للشعب المصري ولكنه لم يكشف عنها بعد ولم يشر إليها، وراح الجميع يخمن ويفكر عن كينونة المفاجأة الجديدة.وأكد المصدر أنَّ تأسيس الشركة القابضة لتشغيل الشباب هي المفاجأة السارة من الرئيس للشعب ، حيث يهدف المشروع الجديد إلى تشغيل مليون شاب على الأقل.

وأضاف المصدر المطلع أنَّ الشركة القابضة "التى سيتم إنشاؤها" سيتم البدء فيها عقب العودة من أجازة الاحتفال بعيد الفطر المبارك، وسيكون للشركة فروع في كافة أنحاء الجمهورية، فيما ستقوم الشركة بشكل أساسي على المشروعات الصغيرة والمتناهية فى الصغر.

"الحل" في تعديل التشريعات

ومن ناحيته قال ياسر الشربيني، المتحدث الرسمي باسم وزارة القوى العاملة، إنَّ الوزارة تعمل بكامل طاقتها من أجل المساهمة في القضاء على مشكلة البطالة المنتشرة فى جميع أنحاء العالم وليس مصر فحسب، لافتًا إلى أن وزارة القوى العاملة كل يوم تقوم بالإعلان عن وجود العديد من فرص العمل للشباب من أجل المساهمة في خفض النسبة التي ارتفعت خلال الأيام القليلة الماضية.

وأضاف أن خفض نسبة البطالة في مصر يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالعديد من الأحداث التي من الممكن أن تقع على الساحة السياسية، مؤكدًا أن تدهور المناخ السياسى يكبد سوق العمل الكثير من الخسائر.

وأوضح أن سوق العمل فى مصر يحتاج إلى الكثير من التعديلات ليواكب متطلبات الشباب في الوقت الراهن، مشيرًا إلى أن توقف ضخ الاستمارات يؤدى لرفع نسبة البطالة بين الشباب خاصة خلال الفترة المقبلة، وكانت وزارة القوى العاملة أعلنت أول أمس أنها تمكنت من توفير ٨٢ ألفًا و٨٧١ فرصة عمل جديدة مطروحة حاليًا بالوزارة للشباب للعمل في ٤٦٦ منشأة بالقطاع الخاص بالداخل.

وأكدت الدكتورة ناهد عشري، وزيرة القوي العاملة والهجرة، أنَّ فرص العمل متوفرة في ٢١ محافظة للعمل علي ٢٦ مهنة، بجميع المؤهلات ، مشيرة إلي أن عدد هذه الفرص المطلوبة بالنسبة للمؤهل الجامعي ١٣ ألفا و٧٨٨، والمؤهل فوق المتوسط ٥ آلاف و٣٦٢، والمتوسط ٢٣ ألفا و٥٤٢، وأقل من المتوسط ٢١٣٤، وبدون مؤهل ٣٨ ألفًا و٤٥ فرصة.

وطالب المتحدث باسم القوى العاملة الدولة بضرورة تعديل عدد من التشريعات العقيمة فى مصر لكل تتواكب مع سوق العمل ، فضلاً عن مطالبة الدولة بتهيئة مناخ الاستثمار حتى تعود الشركات والمستثمرين الاجانب الى السوق؛ الأمر الذي يساهم في خفض معدلات البطالة.



٧ طرق للقضاء على أزمة البطالة

وفي السياق نفسه قال هشام إبراهيم، الخبير الاقتصادي، إن هناك ٧ طرق للقضاء على البطالة فى مصر وعلى رأسها التأهيل وتدريب الطلاب على كل ما يخدم القطاعات العامة والخاصة، فضلاً عن توجيه الشباب للعمل الفني والحرفي العملي وتدريبهم تدريبًا نموذجيًا على ذلك، وأضاف أنَّ دعم الشباب ماليًا ومعنويًا والشد على عواتقهم للنهوض بأفكارهم إلى مستوى المسؤوليات يساهم في إنهاء أزمة البطالة في مصر، وأوضح أنّ إقحام الشباب للعمل في المصانع القائمة الآن بغير إكسابهم المهارات والخبرة ومنحهم الثقة في النفس من خلال العمل بمعنى التدريب خلال العمل يجعل فرصة استمرارهم في العمل ضعيفًا.

تهيئة مناخ الاستثمار

ومن جهته قال الدكتور رشاد عبده، رئيس المنتدى المصري الاقتصادي، إنه على الرئيس عبد الفتاح السيسى اتباع عددٍ من الطرق خلال الفترة المقبلة من أجل القضاء على ظاهرة البطالة المرتفعة بين الشباب وأهمها توسيع نطاق الاستثمار بين الشباب الصغير فضلاً عن ضرورة تهيئة مناخ الاستثمار أمام المستثمرين لتشجيعهم على استثمار الأموال ومن ثم فتح عدد من المصانع التى تساعد على تشغيل الشباب، وأضاف أنَّ ضرورة تنظيم اللوائح والقوانين في الوقت الحالي أمر فى غاية الأهمية من شأنه إعطاء كل ذى حق حقة إلى جانب ضرورة تعديل التشريعات لتواكب طبيعة الشباب ومتوسطي الدخل.

البطالة وصلت إلى ٢٥ ٪

قال هاني قدرى دميان، وزير المالية، إنَّ معدلات البطالة في منطقة شمال أفريقيا بلغت نسبتها (١٢,٢٪) من قوة العمل، و(١٠,٩٪) بمنطقة الشرق الأوسط، بينما يصل المعدل إلى ٢٥٪ بين الشباب فى مصر.

وأضاف أن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا تواجه تحديات أخرى تتمثل في انخفاض نسبة مشاركة المرأة فى سوق العمل، وتوسع ضخم فى حجم القطاع غير الرسمى الذى يستوعب أكثر من ثلثى العمالة، علما بأن هذا القطاع يعانى من عدم استقرار ظروف العمل بخاصة انخفاض الإنتاجية والأجر، وعدم التأمين ضد مخاطر الشيخوخة أو مخاطر المرضن، ولمواجهة مشكلة بطالة الشباب فى مصر، أكد أن وزارة المالية تسعى إلى خفض عجز الموازنة للحد من مزاحمة الدولة للقطاع الخاص فى الاقتراض من البنوك بما يتيح تمويلا أكبر لمشروعات القطاع الخاص وبالتالي توفير المزيد من فرص العمل.

٦٠ ٪ نسبة العاطلين من الشباب

قال الدكتور أشرف العربي، وزير التخطيط، إن البطالة متركزة بين الشباب بنسبة ٦٠ ٪ من المتعطلين من فئة الشباب و ٢٨ ٪ من المتعطلين سبق لهم العمل، مشيرًا إلى أنه بسبب الظروف الاقتصادية وتراجع الاستثمار زاد عدد المتعطلين ممن سبق لهم العمل، وتجاوزت مدة البطالة ٣ سنوات.وأوضح، أن أحد معوقات الاستثمار عدم وضوح الرؤية وما يحتاجه رجال الأعمال حاليًا حول تحديد دور القطاع الخاص لدى الدولة، مؤكدا ان القطاع الخاص كان وما زال سيظل اللاعب الرئيسي في الاقتصاد.

بطالة الشاب وصلت إلى ٢٥ ٪

أظهرت إحصاءات رسمية أن معدل البطالة في مصر ارتفع إلى ١٣,٤ ٪ في الربع الأخير من عام ٢٠١٣ مقارنة مع ١٣ بالمئة في نفس الربع من ٢٠١٢K وبينما سجلت نسبة البطالة بين الشاب المصرين نحو ٢٥٪، وأشارت البيانات الصادرة عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء إلى أن عدد العاطلين عن العمل بلغ نحو ٣,٧ مليون مقابل ٣,٥ مليون في الربع الأخير من ٢٠١٢ بزيادة ٤,١ ٪.

ولم تسجل نسبة البطالة تغييرًا يذكر مقارنة مع الربع الثالث من العام الماضي، وارتفع عدد المشتغلين ٠,٧ ٪ في الربع الأخير على أساس سنوي إذ بلغ ٢٣,٧ مليون عامل مقابل ٢٣,٥ مليون في نفس الربع من ٢٠١٢، وأظهرت البيانات أن القوة العاملة زادت ١,١ ٪ على أساس سنوي في الربع الأخير من ٢٠١٣ لتصل إلى ٢٧,٣ مليون مقابل مليونًا في الربع نفسه من العام السابق.







لا تتحدى إنساناً
ليس لديه ما يخسره !



فضيحه كبرى لوزاره الكهرباء بالمستندات

سر الصفقة التى تمت مع اللهو الخفى لوزارة الكهرباء محمود النقيب

كتب : دعاء حجازى - صابر عزت

سر الصفقة التى تمت بين المهندس محمود النقيب رئيس شركة وسط الدلتا لانتاج الكهرباء

و الفنى هشام محمد عبده حسن – فنى بمحطة كهرباء طلخا و الشهير بهشام الشهاوى:

و لكننا نكشف فى هذه السطور و من خلال المستندات سر الصفقة التى تمت بينه و بين رئيس الشركة المهندس محمود النقيب .

سبق و ان تمت مجازاة هشام الشهاوى بخصم يوم من راتبه ، و لكن بعد صفقة عقدت بين النقيب و الشهاوى من خلال تدخل بعض الاطراف وافق هشام ان يتحول لمادح و شاكر و محب لمحمود النقيب .

و اصبح يدا لرئيس الشركة فى جميع مقابلاته فى المحطة ، و على الفيس بوك و يدافع عن محمود النقيب و يكتب عن مزاياه و محاسنه و يهاجم زميله فى الشركة .

الاستاذ المحامى / محمد لطفى بسبب غضب محمود النقيب علية ، و اقنع الشهاوى زميله محمد فرج السمين بنفاق النقيب و الدفاع عنه على الفيس بوك ، و تقديم فروض الولاء و الطاعة .

و بدأ الشهاوى فى جنى ثمار تطبيله و نفاقه لمحمود النقيب ، و التى بدات بحفظ التحقيق ضد هشام الشهاوى بعد اتهامه بكتابة عبارات مسيئة على الفيس بوك .

انكر الشهاوى علاقته بها و لكن الحقيقة ان هشام الشهاوى هو الذى كتبها ، و لكن ما علينا و اصدر محمود النقيب قراراه رقم ٥٨٧ لسنة ٢٠١٤ بحفظ التحقيق الخاص بهشام الشهاوى

و استمراراً لجنى محصول و ثمرة النفاق اصدر محمود النقيب قراراً اخر رقمه ٦٢٢ لسنة ٢٠١٤ بسحب الجزاء الموقع على هشام الشهاوى بخصوص مجازاته بخصم يوم من راتبه

كل ذلك بفضل مدح و دفاع هشام الشهاوى عن محمود النقيب و ينتظر الزميل محمد فرج ان يحصل هو الاخر على ثمن دفاع المستميت عن محمود النقيب بإالغاء قرار مجازاته بخصم خمسة ايام بعد تدخل الذراع اليمى للنقيب فى محطة طلخا هشام الشهاوى .

الذى اصبح الرجل الاقوى فى المحطة يقول ما يشاء و يكتب ما يشاء على الفيس بوك و يسب من يشاء و يهاجم من يشاء و النقيب لا يتدخل و ان تدخل يكون الحل ان الشهاوى لم يكتب شىء و ان هناك من انتحل شخصيته رغم اننا لم نرى اى حساب مزور باسم الشهاوى .

و الغريبة اننا اكتشفنا ان المهندس محمود النقيب عاشق للمنافقين و المطبلاتية و يقربهم اليه و يعطف عليهم و من يقدم اليه الاعتذارات و فروض الولاء و الطاعة يصبح من المرضى عليهم .

اما من يكابر و يحافظ على كرامته و لا يوجد دليل على ادانته .

يصبح من المغضوب عليهم فى الشركة .

عرض مصدر رفض ذكر أسمة على السيد الدكتور المهندس وزير الكهرباء و الطاقة موضوع يخص إهدار المال العام فى شركة شرق الدلتا لإنتاج الكهرباء

(الاسماعيلية شارع شبين الكوم)

قامت الشركة بتخصيص سكن إدارى للمهندس محمود النقيب رئيس قطاعات الإنتاج السابق بالشركة و رئيس شركة وسط الدلتا لانتاج الكهرباء الحالى ،

منذ عشرات السنين و تم تحسين السكن له أكثر من مرة إلى أن إستقر به الحال بالشقة رقم ٢ عمارة (د) بالمستعمرة السكنية الملاصقة لديوان عام الشركة القديم بجوار مستشفى الكهرباء .

مع العلم أن المهندس محمود النقيب و حرمه يسكنان بفيلا فاخر مجاورة للجامعة القديمة بالاسماعيلية و يعيشان بها حاليا و تركة الشقة المخصصة لهما من قبل الشركة لنجلهما محمد (المهندس بمحطة كهرباء ابو سلطان) ليتزوج بها (بدون قرار اسكان من قبل الشركة) و تزوج إبنة المهندس محمد فرج عنان (مستشار أ بالشركة بدرجة وكيل أول وزارة حاليا بالمعاش)

و للعلم فإن نجل محمود النقيب يعيش بالشقة على مرأى و مسمع من الجميع و تسدد له الشركة استخدامه للمياه و الكهرباء بالرغم ان ذلك مخالف لقواعد الشركة .

فيجب ان يقيم العامل بالشقة المخصصة له و لكن محمود النقيب زوج نجله بالشقة المملوكة للدولة و أكدت تقارير للجهاز المركزى للمحاسبات مخالفة ذلك .

إلا ان نجل محمود النقيب حصل على اجازة بدون مرتب من شركة شرق الدلتا و يعمل الان بشركة بيجسكو

و يعلم المهندس جابر الدسوقى رئيس الشركة القابضة الحالى بالموضوع بعد أن نشرته الصحف و المواقع و الفيس بوك .

و لكنه يرفض حتى تاريخه إتخاذ أى اجراء حتى بعد ان اصبح رئيسا للشركة القابضة للكهرباء بسبب ترديد محمود النقيب انه "مسنود" من مسؤلى الوزارة و على رأسهم معالى الوزير .

و بعض العاملين بالرقابة الإدارية بالاسماعيلية و الدليل عدم محاسبة محمود النقيب عن كل ما نشر بالصحف بالرغم من علم مسؤلى الشركة بصحة الاتهامات .

كما يردد محمود النقيب أنه الرئيس القادم للشركة القابضة لكهرباء مصر .

و للعلم فإن الجميع و انا منهم نعلم ان محمود النقيب فوق اى حساب او عقاب لان أمثاله لا يحاسبون بسبب مساندة مسؤلى الشركة له ، و المنتفعين من ورائه .

و بإعتبار ان محمود النقيب من مراكز القوة بقطاع الكهرباء .

و الدليل عدم اتخاذ اى اجراء. حيال ما ينشر، أصدر المهندس محمود النقيب رئيس شركة وسط الدلتا لانتاج الكهرباء القرار رقم ٥٦٥ لسنة ٢٠١٤ فى ٢٠١٤/٤/٢٣ بمجازاة الفنى المذكور بالحرمان من العلاوة ،مع نقله من مكان عمله الى جهة اخرى بالشركة حفاظاً على سير العمل و صالحه .

بحجة قيام الفنى المذكور – للمرة الثانية – مخالفة تقديم و نشر شكاوى تسىء لسمعة العمل و الرؤساء ، ظناً من النقيب ان الفنى احمد السعيد يقف خلف ما نشر بالصحف ووسائل الاعلام المختلفة ، و استند محمود النقيب فى قراره لتحقيق الشئون القانونية رقم ٨٦ لسنة ٢٠١٤ طلخا بعد ان امر النقيب بضرورة مجازاة الفنى المذكور و نقله و استجاب القطاع القانونى لرغبة النقيب .

و اكد احد اعضاء النقابة بالشركة – رفض ذكر اسمه – انه لا يجوز ان يتضمن قرار الجزاء نقلاً للعامل فى نفس الوقت و فى ذات القرار .

و اضاف ان سبب النقل حصول الفنى احمد السعيد على اوراق مكنته من اثبات شكواه و هو ما رفضه محمود النقيب و ان هذا التحقيق – و الكلام على لسان عضو النقابة – هو اسرع التحقيقات فى الشئون القانونية الذى امر محمود النقيب بإنهائه فى اسرع وقت ممكن للإنتقام من الفنى الذى لم يخطىء او يتجاوز او يتطاول .

بل مارس حقه الدستور فى الشكوى ، و عندما نشرت الصحف شكواه و نشر شكواه على الفيس بوك استشاط رئيس الشركة غضباً خاصة بعد اتهام النقيب بصداقته لجماعة الاخوان المسلمين .

فقرر الانتقام من الفنى فى ظل اصرار من وزير الكهرباء محمد شاكر على الصمت بسبب قوة علاقة محمود النقيب به ، بعد اجتماعهما الاخير بالقاهرة و إدعاء النقيب ان السيد الوزير يثق به ، مما دفع النقيب لفعل اى شىء ثقة فى عدم المحاسبة .

و فى ذات السياق اصدر رئيس الشركة قراره رقم ٥٤٣ لسنة ٢٠١٤ فى تاريخ ٢٠١٤/٤/١٦ بتخفيف الجزاء الموقع على فطمة عبدالشكور عبدالعال – كبير باحثين تنمية إدارية بشئون الافراد بالشركة – من خصم عشرة ايام الى خصم خمسة ايام فقط على خلفية ثبوت مخالفات تمارضها و ثبوت مغادرتها البلاد بدون تصريح أو اذن .

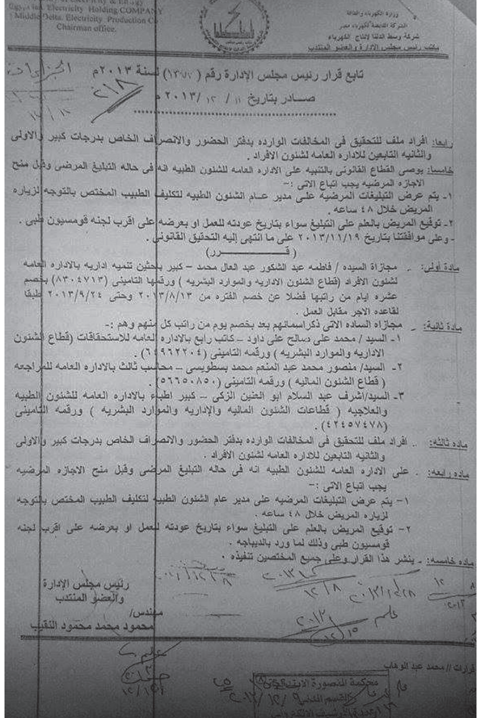
و استخدمت طرق غير مشروعة بإدعاءات كاذبة للحصول على اجازة مرضى بدون وجه حق و اكد مصدر بالشركة ان فاطمة عبدالشكور قدمت شهادة طبية مزورة تفيد مرضها على خلاف الحقيقة للحصول على اجازة مرضية تمكنها من الحصول على اجازة لمغادة البلاد .

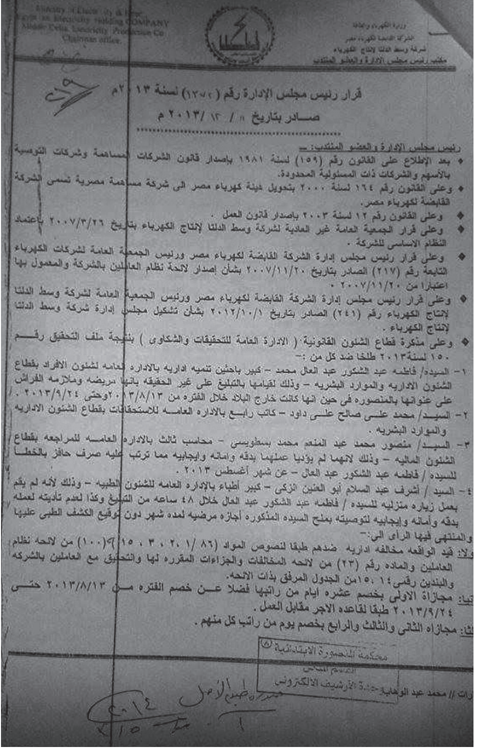
و رغم ذلك تم إدراج اسمها فى استمارة الحافز قبل ان يتم تعديل الحافز و حذف اسمها بعد اكتشاف الواقعة، و رغم كل هذه المخالفات وافق محمود النقيب رئيس الشركة على تخفيض الجزاء الموقعة على المذكورة فى الوقت الذى تم توقيع جزاء على الفنى احمد السعيد قضى على مستقبله الوظيفى و المالى بسبب الاثار المترتبة على الجزاء و هى الحرمان من الترقبات و العلاوة الدورية و الارباح و المنح و .

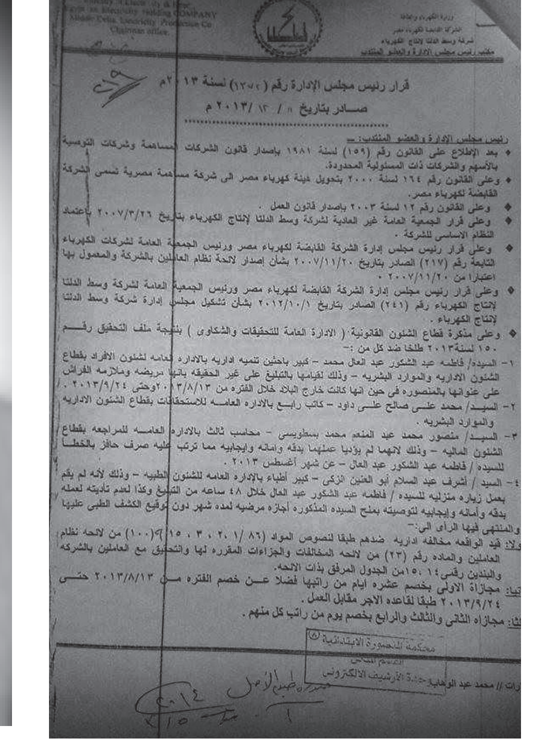
كأن النقيب يكافىء المزورين و ينكل بمن يتقدم بشكاوى للجهات الرسمية التى تفضح مخالفات الشركة و من ناحية .

اخرى اكد مصدر قانونى بالشركة ان النقيب يعتمد على قوة علاقته بوزير الكهرباء محمد شاكر ، و بعد العاملين يروجون له فى الشركة و موقع التواصل الاجتماعى الفيس بوك منهم مندوب الامن محمد فرج و الفنى هشام الشهاوى ووائل جابر و المهندس شريف بدر وظيفتهم الدفاع عن محمود النقيب و تبرير جميع اخطائه الموثقة بالمستندات .

لدرجة دفعتهم لمهاجمة وسائل الاعلام التى تنشر مخالفات وسط الدلتا للكهرباء و اختتمت المصادر حديثها بمطالبة وزير الكهرباء بضرورة التدخل لوقف مهازل الشركة و ظلم و جبروت محمود النقيب .









العاملين بالكهرباء: محمد شاكر وزير الكهرباء يساند محمود النقيب فى أهدار المال العام

Ministry of Electricity & Energy
Egyptian Electricity Holding COMPANY
Middle Delta Electricity Production Co
Chairman office

وزارة الكهرباء والطاقة
الشركة القابضة لكهرباء مصر
شركة وسط الدلتا لإنتاج الكهرباء
مكتب رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب

تابع قرار رئيس مجلس الإدارة رقم (٥٤٣) لسنة ٢٠١٤م
صادر بتاريخ ١٦ / ٤ / ٢٠١٤ م

(قــــــــرر)

مادة أولى: سحب المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الأداره رقم ١٣٧٢ / ٢٠١٣ الصادر فى ٢٠١٣/١٢/١١ فيما تضمنه من مجازاه السيده /فاطمه عبد الشكور عبد العال محمد – كبير باحثين تنميه إداريه بالأداره العامه لشئون الأفراد (قطاع الشئون الأداريه والموارد البشريه) ورقمها التأمينى (٨٣٠٤٧١٣) بخصم عشره أيام من راتبها فضلا عن خصم الفتره من ٢٠١٣/٨/١٣ وحتى ٢٠١٣/٩/٢٤ تطبيقا لقاعده الأجر مقابل العمل .

ماده ثانيه: مجازاه المذكوره بخصم خمسه أيام من أجرها فضلا عن خصم فتره الغياب من أجرها تطبيقا لقاعده الأجر مقابل العمل لثبوت المخالفات فى حقها ولعدم تواجدها بالعنوان المبلغ فيه بأنها مريضه وملازمه الفراش وثبوت تمارضها وثبوت مغادرتها البلاد بدون إذن او تصريح وإستخدمت طرق غير مشروعه بإدعاءات كاذبه للحصول على أجازه مرضى بدون وجه حق ولوجود إرتباط يتم توقيع الجزاء الأشد .

ماده ثالثه: إعاده الموضوع إلى لجنه التظلم من الجزاءات الموقعه على العاملين للإختصاص .

ماده رابعه: ينشرهذا القرار وعلى جميع المختصين تنفيذه

رئيس مجلس الإدارة
والعضو المنتدب
مهندس/
محمود محمد محمود النقيب

بالمستندات: الفساد المالى والإدارى بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء

كتب : صابر عزت – دعاء حجازى

خاص الي السيد المهندس / رئيس مجلس ادارة شركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء

بشأن الفساد الاداري والمالي بلجنة تنفيذ الاحكام بالشركة

بعد التحية نحيط سيادتكم علما بأن لجنة تنفيذ الاحكام بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء اصدرت قرارا بالموافقة علي تنفيذ الحكم رقم ٦٥٧٣ لسنة ٥٤قضائية المقام من / عادل عبد الظاهر محمد علي واخرين وذلك بالمخالفة لصحيح القانون

نوجز شرح موضوع الدعوي الماثلة في النقاط التالية حرصا علي ثمين وقت معاليكم

١- قام السيد عادل عبد الظاهر واخرين الدعوي رقم ١٠ لسنة ١٩٩٩ مستعجل سوهاج ضد شركة (القاهرة لتوزيع الكهرباء) طالبا في ختامها بألزام الشركة بتوصيل التيار الكهربائي لعقارات المدعين الكائنة باحياء مدينة نصر وحدد لنظرها جلسة الثلاثاء الموافق ١٩٩٩/٣/٢

٢- بجلسة الثلاثاء الموافق ١٩٩٩/٣/٢ لم يتمكن وكيل المدعين من الحضور بتلك الجلسة لعذر قهري خارج عن ارادته فقررت هيئة المحكمة شطب الدعوي – قام وكيل المدعين بأعلان الشركة بتجديد الدعوي من الشطب الحاصل بجلسة ١٩٩٩/٣/٢ وهذا الاعلان اكبر دليل علي ان هذه الحافظة التي يتم تنفيذها حاليا دخيلة علي المستندات المقدمة امام هيئة المحكمة فكيف لمقرر لجنة تنفيذ الاحكام واعضائها وهم السيد / محمد عبد الرحمن عضوا السيد / احمد عبد الرازق عضوا السيد / مصطفي خطاب احمد عبد المجيد عضوا لا يفطنون لهذا الخطاء الواضخ وضح الشمس فس كبد السماء الا اذا كان هناك منفعة ومصلحة وسبوبه شخصيه تجعلهم يغضون الطرف عن تلك الكارثة القانونية المتعمدة وهذا دليل دامغ وقاطع علي ان اعضاء تلك اللجنة بقيادة مقررها السيد / علاء طلب ادخلو الغش والتدليس والتزوير والتلاعب بالمستندات والاوراق علي رئيس اللجنة ليوقعوه في غيابة الجب وهم بفعلتهم تلك يسطرون نهايتهم التي لم تبداء بعد في طمعهم في المال الزائل الذي لن يطولوا منه الا العزل من مناصبهم بأصدار قرارهم بالموافقة علي تنفيذ هذه الحافظة المليئة بالعوار القانوني

٣- بالاطلاع علي اعلان التجديد من الشطب يتبين لمعاليكم ان وكيل المدعين اودع اعلانه بالتجديد من الشطب بمحضرين سوهاج بذلت اليوم الذي تم فيه شطب الدعوي اي انه حاول مرارا لاعادة الدعوي للمرافعة ولم تستجب له هيئة المحكمة في طلبه وهذا دليل اخر علي عدم تقديم اي حوافظ بجلسة ١٩٩٩/٣/٢ فمن اين اتوا بسحرهم هذا الذي يدعون بأن يوكيل المدعين قدم حافظة مستندات بجلسة ١٩٩٩/٣/٢ التي اقر بنفسه بأعلانه بالتجديد انه لم يحضر هذه الجلسة لوجود عذر قهري لذا فأننا نشتم رائحة وشاوي وعمولات للموافقة علي تنفيذ تلك الحافظة بين مقرر لجنة تنفيذ الاحكام ومحامي وكيل وكيل المدعين لتفيذ تلك الحافظة بكافة الطرق الغير قانونية

٤- بجلسة ١٩٩٩/٤/١٣ قدم وكيل المدعين مذكرة بدفاعه جاء بها انه تحدد لنظر الدعوي ١٩٩٩/٣/٢ وبها حضر وكيل المدعون متاخرا لتعطل القطار مما قررت معه المحكمة شطب الدعوي بعد اثبات حضور وكلاء المعي عليهم الثاني والثالث واثبات دفوعهم وانسحابهم تاركين الدعوي للشطب وحددت لها جلسة ١٩٩٩/٤/١٣ اليس هذا كافيا لاصخاب العقول من اهل القانون لاسكات الالسنة وقطع ايدي الفاسدين ووضع رجال يفقهون ما يقولون ويفقهون ما يعرضون من حيثيات الاحكام المعروضة عليهم لا ان يرددون ما يطلب منهم مثل البغبغانات مرددين ما يمليه عليهم كبيرهم وهم لايفقهون شياء في اللوائح والقانونين المعروضة عليهم اننا نريد دولة قانون ولن يطبق القانون من رجال فاسدون امثال اعضاء لجنة تنفيذ الاحكام

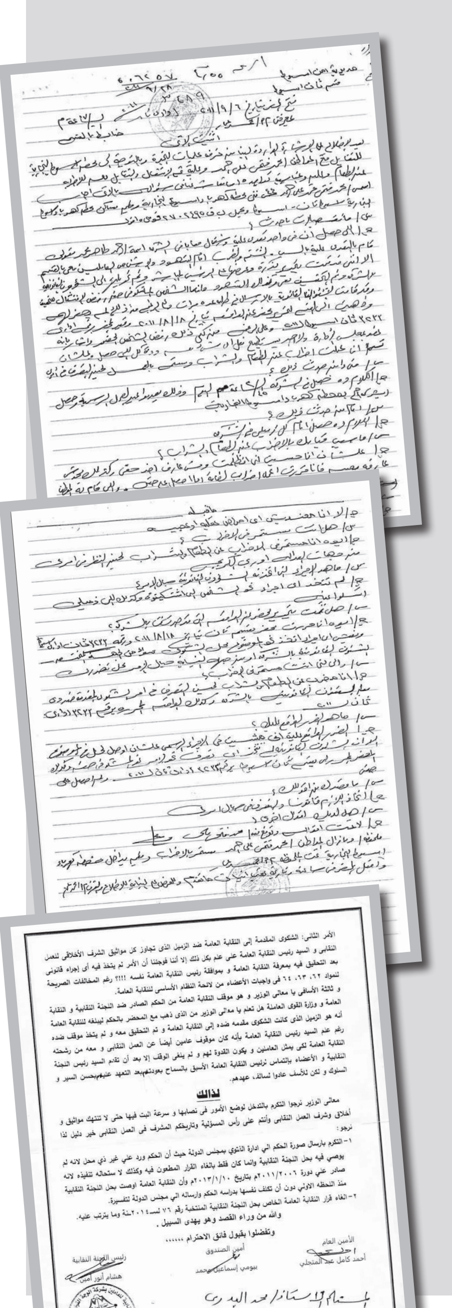
٥- بتاريخ ٢٠١٤/٦/٢١ في ظل وجود لجنة تنفيذ احكام جديدة مشكلة من اعضاء تحوم حولهم علامات ريبة لوجدهم في تلك المرحلة تحديدا واختيارهم بعناية فائقة من قبل مقرر اللجنة المسئول الوحيد عن تشكيلها امام رئيس مجلس ادارة الشركة بعد تكبده عناء الاقناع والمراوغة مع رئيس مجلس ادارة الشركة لاقناعه بمدي اهمية تلك اللجنة لما لها من اهمية حفاظا علي رئيس مجلس الادارة من الجنح التي قد يتعرض اليها جراء عدم تانفيذ تلك الاحكام او استكاملها بمعاونة رجال فاسدون امثال اعضاء تلك اللجنة المختارون بعناية للموافقة علي كافة القرارات التي تصدر من مقرر اللجنة وان يكونوا عونا له في قراراته حتي لا يكون هناك معارض وحيد في تلك اللجنة المشبوها لتمرير كافة الاحكام المراد تمريرها بكافة الطرق تحت ستار لجنة تنفيذ الاحكام

٦- قام وكيل المدعين بتقديم طلب يلزم فيه الشركة بستكمال تنفيذ الحكم اسوة بما قامت به الشركة بحافظتي المستندات المقدمة بجلسة ١٩٩٩/٤/١١ ولم تقم بتنفيذ واستكمال الحكم بالنسبة للخافظة الثالثة المقدمة بجلسة ١٩٩٩/٣/٢ واستمرارا من لجنة تنفيذ الاحكام واستكمال هذه المهزلة القانونية بالموافقة علي استكمال تنفيذ الحكم بحافظته الثالثة المقدمة من وكيل المدعين بجلسة ١٩٩٩/٣/٢ فأن هذه الجلسة قد تم شطبها ولم يحضر بها وكيل المدعين ولم يقدم ثمة مستند وحيد علي حد تعبيره فكيف يتم الموافقة علي تنفيذ هذه الحافظة بالمخالفة لصحيح وصريح القانون علما بأن الحافظتين التي تم الموافقة عليهم سابقا والمقدمين من وكيل المدعين بجلسة ١٩٩٩/٤/١١ فأن هاتين الحافظتين ليس لهم اساسا من الصحة فبمراجعة قرارات المحكمة يتضح لسيادتكم انه لا توجد جلسة بهذا التاريخ وان التاريخ الصخيخ هو ١٩٩٩/٤/١٣ وعليه فأن هاتين الحافظتين تم الموافقة عليهم بالمخالفة الصارخة والفاضخة لصحيح القانون الغائب عن لجنة تنفيذ الاحكام بشركة شمال القاهرة لتوزيع الكهرباء

لــــــذا فأننا نطلب من سيادتكم تطبيق القانون وتفعيل مواده وتفعيل اللوائح الخاصو بالشركة علي كل مخالف ومستغلا لمركزه لتدمير تلك الشركة ومعاقبة كل من تسول له نفسه استغلال كرسيه لاعمال مخلفة بالشرف يتربح من ورائها اموال طائلة بالمخالفة للقانون المصري واللوائح المتعارف عليها في الاضرار بالمال العام والاضرار بالمصالح الخكومية وذلك حرصا منا علي تطهير دولتنا اولا والشركة التي نعمل بها من الفاسدين المخربين اصحاب الذمم الخربة

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته جعلكم الله عونا للقضاء علي الفسدة والفاسدين

بالمستندات: أحمد ماهر : أحد رجال الفساد بالكهرباء



كتب : صابر عزت – دعاء حجازى

توجة محمد فتحى على برسالة إلى العاملين

بوزارة الكهرباء والطاقة المتجددة على مستوى الجمهورية والشركات التابعة

إنتاج – نقل – توزيع

والعاملين بشركة الوجه القبلى لأنتاج الكهرباء خاصة

لبيان سياسة النقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة والقائمين عليها بالآتى :

تحت شعار (إرهاب العاملين)

هل من محاسب

أنه تم رفع دعوى قضائيـة (سب وقذف) ضدى من السيد / أحمد طاهر محمد

مساعد الأمين العام للجنة الأداريـة المشكلة لتسيير أعمال الجنة النقابية وعضو مجلس الأدارة عن العاملين .

بناءا على ما نشر بجريدة الجمهورية بتاريخ ١٦ يونيه ٢٠١٤ تحت عنوان

(آه من أساتذة التلاعب بالأحكام) إبتداءا من الحكم القضائى الصادر لصالحى

والقائمين بالدعوى ببطلان أنتخابات اللجنة النقابية بشركة الوجه القبلى لأنتاج الكهرباء بأسيوط وما ترتب على ذالك من آثار وألزمت جهة الأدارة بالمصروفات

وإنتهاءا بالملحوظة رقم (٢٤) لأعضاء الجهاز المركزى للمحاسبات عن العام المالى

٢٠١٢ / ٢٠١٣ بما تقاضاه السد / أحمد طاهر محمد -مبلغ ١١٧٥٨ جنيه كبدلات سفر

ومصاريف إنتقال عن الفترة من ١/ ٧ / ٢٠١٢ شهر ٢ / ٢٠١٣ بخلاف سيارات الشركة .... إلخ وأوصت (بحصر ورد ما سبق صرفه دون وجه حق) .

مع العلم أنه تم النشر بالمستندات – بالمستندات – بالمستندات – وبالشهود

ولا مجال لذكر أسماء الشهود .

هذه هى سياسة النقابة العامة للعاملين بالمرافق العامة والقائمين عليها .

وتحت شعار (لا عزاء للعاملين الكادحين المخلصين)

ألم يأتى الأوان لأتحاد جميع العاملين والوقوف ضد الظلم وسياسة القمع والتخلص من سياسة النقابة العامة ورجالها والتغيير لصالح العاملين والوقوف فى وجه / أحمد طاهر

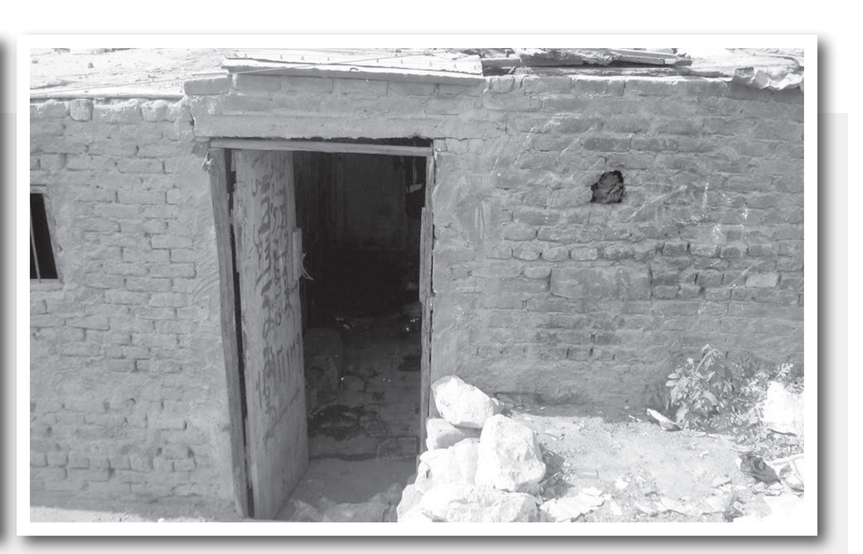
وكما قال السابقون (فى الأتحاد قوة) وكماقال السيد رئيس الجمهورية معالى المشير / عبد الفتاح السيسى – أنه لا يأتى التغيير إلا بأيدينا .

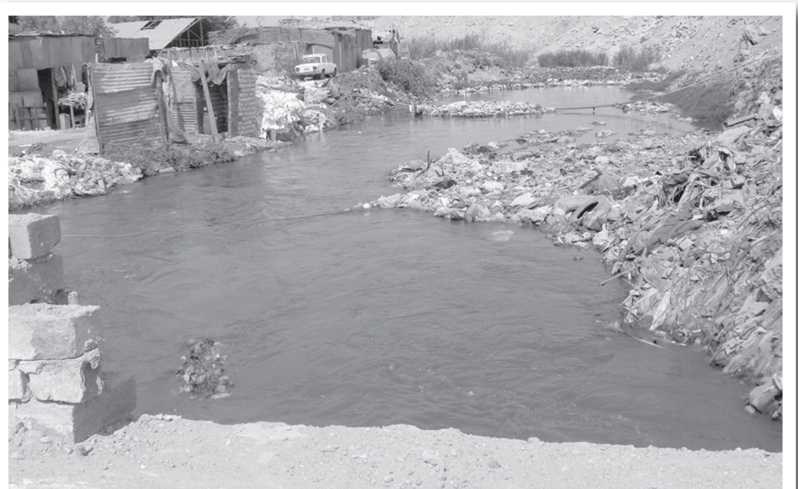
المهزوم إذا ابتسم
افقد المنتصر لذة الفوز !





مين بيحب مصر: ٣٠٠ الف مواطن يعيشون داخل البؤر السرطانيه بأبو رجيله







مزلقان الموت ... رشاح الرعب فاتوره الناس الغلابه فى ابو رجيله

قالت سمر فتحى رئيس لجنة المتابعة بحملة مين بيحب مصر بالقاهرة أن منطقة ابو رجيلة التي تتبع مدينة السلام بالقاهرة والتى يبلغ عدد سكانها اكثر من ٣٠٠ الف مواطن المنطقة توجد بها تعديات على الأراضى بكثرة بسبب عدم وجود رقابة من الحى بسبب عدم الاهتمام واضافت فى جولة للحملة للمنطقة أن بعض الخارجين على القانون يسيطرون على الأراضى والشوارع الرئيسية ويتم البناء عليها واشارت انة في منتصف منطقة أبورجيلة يقع مصرف يطلقون عليه الرشاح والذي تصرف فيه مياه الصرف الصحي الخاصة بمناطق عدة بالقاهرة، من عين شمس ودار السلام ومصر الجديدة وغيرها لتتجمع كلها هنا في قلب هذا المكان الموحش.

واشارت انة لا يكاد يمر شهر إلا وهناك غريق أو اثنان يموتان في هذا الرشاح والضحايا دائما اطفال أو كبار في السن فضلاً عن حوادث تصادم وغرق سيارات عديدة تقع نتيجة انخداع البعض في أمر الرشاح.

واضافت ان القمامة بالمنطقة يصل ارتفاعها حوالي ما بين ١٠ و٧٠ متراً بالتدرج وسط هذه التلال من القمامة، تنتشر القوارض والثعابين والعقارب، وإلي جانب الكلاب المسعورة التي يعلو نباحها إلي عنان السماء،و تنتشر حيوانات ضالة ونافقة حتي تحولت إلي مزرعة لنشر الامراض والاوبئة.

واشارت ان تلال القمامة ممتدة بطول رشاح أبو رجيلة وكثيراً ما تهاجم القوارض والثعابين بيوت الاهالى اضافة إلي غرقها بمياه الصرف الصحي

ووصفت رئيس لجنة المتابعة بالحملة ان بيوت أبو رجيلة تبدو للغرباء كأنها مساكن للاقزام فارتفاع البيوت عن الارض لا يزيد علي حوالي المتر ونصف المتر، هكذا يبدو الحال لمن ينظر إليها من الخارج اما من يجرؤ علي الدخول فسوف يكتشف ان هناك نصفاً آخر للبيت تحت الارض، فالتراب والاوحال والقمامة التي تلقي في الشوارع الضيقة

واكدت ان الخطر يحاصر السكان من جميع الاتجاهات والموت يفرض شباكه عليهم فى اى لحظه وعششهم معرضه للسقوط على رؤوسهم وعروق الخشب هى اسقف بيوتهم وصنابير المياه العموميه التى لا تتعدى الواحده او اثنين بالكثير هى موردهم للحصول على مياه شرب ان حصلو عليها من الاساس والاطفال بالمكان من كثره الاهمال وقله الحيله

واضافت ان هناك كارثه وهى مزلقان الاربعين باكملها فعلى يمينه عمارات وابراج سكنيه عاليه وعلى يساره بيوت وعشش من طابق واحد وغرفه عباره عن متر فى متر يسكن بها من ضاق به الحال والمسافه بين القضبان والمساكن لا تتعدى امتار

واكدت ان معظم الاهالى بالمنطقة مصابين بالامراض الصدريه بسبب التلوث الذى يحيط بهم

ومعظم الاهالى لاتوجد لديهم عدادات كهرباء كودية ولذا يعتمدون على الكهرباء المسروقه

وطالبت الحملة محافظ القاهرة الدكتور جلال السعيد بهدم جميع العشش ونقل ساكنيها لمساكن تابعة للدولة وهدم التعديات على شارع الخمسين من قهوة وعشش وتربية أغنام بالإضافة لإنشاء قسم للشرطة وسرعة ردم الرشاح.

الفساد خط أحمر!!!



كتبت/ إيمان النقادي

مازال الفساد مستمرا وهناك من يحميه ويدعمه ويتستر عليه في مؤسسات الدولة ..والسؤال هو هل يمكن قبول أوضاعا كهذه كانت سائدة طوال فترة حكم المخلوع ..هل يمكن قبول إستمرارها بعد قيام ثورتين ! ضحايا النصب الذين تم الإستيلاء على أموالهم ذهبوا لمركز شرطة أبو النمرس ورغم الأحكام التى حصلوا عليها والتى بلغت ٧٠ حكما بإدانة هذا المتهم الذى نصب على ١٠٠ مواطن وسرق أموالهم بحجة بيع أراضى لهم.. الأ أن الوضع لم يتحرك ولم تعد الحقوق لإصحابها حتى الأن !

القصة تبدأ كما يقول كلا من / هناء كرمي حنا جرجس.وخالد محمد مهران عثمان ..بأخذ الأموال بالنصب والإحتيال والإستيلاء بعقد بيع لقطعة أرض لهما من شخص يدعي إبراهيم عرفة أمين الفقي ...

وتبين أنه قام بتأسيس شركة الفقي لبيع وتقسيم الأراضي الكائنة بدائرة مركز النمرس ..ومن خلالها قام

بخداع الناس وإيهامهم بأنه يمتلك أراضي وعقارات وأخذ يبيع قطعة الأرض الواحدة لعدة أشخاص مرة وأثنان

وعشرة ..وكما يؤكد الضحايا فأنه كان يستأجر أراضي مملوكة لوزارة الأوقاف بقصد زراعتها ثم يقوم ببيعها علي أنها ملكا له متخذا عقود مزورة ومزيفة وبمساعدة بعض الفسادين بوزارة الأوقاف وكانوا يقومون أيضا بوضع أيديهم علي أراضي الناس بالقوة والضرب مستغلا حالة الفراغ الأمني الذي كانت تمر بها البلاد وإنشغال أجهزة الأمن بالعمليات الإرهابية مما ساعده علي إرتكاب المزيد من عمليات النصب مما أضطر المجني عليهم إلى تحرير محاضر نصب وأحتيال

بلغ عددها أكثر من مائة قضية ورفع دعاوي قضائية ثم صدرت أحكام بلغت أكثر من سبعين حكما بالحبس

ضد المتهم المذكور وعلى سبيل المثال فقد أصدرت الحكم في قضية النيابة رقم ١٩٦٩ لسنة ٢٠١٤ ..المملوكة للمجني عليه/مصطفي كامل محمد وحكمت محكمة الجيزة بحبس المتهم إبراهيم عرفة الفقى ثلاث سنوات مع الشغل وكفالة الف جنية ..وكذلك صدر حكم محكمة مركز الجيزة لصالح الضحية السيد محمود السيد ...فى القضية رقم ١٩٧١ لسنة ٢٠١٤ برئاسة السيد رئيس المحكمة/حاتم أمين ووكيل النيابة /محمد السيسي

والغرامة الف جنية، وهناك أكثر من مائة قضية قيد التداول ..ولكن حتى الأن لم تدخل هذه الأحكام السبعين إلى حيز التنفيذ ..مما أصاب الضحايا بحالة من الأحباط والتعجب بسبب ما أعتبروه تقاعسا من الجهات المسئولة عن تنفيذ الأحكام القضائية رغم صدورها منذ أكثر من سنة !فتقدموا بشكاوى لعدة جهات ....

وتؤكد هناء كرمي حنا جريس إنهما أصابهم اليأس من تنفيذ العدالة ...وقد قدم الضحايا شكاوى جماعية إلى جميع المسئولين وضعوا فيها أسمائهم وأرقام الأحكام الصادرة لهم ..وأشتكى فيها الضحايا من شبهة إستغلال المتهم لصلات قرابة تجمعه بكلا من السيد/ محمد عبدالمجيد الفقي مجلس الشوري ورئيس لجنة الآقتصاد ..والمستشار/محمد عبدالله أمين الفقي رئيس محكمة السويس

حيث يؤكد الضحايا أن هناك قضايا منظورة في المحاكم بهذا الشأن والأحكام القضائية التي حصل عليها

أحمد حامد (الحكم ثلاث سنوات وغرامة ألف جنيه— وحسين منصور

وثلاث سنوات وغرامة الف جنيه–وفاء فتحي ثلاث سنوات ووغيرهم من ضحايا ..ويوجد قضايا منظورة في المحاكم

بهذا الشأن..ويصرخ الضحايا متألمين ومذهولين من عدم تنفيذ أحكام العدالة ويؤكدون أنهم هم من يدفع فاتورة أي ظلم أو تواطئ أوتكاسل مما أدي بهم ..إلي حالة من اليأس والإحباط !



مواطنون: القطاع الخاص.. قلة قيمة وأكل حقوق

"تحكُم صاحب العمل"، "عقود قصيرة للعمال"، "عدم وجود معاشات أو تأمينات"، "عدم وجود مرتبات أو حوافز ثابتة"، "عدم التزام بقوانين العمل".. أسباب كثيرة، سردها المواطنون مبررين رفضهم فرص العمل في القطاع الخاص التي أعلنتها الدكتورة ناهد عشري، وزيرة القوى العاملة والهجرة، حيث أعلنت الوزيرة عن وجود ٨٢ ألف فرصة عمل في القطاع الخاص، وذلك خلال المؤتمر الصحفي الذي عقد أمس الأول الثلاثاء، بمقر منظمة العمل العربية.

أشرف عودة، مدرس بالأزهر الشريف، يؤكد أن لكل قطاع مميزاته وعيوبه، سواء القطاع العام أو الخاص، مشيرًا إلى أن "لو القطاع الخاص هيدّي العمال أمان وتأمينات ومعاشات زي القطاع العام يبقى كفى بها نعمة" بالإضافة إلى عمل عقود ثابتة خاصة بالعمال حتى لا يكون العامل مذبذبا، مؤكدًا أن "لازم الناس في القطاع الخاص يراعوا ضميرهم في العمال".

وأضاف "عودة" أنه توجد تحملات كبيرة على القطاع العام في ظل وجود مشاكل كثيرة في مصر، كما أن القطاع العام يحتاج إلى الكثير من التطور والتقدم واكتساب المهارات، كما طالب عمّال القطاع العام بمراعاة الضمير في العمل "مش مجرد ساعات عمل بيقضيها في الأكل أو قراءة الجرائد".

بينما قال جمال، عامل بالقطاع الخاص، إن قوانين العمل في مصر غير صالحة للتطبيق، مؤكدًا أن "القانون لازم قبل ما يطلع الناس تناقشه مع العمال ويفهموا كل حاجة فيه، لكن لو طلعته من دماغك عيش حياتك بقى مع نفسك".

وأضاف "جمال": "العامل عايز يطمّن على بيته وعلى تأميناته، ودا مش موجود للعمال في القانون"، كما أكد أنه ينبغي أن توضع قوانين العمل بواسطة العمال أنفسهم لأن "صاحب الشئ هو أدرى الناس به" قائلًا "مينفعش ييجي واحد طالع براشوت في السما ينزل بقانون ملهوش علاقة به".

"القطاع العام أحسن من القطاع الخاص لأنه بيبقى ليّا فيه معاش وأجازات مرضية وتأمين صحي" هكذا عبّر إبراهيم حسين عبد الرحمن، موظف بوزارة الزراعة، عن تفضيله للقطاع العام عن القطاع الخاص مشيرًا إلى أن القطاع الخاص لايلتزم باللوائح وقوانين العمل، مضيفًا "ممكن يفصلوا العمال فصل تعسفي و ممكن يشغلوهم ساعات زيادة بدون أجر"، كما ختم حديثه مؤكدًا أن "أتمنى ابني يشتغل في القطاع العام عشان يضمن مستقبله".

حقوق مهدرة

وترى فهيمة، موظفة على المعاش، أن العامل المصري لا يستطيع الحصول على حقوقه كاملةً إذا عمل في القطاع الخاص، مستشهدًة "ابني بيشتغل في القطاع الخاص وبيشتغل ساعات إضافية وساعات أيام أجازته ومش بياخد مقابل مادي ليهم"، كما أكدت أن من أبرز عيوب القطاع الخاص التي تُعتبر سببًا رئيسيًا في نفور الشباب منه هو عدم انتظام ساعات العمل في معظم شركات القطاع الخاص، على عكس المؤسسات الحكومية التي تحدد عدد ساعات معينة، بالإضافة إلى ثبات المرتبات والحوافز قائلًة "الحكاية دي مش مظبوطة خالص في القطاع الخاص".

أما إبراهيم حجازي، عامل بالقطاع الخاص، قال إنه لو وُجد عمل جاد في القطاع الخاص، سنجد الآلاف من الشباب يتهافتون عليه "مش يسرّحوهم في الشوارع ويشغلوهم مندوبين مبيعات"، وأضاف "إبراهيم": "لو موجود فرص عمل مناسبة بمرتبات مجزية في القطاع الخاص هخلّي ابني يشتغل فيها".

محمد عبد الموجود، عامل بالقطاع الخاص، يؤكد أن "القطاع العام بيضمن مستقبلك بس مرتباته قليلة" مشيرًا إلى ارتفاع الاسعار في الفترة الأخيرة مما يؤدي إلى تدنّي رواتب القطاع العام، وهو ما قد يجعله يفضّل القطاع الخاص أكثر من القطاع العام.

عقود قصيرة

بينما صبحي أبو المجد، محاسب بالقطاع العام، يرى أن القطاع الخاص غير آمن، وذلك بسبب العقود قصيرة الأجل التي يتعاقد بها العمال، وهي ما تتراوح بين ٣ أشهر و ٦ أشهر فقط، وهو ما قد يعيقه من "تكوين مستقبله" أو ارتباطه بزوجة أو أسرة.

وقال "أبو المجد": "هناك بعض المؤسسات الخاصة تُجبر العامل على كتابة استقالته قبل استلام العمل، بالإضافة إلى أن أصحاب هذه المؤسسات قد يسرقون مصروفات التأمين الخاصة بالعمال "ممكن يأمنوا على العامل بمبلغ ويصرفوا أضعافه لنفسهم من غير ما يورّدوا الباقي للهيئة القومية للتأمين والمعاشات، ويسرقوا الباقي"، مما يحرم العامل في نهاية خدمته من وجود معاش له يكفيه لعيش حياة كريمة.

كما ترى مدام عبلة محمد أن القطاع الخاص يستقدم عمالة أجنبية كبيرة ويقوم بتقديم أفضل السبل المعيشية لهم من سكن وطعام وخدمات، ولكنه يقوم بانتهاك حقوق العمال المصريين، مطالبةً بالمساواة في المعاملة بين الأيدي العاملة المصرية والأجنبية.

تحركات وزارية

قال ياسر صبحي، المتحدث الإعلامي باسم وزارة القوى العاملة والهجرة، إن هناك قصورًا في قانون العمل الحالي، وأكد وجود كل المساوئ التي سردها العمال بخصوص القطاع الخاص، مشيرًا إلى أن القانون الحالي يحتاج إلى عدد من التعديلات التشريعية وذلك لأنه قانون "غير عادل" على حد قوله، مضيفًا إلى عمل الوزارة حاليًا على صد حالات اعتداء أصحاب العمل الخاص على العمال، مؤكدًا أنها حالات فردية ولكنها كثيرة.

كما أكد "صبحي" في تصريح خاص لـ "مصر العربية" أن الوزارة تتحرك بخُطى ثابتة لحل هذه المشكلات، حيث أنها قدمت مشروع قانون جديد للعمل يراعي كل هذه المشكلات ويتجنب حدوثها، ويعطي العامل الحق في التظلم والمطالبة بحقوقه كاملة، مشيرًا إلى أن هذا القانون مطروح حاليًا للحوار المجتمعي مع عدد من العمال ورجال الأعمال ومديري المؤسسات الحكومية والخاصة، معلنًا أنه تم التوافق حتى الآن على أكثر من ٤٠ مادة من هذا القانون.

وأضاف "صبحي" أن قانون العمل الجديد سيظل مطروح للحوار والتعديل لحين صدوره من مجلس النوب الذي سيتم انتخابه، وذلك بعد عرضه ومناقشته في المجلس لإعطائه صلاحية أقوى بأكبر توافق من الممثلين عن

بالصور .. مراكز الشباب تعاني والدولة لا تحرك ساكنا





كتب/ صالح شلبي

رصدت كاميرا الاتحاد الاهمال الشديد ببعض مراكز شباب محافظة الجيزة، حيث التقتت الكاميرا بعض السلبيات والاهمال الذي يعاني منه مركز شباب وراق الحضر ، بداية من كسر وتحطيم بالمبني وكشف اعمدة الانارة وظهور الاسلاك الكهرابائية مما يجعله عرضة لصعق الزائرين وكما رصدنا قمامة ومياه داخل ساحة المركز كما رصدنا ايضاً بلاعتان صرف مفتوحتان، وعند سؤال بعض الشباب قال " عمرو عامر ٢٣ سنه ان المركز يعاني من اهمال شديد من بضع سنوات ولا يوجد به خدمات ثقافية ولا اجتماعية كما كان في الماضى.

واضـاف " ان لايوجد في المركز مكتبة ثقافية وان الخدمة الوحيدة التي نحصل عليها من المركز هي ملعب الترتان وتعتبر ممتازة وبأسعار مناسبة عن الملاعب الخاصة.

وقال " محمد شاكر ٣٠ سنه ان منذ فترة تمت زيارة مفاجئة من نائب وزير الشباب ورأى بأمة عينه كل هذه الاهمالات والمشاكل التي يمر بها المركز ولن يتم أي اجراء حتي الان ولم ولن نلمس أي جديد بالمركز .

واضـاف " ان الدولة لا تهتم بمراكز الشباب كما في الماضي مأكدا انه ومجموعة من الشباب ارسلوا اكثر من مرة شكاوي للوزارة ولكن لا حياة لمن تنادي.

وقـال محمد سلمان ٢١ سنه ان يجب على الدولة ان توفر لنا كافة الانشطة داخل المركز متسالاً كيف يكون مركز للشباب وينقصه الخدمات والانشطة وبين سلمان " ان ليست كل الزائرين يتناولوا النشاط الكروى او الانشة الرياضية ، بل هنا فيئات شبابية اخري تأتي للمركز ليحصلوا على خدمة ثقافية او اجتماعية ولن يتمكنوا من الحصول عليها لأن المركز لا يهتم بباقي الانشطة وهناك تقصير كبير من الادارة من الناحية الخدمية والنظافة .

والتقتت الكاميرا ايضاً مركز شباب قرية طناش بعض التلفيات والقمامة واسلاك الكهرباء المتدلية على الحوائط الذي يعاني من فساد وإهمال شديد من قبل إدارة المركز الغير موجودة بالأساس وعندما تدخل المركز ستجده يحتوي بالقمامة والتلفيات وأسلاك الكهرباء المتدلية على الحوائط والأرض كما رصدنا المكتبة الثقافية مغلقة وادارة المركز غير موجودة.

وعن سؤال احد الشباب المتضررين قال : عمر فتحي ٢٤سنه – أن ادارة المركز ادارة غير ممتواجدة دائما والمركز ما هو الا منفعة خاصة للقائمين عليه، متهماً للادارة انها تأجر المركز بالباطن ولن تأتي الإ لتحصيل الإجار من الشباب القائمين عليه.

وأضاف : انه عبارة عن ملهي ووكر لشباب المخدرات والذين يدخنون بداخله متابعا ان المركز على هذا الوضع منذ سنوات وأن يتم بداخل أي أنشطة لا ثقافية ولا اجتماعية وان المكتبة الموجودة بداخلة مغلقة أمام الجماهير بصفة دائمة.

وقـال : مجدي صبحي ٢٨سنه موظف بشركة شيبسي — ان نادي كرة القدم الذي يبعد عن مقر الإداري بـ ٢ كيلو متر تقريباً



والموجود أسفل الطريق الدائري غير صالح للعب ولن يفتح إلا بين الحين والأخر وأن صادف وفتح من قبل الإدارة ، الشباب لا تفضل اللعب عليه لعدم جودتها، ويفضلون الذهاب إلى ملاعب الترتان الخاصة على الرغم من ارتفاع تكلفتها لان جودتها عالية وأفضل في اللعب .

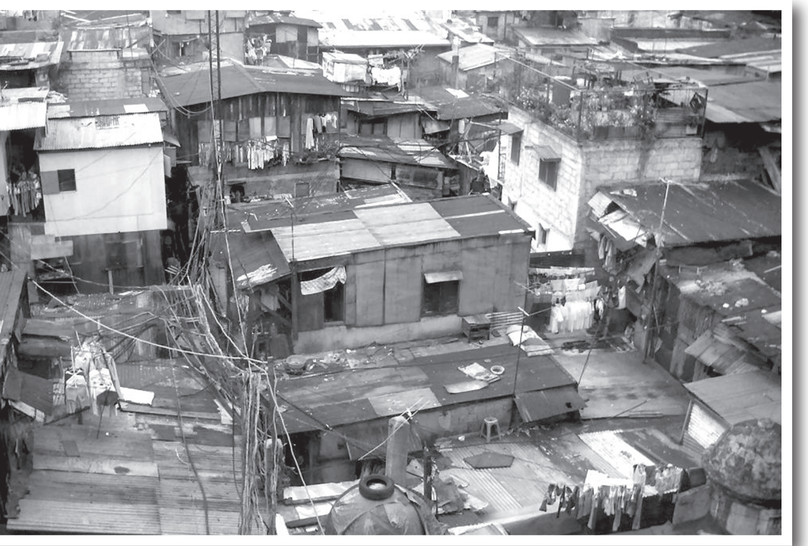
واثناء زيارة مركز شباب جزيرة محمد فوجدناه حطام يحوى مكانه المخلفات والقمامة وعند سؤال شباب القرية قال " محمد الصوفاني — ٢٧ سنه ان المركز تحت الاحلال والتجديد من اكثر من سته اعوام ومن بداية قرار الاحلال حتي الان لن يوضع به بناية واحدة جديدة كما ان المركز حوى المخلفات والقمامة . وتسائل الصوفاني" بدلاً من ان يكون المكان نافعاً للناس والشباب اصبح ضاراً بالناس والبيئة للإحتواءه على القمامةالتي تسبب الامراض . وأكده " انه ناشد مرارا وتقرار وزارة الشباب والجهات المعنية ولا تحرك ساكنا .

وقال " حسن مصطفي ٢٩ سنه انه لن يفكرك ان يخاطب أي جهة لسرعة بناء المركز مبررا ذلك اننا نعيش في دولة بروتقراطية بطيئة في اتخاذ الاجراءات .

واوضح ان الاندية وملاعب الترنان الخاصة اصبحت هي مراكز الشباب الحقيقية التي يتمركزون فيها لجودة خدماتها التي تميزها عن مراكز شباب الدولة . وطالب حسن " وزارة الشباب ان تطور المراكز لما يميزها عن الاندية الاستثمارية الخاصة التي لن يقدر ان يتوجه اليها المواطن البسيط .

مصر الجميلة بدون العشوائيات






كانت مصر منتجع سياحى ومطمع عالمى للدول الاستعمارية لموقعها الجغرافى الفريد وتوافر الجو الصحى بها فقد كانت حلوان على سبيل المثال منتجع علاجى عالمى لتوافر المياة الكبريتية وكثرة الحدائق العامة وقد اتخذ الملك فاروق منها منتجع لاحد قصورة وهو ما يسمى بركن فاروق وكذالك ام الملك فاروق التى سميت بالوالدة باشا فقد كان لها قصر فى عزبة الوالدة والتى مازالت تحمل نفس الاسم

ولكن بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو عام ١٩٥٢ تحولت مصر من مجتمع زراعى اصيل الى المجتمع الصناعى والتجارى وقد تركز هذا المجتمع الجديد فى محافظات القاهرة والاسكندرية والجيزة وخاصة حلوان على سبيل المثال لا الحصر ومع الاهتمام بالنشاط التجارى وانشاء الموانى على البحرين الابيض والاحمر حدثت الهجرة الداخلية من محافظات الصعيد ومحافظات الوجة البحرى متوجهة الى الثلاث محافظات المذكورة بالاضافة الى محافظتى بورسعيد والسويس - - ومع انتقال هذا الكم الهائل من الهجرة الداخلية وبالتالى زيادة الطلب على الشقق المؤجرة وارتفاع اسعار تأجيرها فتم الاتجاة الى تأجير الغرف بديلا عن الشقق لدرجة ان ثلاثة اسر يمكنها الاقامة فى شقة واحدة مكونة من ثلاث غرف ومطبخ وحمام مشترك

ومع استمرار الهجرة نتيجة وجود فرص العمل ووجود المقابل المادى المغرى جذب الكثير من العمالة وخاصة من الوجة القبلى الذى تخصص فى طائفة المعمار فى ظل اتجاة الحكومة فى عصر جمال عبدالناصر وعصر السادات لزيادة الرقعة العمرانية لم تجد هذة العمالة الوافدة بكثافة مساكن للمأوى وان كانت تقيم مؤقتا فى مكان العمل . . . ولكن بعد الانتهاء من الانشاءات والبناء فى المدن لم ترغب العمالة فى العودة الى بلاد الارياف حيث ضيق الرزق والزراعة وفى ظل زيادة المواليد وانحسار الارض الزراعية - - اضطرت هذة العمالة المهاجرة داخليا الى الاقامة على اطراف المدن فيما يسمى بالعشش التى تم بناؤها وتجهيزها من الصاج والصفيح وبدأت حركة الاستيلاء على اراضى الدولة بنظام واضعى اليد وظهرت الفئات المفترسة من الشعب فى الظهور وهو ما أسميناه بالبلطجية او الفتوات وتحولت هذة العمالة مع توقف او قلة حركة المعمار فى هذة المحافظات الى التجارة فى اى شئ حتى تجارة المخدرات وتحولت العمالة الى فتوات و حرافيش (الغلابة) وقد قامت الفتوات بفرض الاتاوات على الغلابة نظرا لظهور البطالة وقامت ببناء الغرف بجوار بعضها وبدون اساسات لتأجيرها الى هؤلاء الغلابة ايضا وكان البناء يتم بشكل عشوائى بدون نظام او تحديد لطول او عرض الشارع بل كانت فى شكل ممرات تحت مسمى زقاق او حارة — وقد كان لهم هدف من ذلك وهى عملية عرقلة وتأخير وصول سيارات الشرطة الى اماكن تجارة المخدرات او حتى للقبض على اى متهرب من العدالة فقد تحولت العشوائيات الى الملاذ الامن للمجرمين والمتهربين من العدالة بسبب الشكل الهندسى للمبانى والحارات والازقة - - فهى بمثابة انذار مبكر للمجرمين عند مداهمة قوات الامن لهذة الاوكار (العشوائيات) التى يباع ويشترى فيها كل شئ وعلى الرغم من انهم واضعى اليد على اراضى الدولة بدؤا فى الشكوى من عدم توافر المياة ومن عدم وجود الصرف الصحى ومن عدم وجود الكهرباء الى اخرة من قلة المرافق وبدؤا فى تشويه صورة مصر وصورة الحكومة امام كاميرات وشاشات القنوات العالمية والمصرية ايضا وهنا قررت الامم المتحدة مساعدة الدول ومنها مصر لحل ازمات هؤلاء المواطنين تحت ما يسمى بتطوير العشوائيات — وقد ادرجت كافة الحكومات السابقة المبالغ فى ميزانية الدولة للنهوض وتطوير العشوائيات والتى كان يقتصر غالبها على توفير الصرف الصحى والمياة والكهرباء دون الاهتمام باعادة تخطيط هذة الاماكن (العشوائيات) بما يسمح بالسيطرة الامنية عليها - - طالما ستتحمل الدولة مسئولياتها عن هؤلاء المواطنين سواء كانوا شرفاء او غير شرفاء فيجب ان تكون هناك سهولة للسيطرة الامنية على هذة المناطق

ومع مرور الزمن تحولت هذة العشوائيات الى صداع يؤرق الامن العام مع اتساع الرقعة وتكرار العشوائيات على اطراف المدينة وفى داخلها وفى اى مكان يكون بعيدا ان رقابة اجهزة الدولة (المحليات)

ولقد حاولت بعض الحكومات السابقة حل مشاكل العشوائيات بنقل السكان الى اماكن اسكان جديدة معدة مسبقا ومخططة سواء فى شكل مساكن او عمارات وشقق صغيرة المساحة لاستيعاب هذا الكم من سكان العشوائيات ولكن بدون جدوى حيث كان السكان يحصلون على مساكن بديلة ثم يقومون ببيعها والعودة مرة اخرى الى نفس مكان السكن القديم ونعيد نفس الكرة عندما تحدث كارثة اخرى او تكرار نفس الكارثة التى حدثت سابقا مثل كارثة الدويقة أوانهيار بعض المنازل وفى بعض المناطق التى تسمى بالبؤرة الاجرامية فلاتوجد سيطرة امنية عليها لان غالبيتها شوراع وممرات ضيقة لاتسمح لسيارات الشرطة بالمرور فيها او تفعيل عنصر المفاجئة والمباغتة للعناصر الاجرامية وبالتالى فمن اولويات الحكومة والدولة والامن العام حل هذة المشكلة بشكل نهائى .

قناة السويس الجديدة ستحل مشكلة الاسكان



فوجئ الشعب المصرى بعد انتخاب رئيسة الجديد عبد الفتاح السيسى فى ٧ يونية ٢٠١٤ وتحديدا يوم ٥ اغسطس ٢٠١٤ اى بعد شهرين فقط من تولى مهام منصبة بالبدء فى مشروع عالمى ضخم ينعش الاقتصاد المصرى الذى ظل فى غيبوبة طوال ٢٠ عاما على الاقل هذا المشروع هو فتح قناة سويس جديدة وبدء اعمال الحفر منذ هذا التاريخ وقد كان الرئيس يعلم تماما انه عند اعطاء اشارة البدء ان الشعب لن يخزلة لأنه يريد البناء والتطوير وليس الهدم والتفجير وعندما طلب من الشعب ان يمول هذا المشروع العملاق من مدخراته وقوت يومه ولم يخذله المصريين بالرغم من الظروف القاسية التى يمر بها الشعب فقرار بدء مشروع قناة السويس كان مبنيا على ثقة الرئيس فى شعبة وثقة الشعب فى رئيسه هذة الثقة لن تنتهى مهما حاول المغرضون والمفسدون والإرهابيون - - فقد اخرج المصريون تحويشة العمر من اجل مصر وعمل القناة الجديدة.

الحديث الدائر فى الاعلام على السنة المصريين ان قناة السويس الجديدة هى مشروع قديم من عهد مبارك وفى عهد مرسى حتى فى عهد الفراعنه يعنى موش حاجة جديدة ؟

الرد :- اذا كان هذا الكلام عن المشروع من قديما وكان حتى الاخوان الارهابيين هايعملوه ؟؟؟ طيب ايه اللى منعهم من عملة دول مسكوا حكم مصر سنه كاملة يعنى ١٢ شهر وايضا حسنى مبارك مسك حكم مصر ٣٠ عام يعنى ٣٦٠ شهر - - اقولها بصراحة العبرة فى الرجولة وفى العقلية الوطنية وفى حب مصر فالرجل لم يمضى على تولى مهام منصبة سوى شهرين فقط هل تعلموا شهرين فى حكم الدول تساوى قد ايه ؟؟؟ اسألوا زعيمهم المغوار - المفدى مرسى ؟؟ !!!!! هههههههههه - - الذى استغرق ثلاثة شهور حتى تم تشكيل وزارة قنديل ؟؟؟ ثلاثة شهور فى تشكيل حكومة - - فكم كانوا يحتاجون من الوقت لبناء الدولة ؟؟؟؟؟

لقد بدأت القناة وسيتم الافتتاح فى الموعد المحدد لها لانه حفرت وستبنى بالايادى المصرية وبالعزيمة المصرية وبالارادة المصرية --- هذة الارادة والايادى والعزيمة المصرية هى التى ستحل مشكلة اسكان الشباب والتى عجزت عن حلها حكومات كثيرة - - وستظل هذة المشكلة قائمة ان لم تحل من جذورها للجيل الحالى نظرا لزيادة اعداد السكان بصفة مستمرة نرجوا من سيادة الرئيس اعطاء اوامره لقيادات وزارة الاسكان بالبدء فى تحديد وتجهيز وتخطيط المدن السكنية الجديدة وعلى حساب الشعب ولصالح الشعب وبتحديد مساحات الشقق ٦٥ مترا للشباب من سن ٢٠ الى ٣٠ عاما و٩٠ مترا للرجال من ٣١ حتى ٤٠ عام ومائة وعشرون متر للعائلات مازاد عن سن ٤١ مع اتاحة الفرصة لكافة المتقدمين لحجز اراضى للاسكان العائلى.

بالمستندات مفوضي الدستورية تقضي بعدم قبول الدعوى المقامة من زويل ضد جامعة النيل

قضت المحكمة الدستورية العليا – تقرير هيئة المفوضين – بعدم قبول الدعوى المقامة من الدكتور أحمد زويل رئيس مجلس أمناء مدينة زويل للعلوم والتكنولوجيا والتي تحمل رقم ١٣ لسنة ٣٥ قضائية – تنازع – والتي كانت مقامة ضد كل من مجلس أمناء جامعة النيل ورئيس الجمهورية ورئيس مجلس الوزراء ووزير التعليم العالي والبحث العلمي ووزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وضد رئيس المؤسسة المصرية لتطوير التعليم ورئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة و الطلبة و العاملين بجامعة النيل. و قد أدعى زويل التناقض بين حكم صدر له بالحيازة للأرض و المباني المقامة عليها في الدعوى رقم ٣٠٠ لسنة ٢٠١٢ مستعجل ٦ اكتوبر مع حكم من المحكمة الإدارية العليا في الطعون رقم ٤٥٢٤ ، ٦٠٣٣ ، ٦٢٤٨ لسنة ٥٩ ق عليا و الذي قضى بوقف القرارات الصادرة من مجلس الوزراء رقم ٣٠٥ ، ٣٥٦ لسنة ٢٠١١ و ١٠٠٠ و ١٣٦٦ و إعادة الحال إلى ما كان عليه بما يعني سلب الحيازة من مدينة زويل و أوضح تقرير المفوضين أن جميع تلك القرارات لا علاقة لها بالحيازة التي هي واقعة مادية قوامها السيطرة الفعلية لشخص على شيء، و ذلك بصرف النظر عن كون الحائز صاحب الحق أم لا ، كما لا يجوز دفعها بالارتكاز إلى هذا الحق و هو الأمر الذي فطنت إليه المحكمة الإدارية العليا فيما أوردت بأسباب حكمها في ص ٧١ – ٧٢ . كما أوضح التقرير أن الحكم الصادر من المحكمة الإدارية العليا بشأن وقف تنفيذ تلك القرارات صادر من الجهة المختصة ولائياً بنظر تلك المنازعات الإدارية. و من ثم فإن الحكمين المدعى تناقضهما لا يكونان قد تعامدا على محل واحد إذ ينصب الأول على الحيازة كواقعة مادية لا شأن لها بأصل الحق بينما ينصب الثاني على من له الحق في الأرض و المباني موضوع النزاع و على ذلك يرى مفوضي الدستورية بالحكم بعدم قبول دعوى الدكتور زويل.

الكهرباء عزبة للوزراء ورؤساء الشركات القابضة يتلاعبون بها وبالعاملين



كتب : صابر عزت_ دعاء حجازى

أعلن ائتلاف العاطلين بالكهرباء عن وقفة إحتجاجية اليوم ، فى نفس الموعد الذى قررت الوزارة أن تعقد مؤتمراً بقيادة

" محمد شاكر وزير الكهرباء – ومحمد اليمانى المتحدث الأعلامى بأسم وزارة الكهرباء "

لعرض مشاكلهم مع وزارة الكهرباء .

الكهرباء طالبت بتعين بعض الشباب وعلى الفور توجة الشباب بنأ على طلب الوزارة ، وقد قامو بالكشوفات الطبية والأختبارات التحريرية والشفاهية ، وقد أجتاز الجميع الأختبارات ووقعو عقود التعيين ويتوقف ثلاثة الأف شاب منذ ما يقرب من سنتين على أستلام العمل بالشركات التى تم توزيعهم عليها .

وكلما توجهو للشركات لأستلام الأعمال بها ، تتعنت معهم إدارة الشركة وتقوم برفض تسليمهم الأعمال وتطالبهم بتصريح موقع من وزارة الكهرباء، توجة الشباب باكثر من وقفة أحتجاجية مطالبين الشركة بتوقيع أوراقع عقودهم، وتتضارب أقول الوزارة بين مرة وأخرى

وفى أخر الأمر لا يتم توقيع الأوراق الخاصة بتعين الشباب ، وحين ضاق الحال بالشباب توجهو لمبنا الوزارة بوقفات إحتجاجية يطالبون بحقوقهم ويندون بما حدث معهم مناشدين السيسي رئيس الجمهوريا باتخاذ موقف ما تجاة تعنت الوزارة ورجالها .

ويتسألون : هل ما تم من قبل الوزارة هو حل أزمة مالية بها ؟

واليوم وبعد أعلان وقفتهم واجهو تعنت قوى من الوزارة .

حيث أنهم وفى بداية التواجد قامت الوزارة بطلب قوات الأمن لهم ، وتوجهة على الفور قسم الويلي بتوجية قوة من القسم للتحري فى الأمر .

ولكن نظرا لسلمية الوقفة وعدم تظاهرهم قامت رجال الأمن بالانصراف من موقع الوزارة .

ومع زلك رفض وزير الكهرباء والمسئولين مقابلت الشباب والرد عليهم .

لذلك أجبر الشباب على التسجيل مع بعض القنوات الفضائية والجرائد للتعبير عن رئيهم للوصول إلى حل مناشدين السيسي بالوقوف إلى جوارهم والدفاع عنهم ، مستندين إلى دعوة السيسي بأن الشباب هم عماد المجتمع وضرورة الإلتفاف إليهم .

ونظرا للضغط الأعلام وترويج الشباب لمشاكلهم فى الأعلام ، توجة أحد العاملين لمناشدة الشباب بالتوقف فى المقابل سوف يتم التنسيق معهم ليقابل أحدهم محمد شاكر وزير الكهرباء .

وبالفعل توقف الشباب منتظرين الرد من الوزارة عليهم ، وأنتظر العاملين بالوزارة حتى أنصرف الأعلام ثم تحدثو مع الشباب قائلين .

" احنا كلمنا الوزير وهو قال مش هيقابل حد وبيقول لكم ان الوزارة مش محتاجة عمالة اليومين دول وكمان الأولوية فى التعيين لمن تم توقيع العقود لهم "

مما جعل الشباب يستشيطون غضباً ويزيد سقف التاؤلات له، ياعنى أية هم مش قالو أن التعيين هيتم شهر٧؟

طيب لية خلتونا نسيب أشغلنا ونستقيل منها ؟

لية خلتونا نفصل التأمينات الإجتماعية فى الشركات الخاصة ؟

طيب والى هيتم فينا ال ٣٥ سنة هايتعين أذاى ؟وذاد غضب الشباب نظرا لردود المفوض من الوزارة فلم يعق على أى من تلك التساؤلات وقد دخل مبنا الوزارة وأغلق باب الوزارة أمام الشباب .

وهنا بداء الشباب فى الأنفعال بسبب أحساسهم بأنهم قد تم سلب حقوقهم ، وبدئو فى المداء على من داخل الوزارة

لكن " لا حياة لمن تنادى "

فا أندفع الشباب فى نداء الوزير قائلين

" يا وزير ياوزير طالبتنا مش كتير ، انزل انزل يا وزير طلبتنا مش كتير "

وعلى الفور توجة الوزارة بطلب رجال الشرطة مرة أخرى للقبض على الشباب بتهمة التظاهر أمام الوزارة .

ونظرا لتواجد الضابط السابق ذكرة والذى أكد بان الشباب يطالبون بحقوق مشروعة .

فقد قام الضابط بأصطحاب الشباب إلى القسم ، ليقوم الشباب بتقديم بلاغ ضدد وزير الكهرباء محمد شاكر بشخصة .

وأملا فى الوصول لحل وفرصة أخيرة أمن الشباب بالدعوة المقدمة لهم .

وتوجة إلى قسم شرطة الويلي لتقديم بلاغ فى شخص محمد شاكر وبالفعل تقدمو ببلاغ ضددة ، ولكن جدير بالذكر عدم حصول الشباب على رقم المحضر الذى حرروة ضدد محمد شاكر ،زخزفا من تدخل الوزارة مرة أخرى أجبر الشباب على الرحيل على أمل العودة مرة أخرى ليطالبو بحقوقهم .

وقد أجتماع الشباب وافقا على أن يتم رفع قضياه فى مخاصمة محمد شاكر ، امام القضاء المصري الشامخ، باعتبارة أخر أملا لهم فى رد حقوقهم مرة أخرى ، الحقوق المختصبة والتى يرغب الشباب فى ردها.

أكبر تجمع لأساتذة علاج العقم في مؤتمر "آدم" الدولي

أبحاث جديدة تضئ نور الأمل لمن يعانون الحرمان من الإنجاب

كتبت / مى جمال حسين

تحول تأخر الإنجاب إلي مشكلة كبيرة لدي العديد من الأزواج ، ورغم هذا التزايد المخيف إلا أن الآمال في العلاج زادت بصورة تجعل الأمل في الإنجاب أسهل من الحديث عن العقم ، وهذا ما تضمنته مناقشات وأبحاث المؤتمر الدولي للخصوبة والعقم .

وتنظمه مستشفي آدم الدولى والذي شهد مشاركة عربية وعالمية إلي جانب نخبة من أكبر الأساتذة المصريين الذين قدموا خلال جلسات المؤتمر مجموعة من الأبحاث الجديدة لعلاج العقم وتأخر الإنجاب من خلال مناقشات موسعة تحت عنوان : تأخر الانجاب: نظرة شاملة لعلاج الزوجين.

وكانت المفاجأة التي أطلقها المؤتمر ما أكدته دراسة شملت آلاف الحالات (تم إجراءها في مستشفي آدم الدولي) أن الحيوانات المنوية المستخلصة عن طريق الخصية (سواء المجمدة أو المستخلصة حديثا") تساوي نسب الحمل معها في عمليات الحقن المجهري نسب الحمل مع الحيوانات المنوية المنتجة بالطريقة الطبيعية (سواء المجمدة أو المنتجة حديثا") وتزيد عنها في أحيان كثيرة وهو ما اعتبره المشاركون بشري سعيدة لمن يبحثون عن أمل في الإنجاب.

وركزت مناقشات المؤتمر خلال جلساته العلمية في اليوم الأول علي تقديم نقطة ضوء وأمل لمن يعانون من مشكلات تأخر الإنجاب وطرح العديد من النتائج المبهرة للأبحاث التي قدمتها نخبة من الأساتذة أطباء مستشفي آدم وكليات الطب المصرية التي جعلت الأمل باقيا ومستمرا وسط زحام الحياة وضغطها العصبي وجدد تأمل الأمومة لدي السيدات .

كما حرص أساتذة المستشفي على تقديم كل ما هو جديد فى هذا المجال وإجراء مناظرة دولية عالمية لحالات عقم الرجال و الزوجين من خلال اكبر اطباء وأساتذة علاج العقم على مستوى العالم والذين تواجدوا بالمؤتمر للوقوف على ماهو جديد و حديث و ملائم للحالات المختلفة للعقم.

الأبحاث تناولت أكبر دراسة موسعة لنسب الحمل فى حالات الحقن المجهرى باستخدام الحيوانات المنويه العاديه مقارنه بالحيوانات المنويه المستخلصه عن طريق عينه الخصيه و علاقه تأخر الانجاب عند الزوج بوجود الضعف الجنسى و تجميد البويضات للحفاظ على خصوبة الزوجات و عمليات منظار الرحم قد تفيد كثيرا لتحسين الخصوبة عند الزوجات و احدث دورلعلم الجينات الجزيئية فى فحص الأجنة قبل ارجاعها للرحم فى الحقن المجهرى و علاج العيوب الخلقيه بالرحم والتى يسهل اكتشافها بالموجات الصوتيه ثلاثية الأبعاد والتجميد البطىء والسريع للبويضات وما يرتبط بذلك من توقعات مرجوة أبهرت المشاركين وتحمل العديد من الآمال للباحثين عن الإنجاب.

من جانبه قال الأستاذ الدكتور مدحت عامر استاذ الذكورة و التناسل و الجراحات الميكروسكوبية الدقيقة و العقم بطب القصر العيني ورئيس مجلس إدارة مستشفي آدم الدولى أإه نظرا لما نشهده فى الاونة الاخيرة من ازدياد ملحوظ فى تعداد السكان وما يواكبه من تطورات قد تؤثر سلبا على الصحة العامة من ازدياد مصادر التلوث و الضغط العصبى المستمر لدى الافراد الذى بدوره قد يؤدى الى ازدياد نسب العقم لدى الأزواج بالاضافة الى ارتفاع معدل سن الزواج ، وأيضا الظروف الاقتصادية المتوالية والتى قد تشكل عبئا نفسيا لدى العائلة المصرية و العربية على السواء. قد يرى البعض ان لم يكن معظم الناس ان العقم أصبح مرض عضال وبالتالى يلجأ البعض للهروب من الحقيقة (بدلا من مواجهة الامر) ، و تتفاقم المشكلة اكثر فى حالة العرض على غير المتخصصين.

وأشار إلي الاحصائيات العالمية التي تتضمن أن مشكلة العقم لدى الزوجين هى مشكلة مشتركة حيث يشارك الزوج بنسبة بنسبة ٥٠٪ و الزوجة ٥٠٪ و يرجع ذلك لعدة اسباب لدى الزوجين كلا على حدة. ولكن مؤخرا وللأسف زادت هذه النسبة عند الرجال، ومن الحالات المستعصية لدى الرجال حالات انعدام الحيوانات المنوية والتى قد تمثل نسبة لا تقل عن ١٠٪ من اجمالى حالات عقم الرجال.

وأضاف دكتور مدحت عامر : " من هنا تكمن قيمة عمليات الحقن المجهرى لمثل هذه الحالات حيث تجرى كثير من العمليات حسب كل حالة لاستخراج الحيوانات المنوية, وتشير الاحصائيات ان عدد المستشفيات المتخصصة فى مجال العقم عند الرجال بالشرق الأوسط تعد على اصابع اليد الواحدة حيث ان المعظم يهتم (يعطى الاولوية) لحالة الزوجة اكثر من الزوج. كما ان للحقن المجهرى دوره الفعال لعلاج حالات العقم فى مصر و الوطن العربى و العالم اجمع حيث تعد نسب النجاح العالمية مقاربة لـ ٥٥٪ من اجمالى الحالات التى تجرى العملية ، وقد تختلف النتيجة من مكان الى اخر نظرا لعوامل عدة منها حالة الزوجين وأسباب تأخر الانجاب و التقنية المستخدمة الملائمة لكل حالة على حدة.

وعلي هامش المؤتمر تم طرح ما حققته مستشفي آدم الدولى نكموذج متميزلإضاءة الأمل وسط الضجيج باعتبارها أكبر مستشفى متخصص فى علاج عقم الرجال و الحقن المجهرى وترتكز علي ما حققته من نتائج فى الاعوام السابقة التى تضاهى المراكز الاوروبية و الامريكية متفوقة على امثالها فى مصر الشرق الاوسط و افريقيا انها اول و اكبر مستشفى متخصص فى علاج عقم الرجال و الزوجين فى مصر و الشرق الاوسط و افريقيا بخبرة تزيد عن عشرون عاما محققة اعلى النتائج لحالات عقم الرجال و الزوجين بنسبة نجاح تقارب وتتفوق فى بعض الأحيان على هذه النسب العالمية.



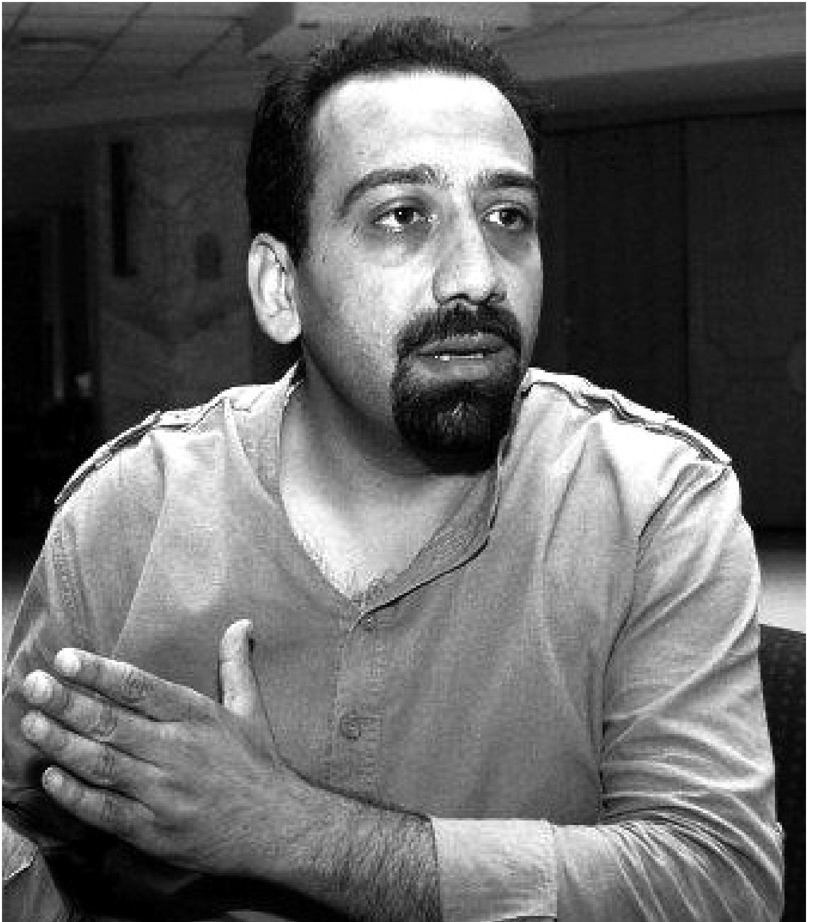


تحقيقات

تصادق مع الذئاب على أن يكون فأسك مستعداً !

نادر الصيرفي: "لائحة ٣٨" "طوق نجاة لمنكوبي ومتضرري الأحوال الشخصية"

أرفعو أيديكم عن القوانين الكنسية واللوائح التي طبقها كل البطاركة منذ قديم الأزل يا "مزيفي التاريخ"



كتبت/ هيام نيقولا

عملاً بحق الرد المكفول شرعاً وقانوناً؛إليكم رد وتعليق "رابطة أقباط ٣٨"

"أقباط ٣٨" هم مجموعة من أقباط مصر المتضررين من عدم سماح الكنيسة لهم بالطلاق إلا لعلة الزنا، فقاموا بتكوين رابطة بهذا الاسم ليكون لهم "صوت موحد" في مطالبتهم بحقوقهم. واشتقوا هذه التسمية من "لائحة ٣٨" الخاصة بالأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس المللي سنة ١٩٣٨، ثم الغاها المجمع المقدس سنة ١٩٤٢، حيث تتيح الطلاق لعدة اسباب منها اساءة أحد الطرفين للآخر او اخلاله بواجباته نحوه.

نادر الصيرفي المتحدث الإعلامي للرابطة ومؤسسها قال: أولاً- محكمة النقض عام١٩٧٣م قالت:ان "لائحة ٣٨"هي الواجبة "التطبيق" لأنها أستمدت "شرعيتها"من طول فترة التطبيق .

ثانياً-هذه قائمة "قوانين كنسية" تطبق داخل الكنيسة بمعني أنها "لائحة داخلية" ولا يشترط موافقة"مجلس الشعب" عليها وأوضح الصيرفي ان "البابا شنودة" أصدر قرار رقم"٧"سنة ١٩٧١م القائل فيه"لا طلاق إلا لعلة الزنا"ولم ينشر في "الجريدة الرسمية"هل يعني هذا فقدان القرار"للشرعية"؟وعدم سريانه؟

فبالمثل "لائحة٣٨"كانت تطبق في"المحاكم الملية"الخاصة بالكنيسة،لأن هذه شئون داخلية خاصة بالمسيحيين. ثالثاً-"لائحة٣٨"سنة ١٩٥٥م عندما "الغي"الرئيس جمال عبدالناصر "المحاكم الملية والشرعية"قام بأخذ "لائحة٣٨"

وبدلاًمن كونها "قانون الكنيسة" وتطبق داخلها فقط؛ أصدر بها "قانون"سنة١٩٥٥م وأصبحت "لائحة الدولة"وتطبق في المحاكم الوطنية-علي حد قول الصيرفي-وكانت بقانون رقم"٤٦٢"لسنة١٩٥٥م.

وعلق الصيرفي علي ان "البابا كيرلس"رفض اللائحة ولم يطبقها قائلاً:هذا كلام"فارغ"؛وطبقت علي مئات الأشخاص.

فكيف لائحة عمرها أكثر من "٧٦"عاماً ؛لم تطبق إلا علي حوالي"عشر حالات"فهذا كلام"متخلف"وغير صحيح.

وعن اتهام "لائحة ٣٨" بأن من وضعها علمانيين لذا فهى لا تتفق مع الكنيسة قال الصيرفى " ليس من العيب ان يضعها علمانيين، فالقديس اثناسيوس الرسول وضع قانون الايمان وهو علماني.

وبخصوص مذكرة "البابا كيرلس السادس" الرافضة للائحة قال:هي عبارة عن مذكرة قدمت لوزارة العدل بناءاً علي لجنة مشكلة من"البابا شنودة"لأن الدولة آنذاك ،كانت تنتوي تطبيق"الشريعة الإسلامية"علي المسيحيين أيضاً؛وكان من ضمن اللجنة "الأنبا غريغوريوس"أسقف البحث العلمي،والذي "لم يوافق"علي رفض"البابا شنودة"للائحة.

وقام بكتابة"مذكرة فرعية"بذلك ؛ولكن البابا شنودة "أستأثر برآيه فقط"ولم يهتم بمذكرة "الأنبا غريغوريوس" المؤيدة للائحة.

وأكد الصيرفي ان مذكرة البابا شنودة كانت لها أسباب "سياسية"وليس "دينية"والدليل مكتوب في المذكرة"لا يجوز الطاعة للمسيحية نهائياً وتعني أنه لا يجوز للزوج المسيحي رفع "قضية طاعة"علي زوجته المسيحية. فالبابا شنودة شخصياً عندما وضع"قانون الأحوال الشخصية للمسيحيين"وضع فيه الطاعة أذن الهدف من ذلك؛عندما يغير رجل "ديانته للإسلام" فلا يحق له طلبها في بيت"الطاعة" ؛وفي الطلاق نفس القصة حتي لا تأتي الدولة وتنفذ القوانين التي كانت تطبق بمعني اننا لنا -لوائحنا وقوانينا الخاصة بنا-وهذا يؤكد ان أسباب المذكرة الرافضة"سياسية بحتة" . وأشارإلي ان المذكرة كانت سنة١٩٦٨م و"البابا كيرلس السادس"جلس علي الكرسي سنة١٩٥٩م ؛فلو "أفترضنا جدلاً"ان البابا كيرلس "رفضها"اذن منذ عام ٦٨إلي ٥٩م كانت"مطبقة بالفعل"طوال هذه السنوات في الكنيسة.

و"والدتي" تعرف حالات كثيرة "طبقت لائحة٣٨" ؛ولكن رفض اللائحة كان"بدعة"البابا شنودة كما قلت لأهداف سياسية فقط.

لو كان البابا كيرلس السادس يطبق"لا طلاق إلا لعلة الزنا" فلماذا بعدما جلس البابا شنودة أصدر قرار بباوي "رقم٧" لسنة ١٩٧١وهو "لا طلاق إلا لعلة الزنا"إذا كان البابا كيرلس يطبقها ؛فهذا القرار في"حد ذاته"يؤكد "تطبيقها" .

وقال أيضاً في قراره رقم"٨" أنه لا يعتد بأي قرار طلاق من المحكمة نهائياً"ومنع زواج"المطلقات" وهذا دليل أخر علي ان"البابا كيرلس"كان "يعترف بقرار المحكمة و-يزوج المطلقات-يعني لو حاجة "ملغية ولم تطبق"فلماذا إصدر "قرارات"بعدم تطبيقها فالمفروض أنها فعلا -غير مطبقة-فهذه قرارات تدل علي"النقض" .

اذن القرار الجديد"يلغي"القرار القديم ؛والبابا كيرلس كان"يطلق ويزوج مطلقات" .

والبابا شنودة يناقض نفسه فكيف في قانون الآحوال الشخصية الموحد -يقبل الطاعة- والتي سبق و رفضها في مذكرة"٦٨"!

وعلي أسوأ افتراض ان مذكرة"٦٨"الغت "لائحة٣٨" فهذا أيضاً دليل علي أنها كانت مطبقة في الفترة من سنة ٣٨إلي٦٨م

فأنا أرفض"تزييف التاريخ" وقلب الحقائق؛وكل من عاصر "البابا كيرلس"يعرف أنه كان يطبق "لائحة ٣٨"بكل بنودها .

والأهم من كل ذلك هو لو فرضنا أنه"لا طلاق إلا لعلة الزنا" حتي لا يخالفوا -الإنجيل-فلماذا يطبقون الطلاق في حالة-الفرقة واستحكام النفور-وهما غير مذكورين في-الكتاب المقدس-مثل "علة الزنا"!

اذن "البابا كيرلس" أخذ من "لائحة ٣٨" أسباب ورفض أسباب فهذا غير صحيح لأن البابا كيرلس إنسان-غير متناقض-وواضح وصريح،فإما أنه -طبق-اللائحة كلها أو رفضها كلها .

وبإختصار هذا ما -أضطر-البابا شنودة لأصدار قرار بعدم تطبيقها ؛لأنها مطبقة بالفعل.

فإذا رجعنا إلي اللائحة السابقة للائحة"٣٨"وهي "لائحة ٦٧"التي وضعها وكيل البطريركية الإيغومانوس "فيلوثاوس عوض"وكان في عهد"البابا كيرلس الرابع"الملقب بأبو الإصلاح،راجع هذه اللائحة وأعتمدها وقام بتسليمها للدولة العثمانية وكانت تطبق داخل الكنيسة وبها "١١"سبباً "للطلاق" .

وبعد فاة الإيغومانوس "فيلوثاوس عوض" قام أبنه"جرجس"بتجميع بنود "لائحة٦٧"ووضعها في كتاب اسمه "الخلاصة القانونية في الأحوال الشخصية "، وهو الكتاب الذي رجع مؤلفه فيه لكتاب المجموع الصفوي لأبن العسال لتقصي قوانين الأحوال الشخصية التي كانت سائدة في الكنيسة القبطية منذ ما قبل القرن الثالث عشر.

وجدير بالذكر أن كتاب القمص فيلوثاوس في طبعاته المتعددة كان هو "الأساس" الذي أقيمت عليه "لائحة ١٩٣٨" الخاصة بالقواعد القانونية التي تطبقها المحاكم المصرية فيما يخص الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس.

وأكد الصيرفي ان "لائحة٣٨"تقريباً بها نفس أسباب الطلاق الموجودة في"لائحة٦٧"مع مراعاة "تطور الزمن". مثلاً "لائحة٦٧"كانت تبيح -الطلاق- في حالة مرض"الجزام أو البرص"؛أنما "لائحة٣٨" أباحت-الطلاق-للمرض العضال الذي لا شفاء منه،وأيضاً النفي والسب والهرب؛لائحة "٣٨"أسمته "السجن"وهكذا ؛والفرقة وأستحكام النفور والتي كانت في "لائحة٦٧" يسمي"النشور"أي أنها نفس-الأسباب- مع تغيير الأسماء فقط.

وأشار ان "لائحة٦٧"قالت-لا طلاق- ولكن أقرت"فسخ الزيجة"ووضعت"١١"سبباً؛فكل اللوائح السابقة حتي في القرن الحادي عشر وضع "البابا غبريال الثاني عشر" وهو أول بطريرك يضع "لائحة كنسية"وكان بها -الطلاق-لأمراض ؛البرص والجزام والسرقة ومن يدخل بيته"زانيه"أو ساحرة ومرض الصرع؛وكل ذلك"لخصته "لائحة٣٨"المفتري عليها من قبل "مزيفي التاريخ" .

وبخصوص الفرق بين-الطلاق والتطليق-قال الصيرفي:الإنجيل تحدث عن"الطلاق"وهو حسب مفهوم الإنجيل"الطلاق بالإرادة المنفردة للرجل"حسب نص الإنجيل القائل"من طلق إمرأته إلا لعلة الزنا" أي طلقها أختيارياً مثل-المسلمين-قائلاً لها"أنتي طالق" .

اما "التطليق"هو فصل "عري الزوجية عن طريق السلطة الدينية أو المدنية"بمعني أخر هو-فصل أو حل-الرابطة الزوجية من خلال الرئاسة الدينية؛ فلابد من تقديم-شكوي-للرئاسة الدينية وتحكم هي "بالطلاق"وليس بإرادة الرجل المنفردة.

فكل هذا دليل علي ان -الكنيسة-منذ القدم؛تقر مبدأ"التطليق"والذي يعني ان هناك "زيجة"نشأة سليمة وهناك أسباب ترأت للكنيسة بحل هذه الزيجة. وبخصوص "بطلان الزواج"علق الصيرفي قائلاً:البطلان هو"زيجة نشأة معيبة"أي لم تنشأ ابتداءً فهذا يدل علي أنها زيجة تمت خطأ أو لم تتم أساساً،فبالتالي ما بني علي باطل فهو باطل.

وما يحدث الآن لعبة-حقيرة ودنيئة-لأنهم يريدون ان يغيروا أسم -التطليق لبطلان- كما أوضحت ان البطلان "زيجة معيبة"

ولكن لا ينفع بعد مرور عدة سنوات علي الزواج ان نسميه"بطلان"لا يجوز،ففي حالة ضرب الزوج لزوجته يحق لها الحصول علي"التطليق" .

"سوء السلوك" تطليق أيضاً ففي حالة أكتشاف الزوج"سوء سلوك زوجته" فلا يصح ان نقول للزوج أعمل لها "بطلان زواج" ولكن الصح هو"التطليق" .

فالكنيسة حالياً تريد ان تخرج من مأزق وضعهم فيه"البابا شنودة"فيريدون الجمع بين؛بنود التطليق ويسمونها-بطلان أو زنا حكمي- والمقصود به أنه "حالة قريبة من الزنا"فمثلاً يقال الموت أو في حكم الموت ؛فإذا غير أحد-دينه- فيقال عليه أنه"مات عن الإيمان"أي يعتبر في حكم الميت من الناحية الروحية؛وكذلك"الغائب المفقود"فيعتبر ميت "حكمياً"وليس فعلياً

فأنا لا أستطيع ان أثبت أنه ميت ولكن "مجازاً" فقط؛فلنفترض ان هناك زوجة زوجها مسافر منذ خمس سنوات وعندما رجع من السفر فوجئ بوجود -ابن لها عمره سنتان-فمن أين أتي؟فهو لم يري-الزنا-بنفسه؛ولكن الزني الحكمي واضح.

فالكنيسة حالياً تريد ان تمسك العصا من النصف؛أي أنها لا تريد مخالفة الإنجيل أو الطعن في كل اللوائح الكنسية السابقة

فستأخذ بأسباب الطلاق الموجودة في"لائحة٣٨" وتقوم"بتدليعها"وتسميتها "بطلان"أو ستجملها وتسميها"زني حكمي"؛وهو:- شامل الهجر وأستحكام النفور وهكذا؛أو ستقول ان أسباب البطلان هي :-الفرقة والسجن والهجر والمرض.

فما هي فائدة وضع لائحة جديدة فنحن ليس لدينا مشكلة علي الإطلاق ,فلدينا "لائحة وضعها البابا شنودة"جميلة جداً.

فلماذا التفكير في لائحة جديدة طالما الموجود به كل شيئ يخص حياة المسيحيين.

وأختتم الصيرفي حديثه بقوله:أرفعوا أيديكم عن كل"اللوائح الكنسية السابقة"مستشهداً بكلام"البابا تواضروس"في برنامجه

"مع الشعب"الذي أذيع علي ثلاث قنوات مسيحية ,فجاء سؤال يقول ما هو رآيك في الرجل الذي يضرب زوجته؟

فإجاب البابا "يحق للزوجة التطليق"هكذا قال البابا ؛أقصد ان الرجل الذي يضرب زوجته هو-زاني- أي أنها سيخالف نص الإنجيل القائل"لا طلاق إلا لعلة الزنا"!

فقانون مشروع الأحوال الشخصية الجديد والذي قمنا بوضعه وسلمناه للبابا تواضروس عند انعقاد المجمع المقدس وفي مؤتمر الأحوال الشخصية في شهر مارس الماضي ؛سيخرج "للنور" لأن-الله- لن يسمح بدمار الكنيسة أو بالقوانين الغريبة وتدمير الناس، فكل ما نطلبه هو"القوانين الكنسية السليمة"والتي طبقها جميع البطاركة السابقين وهي التطليق عن طريق"لائحة ٣٨"مع أمكانية زيادة أو تعديل بعض بنودها ،بما يتناسب مع الفترة الزمنية الحالية؛كي تعود الكنيسة إلي القوانين المستقرة منذ القرون الأولي والتي كانت تطبق حتي تاريخ ١٩٧١/١١/١٤ أي عندما جلس"البابا شنودة"علي كرسي البطريرك.

"الحرف يقتل و اما الروح فتحيي" .

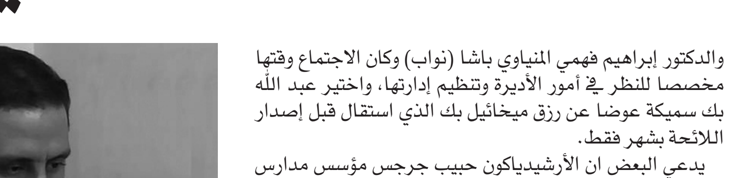
قوانين "لائحة ١٩٣٨" وهي لائحة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس التي أقرها المجلس الملي العام بجلسته المنعقدة في ٩ مايو عام ١٩٣٨ والتي بدأ العمل بها من ٨ يولية في نفس السنة, ومن المعلوم أن محاكم مصر تطبقها حتى وقتنا هذا في قضايا الأحوال الشخصية, وهناك حكم مشهور لمحكمة النقض في الطعن رقم ٤ لسنة ٤٢ قضائية أحوال شخصية بجلسة ١٩٧٣/٦/٦, يقضي بأن أحكام هذه اللائحة هى الواجبة دون غيرها.

وهذه اللائحة تتضمن ١٧٩ مادة شملت كل شئون الأحوال الشخصية للمسيحي الأرثوذكسي, واشتملت اللائحة على ٨ أبواب, وما يهمنا أن نتعرض له هو النصوص المتعلقة بموضوعنا الراهن.

حق الطلاق المنصوص عليه في لائحة ١٩٣٨ وقد ورد في المواد التالية: و جاءت لائحة ٢٠٠٨ لتقصر الطلاق علي سبب واحد هو علة "الزنا" وفقاً لتعاليم الكتاب المقدس " من طلق امرأته إلا بسبب الزنا وتزوج بأخرى يزنى " (متى ١٩ : ٩). بل و اضافت نصاً يقضي بأنه علي كل الاقباط الذين حصلوا علي احكام بالطلاق قبل تاريخ صدور هذه اللائحة ان يقوموا برفع قضايا جديدة امام القضاء وفقا لأحكام هذه اللائحة .

وضع "لائحة ٣٨" اللجنة التي كان الارشدياكون حبيب جرجس- استاذ البابا شنودة - عضو فيها ولا يمكن ان نتهم الإنجيل بعجزه عن حل مشاكل العصر فمن وضع اللائحة البابا يؤأنس، وقبلها بـ٧٠ عام كانت لائحة "البابا كيرلس الرابع الملقب بأبو الاصلاح" الذ ي كلف "القمص ثأوفيلوس عوض" بوضع اسباب الطلاق وبدأ بقوله (لا يوجد في المسيحية طلاق بل انحلال للزيجة وتنحل بالموت او الزنا وبين معنى الموت بالخروج عن الدين او المرض او الهجر وان البابا غبريال الـ١٢ يحل الزيجة بسبب مرض الجزام ").(

بعض العلمانيين يرون ان الكنيسة "متعنتة" و القضاء معذور ويشجعون الزواج خارج الكنيسة وفى ذلك انكار لسر الزواج وقدسيته وعدم فهم لأهداف الزواج فى المسيحية ولسموها وانكار الجسد الواحد .تم وضع لائحة جديدة للأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس شملت تعديل ٣٥ مادة من لائحة ١٩٣٨ والتى عدلت عام ٢٠٠٨، والكنيسة وافقت على تعديلات اللائحة الجديدة، حيث تم توسيع مفهوم الزنا ليضم الزنا الإلكترونى وأشباه الزنا والتحريض الذى يؤدى إلى الزنا.



... مينا أسعد "لائحة ٣٨" "حبر علي ورق"

منذ عام ١٩٣٨ وإلي الآن والجدال حول هذه اللائحة موجود وبكثرة ولم يحسم بعد؛ فالبعض يري أنها باطلة ومخالفة "للإنجيل" والبعض الآخر وعلي رأسهم"منكوبي الأحوال الشخصية"يرون أنها "البلسم لجراحهم وطوق النجاة والأمل لمستقبلهم"

لذلك أجرينا هذا التحقيق لوضع النقاط علي الحروف.

"مينا أسعد كامل" مدرس اللاهوت الدفاعي بمعهد دراسات الكتاب المقدس في مطرانية شبرا الخيمة قال:من أجل هذا الجدال الدائر قمت بتأليف كتابين الأول هو"الحق في الطلاق" والثاني "الطلاق في المسيحية" .

وأضاف أسعد نظراً لظهور آراء كثيرة هذه الأيام حول "الطلاق" رآينا أنه من واجبنا أن نقوم بتجميع مصادر هذا الموضوع من "الكتاب المقدس" ومن أقوال الآباء وقرارات المجامع المقدسة علي مر العصور لتوضيح كل الأمور"المغلوطة" وتصحيحها؛لأن جيلنا عليه مسئولية الحفاظ علي وصايا "المسيح" وتراث كنيستنا العريقة.

وتابع ان "لائحة ٣٨"كما يتضح من أسمها أنها وضعت عام ١٩٣٨، في عهد " البابا يوأنس التاسع عشر" البابا رقم"١١٣"في تاريخ الكنيسة الأرثوذكسية والذي تولي في فترة من (١٩٢٩ - ١٩٤٢ م).

و كانت لائحة الاقباط الأرثوذكس"المثيرة للجدل"؛ الصادرة عام ١٩٣٨ تنص علي "تسع" اسباب للطلاق في المسيحية وهي :- ١- الغيبه ٢- الجنون او المرض المعدي ٣- الاعتداء الجسدي ٤- اساءه السلوك و الانغماس في الرذيله

٥- اساءة العشرة و استحكام النفور ٦- ترهبن احد الزوجين ٧- الزنا ٨- الفرقه ٩- تغير الدين.

وهذه نصوص أسباب الطلاق برقم المادة للتوضيح أكثر :-

مادة -٥٠ يجوز لكل من الزوجين أن يطلب الطلاق لعلة الزنا.

مادة ٥١- إذا خرج أحد الزوجين عن الدين المسيحى وانقطع الأمل من رجوعه إليه جاز الطلاق بناء على طلب الزوج الآخر.

مادة ٥٢- إذا غاب أحد الزوجين خمس سنوات متوالية بحيث لا يعلم مقره ولا تعلم حياته من وفاته وصدر حكم بإثبات غيبته جاز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق.

مادة ٥٣- الحكم على أحد الزوجين بعقوبة الأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس لمدة سبع سنوات فأكثر يسوغ للزوج الآخر طلب الطلاق.

مادة ٥٤- إذا أصيب أحد الزوجين بجنون مطبق أو بمرض معد يخشى منه على سلامة الآخر يجوز للزوج الآخر أن يطلب الطلاق إذا كان قد مضى ثلاث سنوات على الجنون أو المرض وثبت أنه غير قابل للشفاء.

ويجوز أيضا للزوجة أن تطلب الطلاق لإصابة زوجها بمرض العنة إذا مضى على إصابته به ثلاث سنوات وثبت أنه غير قابل للشفاء وكانت الزوجة فى سن يخشى فيه عليها من الفتنة.

مادة ٥٥- [illegible]

مادة ٥٦- [illegible]

مادة ٥٧- يجوز أيضا طلب الطلاق إذا أساء أحد الزوجين معاشرة الآخر أو أخل بواجباته نحوه إخلالاً جسيماً مما أدى إلى استحكام النفور بينهما وانتهى الأمر بافتراقهما عن بعضهما واستمرت الفرقة ثلاث سنين متوالية..

مادة ٥٨- كذلك يجوز الطلاق إذا ترهبن الزوجان أو ترهبن أحدهما برضاء الآخر.

للعلم ان ل"لائحة٣٨"وضعت فى أضعف فترات الكنيسة,و صدرت هذه اللائحة من المجلس الملى العام والذى كان يحوى باشاوات الأقباط و"ذو المصالح الشخصية" لأن عضوية المجلس الملي تعطي وجاهة اجتماعية، بغض النظر عن تدين الأعضاء.

وكان الصراع وقتها على اشده بين الطرابيش والعمائم وكان الجو العام مهيأ لتغلب الطرابيش فى ذلك العصر وفى "غفلة" من رعاة الكنيسة وقتها صدرت هذه اللائحة اعتماداً على هوى الأعضاء واستناداً لمواد ضعيفة من قوانين قبطية صدرت فى القرن الثالث عشر فى كتب اولاد العسال الذين اعتمدوا فى مجموعهم الصفوى ؛على قوانين الملوك والشرائع الأخرى وبعض قوانين المجامع السابقة وصنعوا من ذلك كتاب للقوانين عوض غياب وجود تشريعات محددة للأقباط .

وكان حرياً بالمجلس الملى وقتها اى عام ١٩٣٨،ان يرجع الى نصوص الإنجيل الصريحة والتى لا تحمل اى شبهة فى وجوب الطلاق فى حالة واحدة فقط وهى الزنا.

ولكن تغلب الجاه والمال والعز خاصة ان بابوات الاسكندرية كانوا مدققين جدا فى هذا الموضوع وفى غيره ولم نقرأ ان واحد منهم اباح الطلاق او تهاون فيه ونتذكر بالخير "البابا كيرلس الرابع" الذى رفض طلاق ابنة ارخن كبير فى عهده لعدم التكافؤ بين الزوجين ماديا .

و"البابا كيرلس الخامس" الذى نشأ المجلس الملى فى عهده ولاقى منه الكثير لدرجة "النفى" الى ديره ومع ذلك لم يصرح بالطلاق لواحد من اكبر عائلة قبطية فى ذلك العهد اى اوائل القرن العشرين، إذاً صدرت لائحة ٣٨ فى ظروف خاصة واستثنائية ، وغريب ان يصبح الاستثناء قاعدة والقاعدة استثناء ، ان لائحة ٣٨ ليست انجيلاً ولا دستوراً؛ انها وليدة القرن العشرين كما ان قوانين ابن العسال ليست قانون الأقباط ولا شريعتهم.

ان الانجيل واضح وصريح فى امر الطلاق انه "لا طلاق الا لعلة الزنا "وفى وجود النص لا حاجة لابتكار قوانين بشرية ان الاجتهاد يكون فى فهم النص لا فى تغييره واهماله وانكاره [illegible]

[illegible] نبيه يوسف أفندي

والدكتور إبراهيم فهمي المنياوي باشا (نواب) وكان الاجتماع وقتها مخصصا للنظر في أمور الأديرة وتنظيم إدارتها، واختير عبد الله بك سميكة عوضا عن رزق ميخائيل بك الذي استقال قبل إصدار اللائحة بشهر فقط.

يدعي البعض ان الأرشيدياكون حبيب جرجس مؤسس مدارس الأحد و الإكليريكية ، كان متواجد في المجلس الملي وأشترك معهم في وضع اللائحة .

وكما ذكرت الكتب فقد كان من أشد المعارضين للطلاق إلا لعلة الزنا، والدليل انه فى كتابه القيم "الوسائل العملية للإصلاحات القبطية"، والذى كانت طبعته الأولى عام ١٩٤٣، يقول أستاذنا "حبيب جرجس" فى صفحات ٦٨ إلى ٧٠، وتحت عنوان "احترام قدسية ناموس الزواج الذى سنه الله منذ البدء ورفعه يسوع المسيح إلى مقام السر، ولم يبح الطلاق إلا لعلة واحدة"، ويقول: إن عقد الزواج عقد أبدى، فلا يقبل الإنفكاك، ولا ينحل إلا فى حالتين: الأولى وهى الموت حكمًا وتقديرًا، والثانية- للعلة التى تدنس السر (علة الزنا).

وفى صفحة ٦٢ جملة واحدة لا تحتاج لتعليق: "توجد علة واحدة بموجبها تقضى الكنيسة بحل رباط الزيجة وهى علة "الزنا" ".

وكرر حبيب جرجس ؛كلامه "لا طلاق إلا لعلة الزنا" سنة ١٩٤١, ١٩٤٣ , ١٩٤٨. وأيضاً فى كل عظاته، ومقالاته، ومواقفه والتى كان يؤكد على هذا المبدأ إنه "لا طلاق إلا لعلة الزنا" .

ثم عقد حبيب جرجس ، لجنة وأصدر بيانًا باسم (هل من طلاق فى المسيحية؟) رفعه لقداسة البابا الأنبا "يؤانس" فى مارس ١٩٤١، أكّد فيه على قدسية السر، وعدم انحلاله إلا لعلة الزنا، ووّقع معه على البيان (٢٥) كاهنًا، وأساتذة الكلية الإكليريكية، ورفعه أيضًا للمجلس الملى الذى دومًا كان يوجّه له الشكر ولا يفعل شيئًا. وفي كتاب آخر له طُبع أكثر من عشرين مرة، وكانت طبعته الأولى عام ١٩٤٨، وهو "الصخرة الأرثوذكسية"،كرر أيضاً نفس الكلام، أثارت لائحة ١٩٣٨ جدلاً واسعًا، ورفضًا كاملاً من الشعب والإكليروس، وعُقدت عدة مجامع ولجان لرفضها: - مجمع فى مايو ١٩٤٥، والذى عقده قداسة البابا الأنبا "مكاريوس الثالث"، وجاء فيه قصر الطلاق على علة الزنا فقط حسب منطوق الإنجيل، وإن القانون الدينى لابد أن تتفق أحكامه مع الكتاب [illegible]



"باطلة" لأن ما بني علي "باطل فهو باطل"

بالإنجيل وتعاليم السيد المسيح، وكان ذلك فى قرار رقم ٧ لعام ١٩٧١ صدرت لائحة ١٩٣٨ والتي عُمل بها بداية من ٨ يوليه سنة ١٩٣٨ في عهد البابا يؤانس التاسع عشر (١٩٢٩-١٩٤٢) والذي وصفه السنكسار بأنه حاد الذهن وذكائه متوقد، وأنه مثال للهمة والحزم والأمانة وطهارة السلوك والتقوى وحُسن التدبير.

[illegible] اعتراضا على فرض قوانين لا توافق "العقيدة المسيحية في الطلاق والزواج" ووصل صوت الكنيسة إلى "جمال عبد الناصر" ووقتها اتصل المسئولون بالكنيسة لتباحث مشاكل إلغاء المحاكم الملية ؛ فتم عقد جلسة بوزارة العدل فى ٤ يناير ١٩٥٦ بحضور "الأنبا اثناسيوس" القائم مقام البطريركى اي مكان "البابا يوساب " والأنبا توماس مطران طنطا والأنبا يوانس مطران الجيزة والصاغ إبراهيم الطحاوى والصاغ احمد طعمية والأستاذ اسطفان باسيلى المحامى وبعد ساعات من الحوار خرجوا بتوصيات "وافق" عليها وزير العدل منها أن يكون توثيق عقود الزواج وظيفة الكهنة فقط وان يكون تغيير الدين سببا للطلاق وان يكون رجال الدين الأقباط ممثلين في لجان فحص حالات الطلاق وان دفاتر سر الزيجة يتم توزيعها من المطرانيات على الكهنة وتقرر الاحتفال بالعيد ولكن كان ما فعلته الدولة وقتها مسكنات ليس اكثر مستغلة فترة من فترات ضعف الكنيسة .

بينما في عهد البابا كيرلس السادس والذي تولي في الفترة من (١٩٥٩-١٩٧١م) روج البعض أنه "مؤيد" ويشجع الزواج المدني بعيداً عن أسرار الكنيسة والذين يرغبون ان يكون الطلاق لأي سبب وليس لعلة الزنا لذلك يروج هؤلاء لبضاعتهم بكل السبل بما فيها التدليس والأكاذيب التاريخية والتي منها أن البابا كيرلس السادس كان يطلق ويزوج طبقا للائحة ٣٨ الخاصة بالباشوات وهو "كذب" وأفتراء لا أساس له من الصحة ؛ولا يقوم على أي دليل تاريخي بل ان العكس هو الصحيح كما ورد فى "مذكرة ١٩٦٢" التى تقدم بها قداسته إلى "وزير العدل" وقتها لرفض أسباب غير إنجيلية للطلاق .

فقام البابا كيرلس السادس بتشكيل لجنة عام ١٩٦٢ للأحوال الشخصية وفى أكتوبر من نفس العام اوفد قداسته الأنبا شنودة أسقف التعليم (البابا شنودة فيما بعد) والقمص صليب سوريال والأستاذ يوسف كامل الى وزير العدل وحملوا من قداسته مذكرة بخصوص الأحوال الشخصية في المسيحية واشتملت هذه المذكرة على عدة بنود أهمها وحدة الزيجة المسيحية وان الزواج لابد ان يتم على يد كاهن وانه لا طلاق الا لعلة الزنا، وختام المذكرة ان الكنيسة فى تشريعها تعتمد على الكتاب المقدس والقوانين القديمة للمجامع المسكونية والإقليمية وان اى تشريع أخر أيا كان واضعه لا تأخذ به الكنيسة لو تعارض مع الكتاب المقدس.

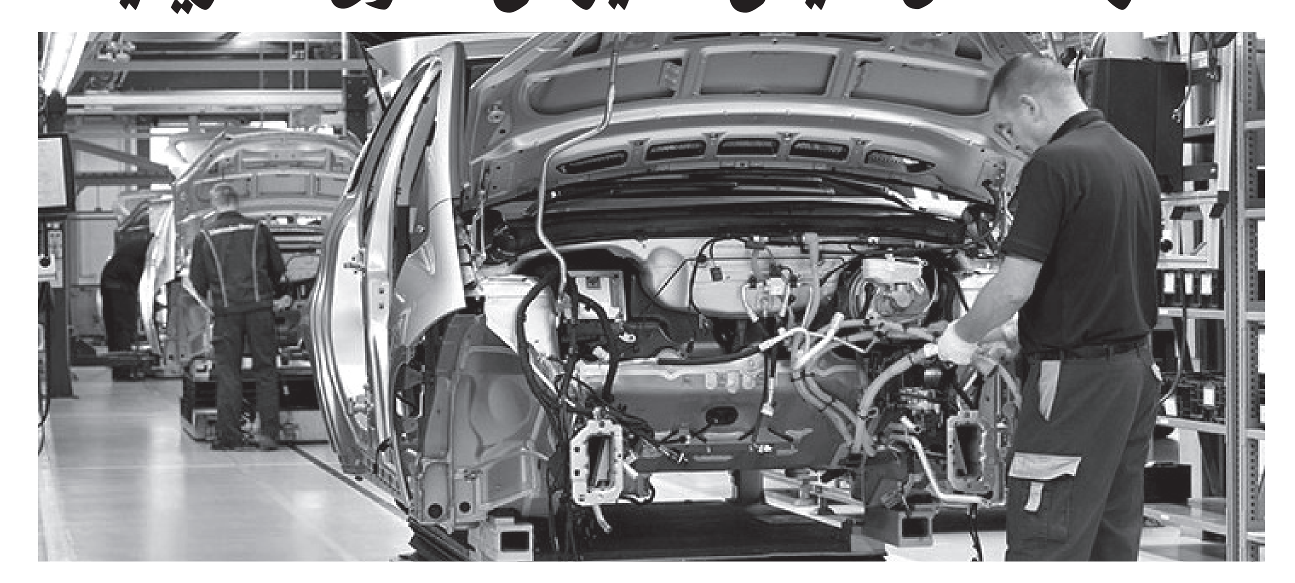
وكان لقداسته كلمة شهيرة عندما تعرض له مشكلة من هذا القبيل فكان قداسته يقولها : "ربنا ومارمينا ما يسمحوش بالطلاق" وقد كانت هناك مساعي للبابا كيرلس نجحت في الاتفاق بين الكنيسة السريانية الأرثوذكسية والكنيسة القبطية وأصدرت الكنيستين بيانا يفيد بأنهما كنيسة واحدة، ولا يوجد اختلاف في الملة بينهما، وقد أخذت المحاكم بهذا البيان لان البعض استغل تغيير الملة للطلاق بسبب او بدون وثم نقل كاهن كنيسة السريان من مصر إلي بلده سوريا والذي كان سببا في تشجيع البعض علي الانضمام لطائفته لتسهيل الطلاق.

ذوو النفس الدنيئة يجدون اللذة
في التفتيش عن أخطاء العظماء !



بعد الغاء اتفاقية الشراكة المصرية الاوروبية ..

خبراء السيارات يشيدون بالقرار .. ويؤكدون يجعل مصر ذات شأن اقليمى متميز فى السوق الافريقية



خلود صلاح الدين

آثار قرار منير فخرى عبد النور وزير الصناعة والتجارة فرحة عارمة بين مصنعى السيارات فى مصر حيث يقضى القرار بتخفيض الجمارك على السيارات بنسبة ١٠٪ وبشكل تدريجى حتى تصل الى الصفر بحلول عام ٢٠١٩ , جاء ذلك فى اطار وقف اتفاقية الشراكة الاوروبية بدء من العام الحالى وحتى ٢٠١٥ لتصبح الجمارك الجهة المحصلة للسيارات الاوروبية بدون اى تخفيضات جمركية .

فى ذلك السياق قال حسن سليمان رئيس مجلس ادارة شركة الامل لصناعة السيارات والرئيس السابق لشعبة السيارات باتحاد الغرف التجارية ان القرار الخاص بايقاف اتفاقية الشراكة الاوروبية يصب فى مصلحة البلاد فى ظل الظروف الاقتصادية التى نمر بها , مشيرا الى ان اكثر الاطراف المستفيدة من ذلك القرار هى مصلحة الجمارك ومن ثم مصانع التجميع المحلية فى مصر لانه سيؤخر قرار وقف المصانع عن التجميع المحلى .

واضاف سليمان ان تخفيض الجمارك هذ من شانه ان يحافظ على الحصيلة التى تتحقق من الجمارك على واردات السيارات الاوروبية الأمر الذى يساهم فى زيادة الدخل القومى للبلاد وتحسن الاوضاع الاقتصادية , لافتا الى ان الجانب الاوروبى من حقه الاعتراض عن تطبيق الاتفاقية لان ذلك النوع من الاتفاقيات الدولية لابد من الوصول الى قرار موحد، واشار سليمان الى انه خلال الفترة القادمة لابد من الحكومة ان تعمل على دعم صناعة السيارات فى البلاد لما تقدمه من دخل مضاعف كما انها من الممكن ان تكون شريك للقطاع الخاص وذلك لضمان استمرار الصناعة ممايدر كثير من الربح للاقتصاد المصرى، واوضح سليمان ان دعم الصناعة المحلية له عوائد كثيرة من بينها جعل مصر صاحبة شأن اقليمى متميز خاصة فى ظل الاستفادة من السوق الافريقية والتى من المنتظر ان تصبح واعدة خلال الايام المقبلة , مشيرا الى انه لابد من الاستفادة ايضا من الجانب الروسى والذى اعلن معاونته لمصر فى صناعة السيارات والشاحنات، من جانبه اشاد شلبى غالب نائب رئيس شعبة قطع غيار السيارت بالغرفة التجارية بتخفيض الجمارك على السيارت , مشيرا الى ان القرار صائب بنسبة ١٠٠٪ , كما انه كان ينتظر تطبيقه خلال الثلاث سنوات الماضية للنهوض بحالة الاقتصاد المتردية وعدم غلق مصانع السيارات وتسريح العمالة الا انه جاء متاخرا , ولكنه سيجلب مزيد من الدخل للبلاد، واضاف شلبى ان الحكومة بدأت فى اخذ عدة قرارات صائبة والتى منها منح تراخيص سيارات الاجرة التى مر عليها ٢٠ عام بالاضافة الى الغاء الشراكة الاوروبية , ولكن الخوف ياتى من احتمالية رفض الجانب الاوروبى لالغاء الاتفاقية بعد عام ٢٠١٥ , حيث سيصحبه خسائر مادية فادحة للجانب المصرى علاوة على عدم توقيع اى جزاءات لمصر بسبب الالغاء هذا .

وقال شلبى ان هذا القرار جاء بعد طلبات الصناعة المحلية والتى تمثل غرفة الصناعات الهندسية بالقاهرة بتاجيل تطبيق النسبة المخصصة للعام الحالى وذلك حتى الانتهاء من وضع استراتيجية جديدة لصناعة السيارات فى مصر والتى يعمل على اعدادها قطاع السيارات ,لافتا الى ان ذلك النوع من القرار من شانه النهوض بالصناعة المحلية وتاهيل المنتجين الوطنيين وتحقيق طفرة كبيرة فى معدلات الاداء خلال الخمس السنوات القادمة، وطالب شلبى بضرورة وقف الشراكة مع الجانب التركى ايضا كما حدث مع اتفاقية الشراكة الاوروبية , وذلك لبد استقلال الصناعة المحلية وتوفير مزيد من الدخل القومى للبلاد .

يشار الى ان المادة ١٩ من اتفاقية الشراكة الاوروبية تسمح لاى من الدولتين بتاجيل التخفيض الجمركى وللدولة الثانية حق الاعتراض مالم تقدم اسباب الطلب ويتم الموافقة عليها من الجانب الاخر على ان يؤجل لمدة عام واحد فقط , على عكس الامر لو تم الاتفاق عليه من الجانب الاوروبى فانه فى تلك الحالة يتم التاجيل لمدة عامين .

الصكوك الإسلامية بين القبول والرفض

خلال الاعوام الثلاثة الماضية عاشت مصر حالة من الاضطراب والجدل الكبير حول اصدار قانون يسن استخدام الصكوك الاسلامية لاول مرة فى البلاد , حيث كانت هناك مخاوف من استعمال اصول الدولة كضمانة سيادية وضياعها فى حالة التعثر لذلك اتجه البعض الى الغاء القانون , وكانت الحكومة فى عهد مرسى تسلط الضوء على الصكوك متوقعة ان تدر ١٠ مليار سنويا للبلاد ,ثم توالت الحكومات بعد مرسى وباتو يؤمنون بأهمية تطبيق الصكوك الاسلامية ولكن بعد تعديل قانون «سوق المال» حتى يتم تطهير القانون من بصمة الاخوان .

قال أشرف الغمراوى رئيس بنك البركة مصر انه لابد من تطبيق مشروع الصكوك الإسلامية خاصة فى المشاريع الإستثمارية الكبيرة لأن الرجوع فى حالة حدوث عجز يكون على ماوراء الصك ,علاوة على انه سيزيل من على عاتق الحكومة عبئ كبير من الدين الذى وصل الى تريليون و٣٠٠ مليار جنيه , وكل ما يتم اخراج سندات ذلك بدوره يقوم بزيادة حجم الدين.

واضاف الغمراوى ان مشروع الصكوك الاسلامية اثناء حكومة الرئيس السابق محمد مرسى كان يشوبة الكثير من الأخطاء , فكان المشروع يسمح ببيع اصول الدولة تبعا للصكوك , لذلك لقى القانون هجوما شديدا لعدم السماح بصدوره , وكان القانون سيسمح للاخوان ببيع مصر كلها , لذلك كان لابد من تعديل سوق المال وتعديل اليات عمل الصكوك الاسلامية واخراج صكوك بدل السندات.

وتوقع رئيس بنك البركة مصر , ان تكون الصكوك من اكثر الاشياء التى سيتم القاء الضوء عليها والتى ستصبع عاملا اساسيا وفعالا فى حريك سوق المال الى الامام , لذلك لابد من فتح الباب لدراسة كل الجدلات التى تثار حول القانون وذلك للوصول فى النهاية الى معيار يسمح بتطبيق الصكوك وفقا للتمويل الموافق للشريعة .

وشكك الغمراوى بقدرة الصكوك على جذب مليارات الجنيهات عن طريق إستثمارات الدول الخليجية بدلا من إيداعها بالبنوك فبالرغم من بدء تحرك المياه الراكدة فى الاقتصاد المصرى ولكنها ليست مستقرة حتى الان , مشيرا انه فى حالة استخدام الصكوك بطريقة غير شرعية ذلك الأمر الذى لايجب الموافقة عليه .

من جانبه قال محمد البلتاجى رئيس الجمعية المصرية للتمويل الاسلامى ان المشروع هو مبادرة طرحها النظام الاخوان السابق وبالرغم من إبادة النظام إلا ان مشروع الصكوك الاسلامية مستمر فى تنفيذه وتطبيقه على الاقتصاد المصرى خاصة انه يجلب عدد كبير من رؤوس اموال المستثمرين ويحمل نهضه اقتصاديه الى مصر, لافتا الى انه قد تم ارسال نسخه نهائية من قانون الصكوك بعد تعديله الى البنك المركزى قبل عرضه على مجلس الوزراء ولكن لم يتم الاعلان عن شئ حتى الان .

واشار البلتاجى الى انه سيتم التأمين على الأصول الخاصة للمشروعات التي سيتم تمويلها وأن الوزارة لن تعلن عن طرح صكوك دون أن تضمن أن هناك من سيغطيها، وأن هناك من يقبل التحدي والاستثمار ﬔ ظل الأجواء الحالية, مشيرا الى ان البلاد تحتاج الى الاسراع فى اصدار قانون الصكوك وذلك للحد من عجز الموازنة والعمل على انشاء مشروعات اقتصادية جديدة .

واضاف البلتاجى الذى شارك فى اعداد وضع قانون الصكوك ان الضوابط الجديدة تشمل ألا يقل عدد أعضاء الهيئة عن ثلاثة أفراد وأن يكون واحدا منهم علي الأقل متخصصا ﬔ الفقه أو أصول الفقة وواحد أيضا علي الأقل متخصص ﬔ المجالات الاقتصادية والمحاسبة الاسلامية, وتخوف البلتاجى من عدم النجاح ﬔ أي إعدادات للمشروعات ﬔ ظل البيئة الاستثمارية والظروف الحالية خاصة وأن السياسة النقدية ﬔ الوقت الحالي قد تضطر إلى رفع الفائدة وهو ما لا يشجع على توجيه الأموال للاستثمار بدلا من إيداعها ﬔ البنوك.



تصدر نصف شهرية بصفة مؤقتة

عربية - متنوعة - مستقلة

رئيس مجلس الإدارة
أ.د. فؤاد عبدالنبى

رئيس التحرير
محمد سعيد

مدير التحرير
أحمد الشناوى

الموقع الإلكترونى
يوسف منير

المدير التنفيذى
م. خالد إبراهيم

العلاقات الخارجية
سامى عدلى

هيئة التحرير
مى جمال حسين
صابر عزت
دعاء حجازى
خلود صلاح الدين
إيرينى صفوت
حنان جنيدى
مصطفى يوسف

التسويق
آمال هجرس
حافظة إبراهيم

التوزيع
سيد عبدالصبور

المقر الرئيسى: ١٩٧ الشروق خلف النادى الأهلى - م. نصر - القاهرة
ت: ٢٥٥٥١٨٤٤ ف: ٢٥٥٨٨٢٥٣
موبايل: ٠١٠٠٨٢١٦٦٦١
٠١٢٢٥٨٩٩٤٧٦ - ٠١٠٢٨٧٨٢٢٩٩

البريد الإلكترونى:
E-mail :
ethad123@yahoo.com

بعد تدشين مشروع الساحل الشمالى الغربى ..

بنوك مصر: لن نتوانى عن تمويل المشروع.. ويؤكدون هو مستقبل مصر نحو غدٍ أفضل







تامر صادق: نقوم بتمويل الشركات والمؤسسات المسؤلة عن المشاريع القومية

محي الدين: نتوقع بأن يكون المشروع أكثر جاذبية للبنوك من المدن الأخرى

خلود صلاح الدين

جاء مشروع تنمية الساحل الشمالى ليتزامن مع مخطط الحكومة من توفير فرص استثمارية وانشاء مجتمعات عمرانية لاستيعاب الزيادة السكانية خلال العقود القادمة ليصبح تنمية الساحل الشمالى هو المشروع القومى الثالث بعد تنمية محور قناة السويس والمثلث الذهبى للتعدين فى الصحراء الشرقية والتى تعتبر من سلسلة المشاريع الحكومية القومية التى حددها المخطط الاستراتيجى القومى للتنمية العمرانية حتى عام٢٠٥٢ " سنة الهدف ", فى ذلك السياق أشاد عدد من المصرفيين بمخططات الحكومة للعقود القادمة , لافتين الى ان منطقة الساحل الشمالى هى أمل مصر فى التنمية وذلك لما تمتلكة من موارد طبيعية مختلفة .

من جهته قال تامر صادق مدير عام الائتمان والدعم التسويقى ببنك مصر ان مصرفه ليس لديه معلومات كاملة عن الصورة التى سيكون عليها مشروع تنمية محور الساحل الشمالى سوى ماصدر من قرار جمهورى بإنشاء مدينة العلمين الجديدة على مساحة ٨٨ ألف فدان وانها تبتعد حوالى ١٠ كم عن الساحل الشمالى , مشيرا الى انهم لا يعرفون الصورة التى سيكون عليها المشروع الجديد, وطريقة التمويل التى سيشارك بها البنك .

وعن آلية تمويل البنك للمشروع قال صادق بنك مصر كطبيعته المعتادة يقوم بتمويل الشركات والمؤسسات التى تتولى القيام بعمل المشروع سواء أكانت تتعلق بالقطاعات السياحية او الصناعية او الزراعية او البنية التحتية , لافتا الى ان ذلك التمويل يتعلق بدراسة البنك الكاملة للمشروع .

واوضح صادق ان الساحل الشمالى هو مستقبل التنمية فى مصر لما يمتلكه من موارد مختلفة والتى تم الاتفاق عبر استغلال جميع الموارد الموجوده بالمشروع الاستغلال الامثل سواء أكانت تتعلق بموارد الطاقة المتجددة او الجديدة .

وأشار مدير عام الاتمان ان بنك مصر جاهز لتمويل مشروع تنمية الساحل الشمالى و جميع المشروعات القومية الصادقة والجادة والتى يصحبها عائد كبير ونافع للبلاد.

من جانبه قال عبد المجيد محى الدين رئيس البنك العقارى المصرى العربى ان مصرفه جاهز تماما لتمويل مشروع الساحل الشمالى وجميع المشاريع القومية ولكن البنك حاليا يجهل الطبيعة التى سيكون عليها المشروع هل سيكون عبارة عن منتجعات سياحية ام مدن صناعية او اسكانية او غيرهما , مشيرا الى ان البنك قد اعتاد على تمويل القطاعات السياحية وقد حدث وان قام البنك بتمويل بعض القرى السياحية فى الساحل الشمالى خلال العقود الماضية ,لكن حتى الآن البنوك لم تعرف الصفة التى سيكون عليها المشروع.

واوضح رئيس العقارى المصرى انه فى حالة اشتمال المشروع على منتجعات سياحية وفنادق فبالفعل لن يتأخر البنك عن تمويله ولكن بعد قيامه بدراسة أولية كاملة للمشروع , لافتا الى ان البنك العقارى سيشارك فى تمويل جميع القطاعات بشرط وجود جدوى إقتصادية من المشروع.

وأشار محى الدين الى ان البنوك تختلف فيما بينها من حيث آلية التمويل فهناك بعضا منها سيقوم بتمويل جميع القطاعات " السياحية والصناعية والعمرانية وغيرهما " وهناك البعض يكتفى بتمويل القطاع السياحى فقط كما يحدث فى منتجعات مدينتى شرم الشيخ والغردقة .

وتوقع رئيس البنك ان يكون مشروع تنمية الساحل الشمالى أكثر جاذبية للبنوك من حيث المشاركة فيه وتمويل الشركات والمؤسسات التى ستشارك فى انشائه وذلك لما له من أهداف استراتيجية وتحقيق معدل اقتصادى لا يقل عن ١٢ ٪ خلال العام الواحد .

من جانبه قال أحمد عبد المجيد مدير عام الائتمان ببنك الاستثمار العربى ان تمية الساحل الشمالى تعتبر من أكبر عوامل الجذب للسياح والتى ستعود بالنفع على مصر , وذلك لما تحتويه المنطقة من انفراد وتميز فى جميع الموارد المختلفة والتى تجمعت فى مكان واحد , مشيرا الى ان المشروع يتبنى عدد من تنمية القطاعات المختلفة مما يعمل على دعم الانشطة الاقتصادية المتنوعة وتحقيق التنمية المستهدفة .

واضاف عبد المجيد ان بنك الاستثمار وجميع البنوك العاملة فى السوق دائما على استعدا لتمويل المشاريع القومية والناجحة بعد عمل دراسة جدول توضح العائد الاقتصادى للمشروع وتوضح هل البنك يمتلك القدرة لتمويل المشروع او لا , وهل سيختص بقطاع معين ام جميع القطاعات ؟.

واشاد عبد المجيد بالمشاريع القومية التى تقوم بها الحكومة خلال الفترة الراهنة , متوقعا بأن تنال نسبة جاذبية كبيرة من البنوك لتمويلها علاوة على اهتمامها بتمويل بعض المشاريع السياحية الكبرى الأخرى.

يشار الى ان مشروع تنمية الساحل الشمالى الغربى هو مستقبل التنمية فى مصر بما يمتلكه من موارد طبيعية مختلفة , كما ان مدينة العلمين الجديدة تستهدف الحكومة البدء فيها بخطة تنموية كبيرة تشتمل على قطاعات متنوعه " سياحية وصناعية وزراعية وتجمعات سكنية " وذلك لان تلك المنطقة بها كافة المقومات التى تؤهلها لان تصبح مكان تنموى واحد يتركز به كافة الموارد الطبيعية .



إنك تخطو نحو الشيخوخة يوماً
مقابل كل دقيقة من الغضب !

رئيس الزمالك: روح مرتضى منصور الهجومي سبب الفوز الكبير

حسام حسن: الفوز على الجيش بالستة لم يأتي صدفة



نفى مرتضى منصور رئيس نادي الزمالك مشاركته أو فرض خطة مباراة الجيش على المدير الفنى حسام حسن واصفاً دوره فى السداسية بـ "روح مرتضى منصور" الهجومية .

وكان منصور قد طالب حسام حسن عقب مباراة السوبر باللعب برأسي حربة وهو ما حدث بمباراة الجيش.

وعلق رئيس نادى الزمالك خلال اتصال هاتفى مع يالاكورة على ما تردد بالمشاركة فى خطة نادي الزمالك :" اعتقد أنها دعابة ، لدينا جهاز فنى محترم لا نريد أن نبخس حقه ".

وتابع :" لم اتحدث فى الأمورة الفنية أو مع الجهاز الفنى منذ اخر لقاء ، وكل تصريحاتى السابقة كانت عبارة عن رأى ووجهة نظر ".

واستطرد :" ليس عيباً أن أتحدث فى الفنيات".

وكان قد اكتسح نادي الزمالك، نظيره طلائع الجيش بستة أهداف مقابل هدف ضمن منافسات الجولة الثانية للدوري المصري لكرة القدم.

سجل أهداف الزمالك، خالد قمر في الدقيقة ١١، ومؤمن زكريا (هاتريك) في الدقائق ١٩ و٤٨ و٨٥، ومحمد عبد الشافي في الدقيقة ٦٩، والبوركيني عبد الله سيسيه في الدقيقة ٧٣.

بينما أحرز هدف طلائع الجيش، الإيفواري أوسو كونان في الدقيقة ٨٠ من زمن المباراة.

وبهذا الفوز، حصل الزمالك على أول ثلاث نقاط له ليحتل بها المركز السابع، بفارق الأهداف عن طلائع الجيش الذي حل ثامنا.

وجه فريق الكرة بنادى الزمالك انذارا شديد اللهجة لفرق الدورى بعد الفوز الكاسح على طلائع الجيش ١/٦ فى مباراة الاسبوع الثانى للدورى وقدم الزمالك عرضا قويا أعاد للاذهان من جديد مدرسة الفن والهندسة وقاد الاوركسترا فى الملعب ايمن حفنى جوكر الفريق الجديد ومعه مجموعة اللاعبين سيسيه وقمر وعبدالشافى ومؤمن زكريا صاحب الهاتريك الاول فى الدورى هذا العام بجانب الحارس احمد الشناوى وامامه على جبر وكوفى وحازم وابراهيم صلاح ومعروف يوسف، وادار حسام حسن اللقاء بكفاءة من خلف الخطوط بعد ان تعرف على امكانات لاعبيه وترك لهم حرية الحركة فى المساحات. وقد حذر حسام حسن، لاعبيه من الثقة الزائدة والإفراط فى الفرحة، بعد الفوز الكبير الذى حققه الفريق على الطلائع.

وطالب حسام لاعبيه بالتركيز الشديد فى المباريات المقبلة من أجل الاستمرار فى تحقيق المستوى القوى الذى ظهروا به، لاسيما أن مشوار الدورى مازال طويلا، والزمالك فى حاجة للفوز بكل المباريات لضمان اعتلاء الصدارة مبكراً.

وقال المدير الفنى انه سعيد بالفوز بسداسية وانها تعتبر بداية قوية للفريق مشيرا إلى أن المباراة كانت نقطة فى بحر والمشوار لازال طويلا، وشدد على أن جميع الأندية تعاقدت مع لاعبين جدد، وهذا الأمر يحتاج وقتا لتحقيق الانسجام. وتلك النقطة هى بالضبط كانت أزمة الزمالك أمام الأهلى ، خاصة أن المنافس فريق يحصل على البطولات فى آخر فترة. وأشار إلى أن الزمالك افتقد التجانس فى مباراة السوبر فى الوقت الذى يتوافر هذا العنصر للاعبى الأهلي.

وأوضح أن المباراة كانت متكافئة، وأضاف أن ما حدث عقب المباراة من رد فعل من جانب النقاد والاعلام كان مبالغاً فيه. وتمنى ان يتحلى الجميع بالهدوء وعدم المبالغة فى الفترة القادمة حتى يصب التحليل فى مصلحة الكرة المصرية بدلا من الاسلوب الهدام. وأشار العميد إلى أن التجانس الفنى يزداد من مباراة لأخرى، وقال: إن بداية الزمالك فى مباراة السوبر كانت جيدة رغم خسارة اللقب بركلات الحظ الترجيحية ، وأضاف أن لقاء الطلائع كان استمرارا لمستوى الفريق والاداء العالى الذى بدأ فى لقاء الأهلى . وأن جميع لاعبى الزمالك كانوا جاهزين للمباراة، وعن التغييرات قال إنها كانت بهدف تجهيز بعض اللاعبين والوصول بهم للانسجام التام مع الفريق.

العميد على احترامه لجميع الفرق المنافسة وهو ما سيظهر فى المباريات القادمة. يذكر ان الزمالك حقق الفوز الذى يحمل رقم ١٣ له فى تاريخه بسته اهداف فى الدورى منذ عام ١٩٤٨.

وفيما يخص تعامله مع اللاعبين بعد خسارة السوبر ، أكد العميد أنه وجه الشكر للاعبيه رغم الخسارة بركلات الترجيح لانه يعلم جيدا انهم بذلوا ما فى وسعهم وكانت الخسارة بركلات الحظ الترجيحية فى النهاية. وعلى الجانب الآخر وبعد إلغاء الاجتماع الطارئ المقرر عقده أمس برئاسة المستشار مرتضى منصور قرر مجلس إدارة نادى الزمالك تأجيل التجديد للثنائى عمر جابر وأحمد توفيق لاعبى الفريق، اللذين ينتهى عقدايهما بنهاية الموسم الحالي، الى فترة توقف الدوري، التى تستمر لمدة ١٤ يوما بعد أداء مبارة الجولة الرابعة.

ومن المقرر أن يتم تجديد عقدى الثنائى جابر وتوفيق بعد انتهاء المفاوضات بين الطرفين والاتفاق على كل الأمور المادية وتحديد القيمة المالية، التى سيحصل عليها كل لاعب فى عقده الجديد، بما يتناسب مع ظروف النادى ومطالب اللاعبين.

و جابر ينتظر وصول عرض أحتراف خارجى من البرتغال أو سويسرا للانتقال إليها بعد نهاية عقده مع الفريق، ورهن عمر جابر تجديد عقده مع الزمالك بفشل توفير عرض احتراف خارجي، حيث ينوى وقتها التجديد على بياض.

وكان مرتضى منصور قد أعلن الاتفاق على كل شىء مع جابر وتوفيق وانه لا توجد اى عوائق خاصة انهما تحدثا عن التوقيع على بياض للنادى وهى لغة وجدت صدى لدى مجلس الادارة.

ولم يتحدد موعد مباراة الزمالك مع أنبي في الجولة الأولى للمسابقة، والتي تأجلت إلى وقت لاحق لانطلاق الدوري المصري في اليوم التالي لمباراة السوبر المصري يوم ١٤ أيلول/ سبتمبر الجاري، التي خسرها الزمالك من غريمه التقليدي الأهلي بركلات الجزاء الترجيحية بنتيجة ٤-٥ بعد انتهاء الوقت الأصلي من المباراة بالتعادل السلبي.

وأعرب خالد قمر مهاجم نادي الزمالك عن سعادته بالهدف الذى احرزه في مباراة طلائع الجيش.. رغم انه جاء من ركلة جزاء.. غير انه الهدف الاول الرسمى له مع الفريق الابيض

وأضاف قمر بأنه يشكر حسام حسن المدير الفنى للفريق على ثقته به ومنحه فرصة المشاركة أساسياً منذ بداية اللقاء. وأوضح لاعب الزمالك المنضم حديثاً للقلعة البيضاء، بأن المستوى الفنى للفريق سوف يتطور بصورة كبيرة خلال الفترة المقبلة لان غالبية اللاعبين لديهم اصرار كبير على تحقيق نتائج ايجابية والحصول على بطولة لاسعاد الجماهير.

ومن ناحية اخرى عبر مؤمن زكريا لاعب وسط نادى الزمالك عن سعادته بتسجيله ثلاثة اهداف بمواجهة الجيش حيث حصل على لقب (هاتريك) وهذه هى المرة الاولى التى يحصل فيها على هذا اللقب

المستشار خالد زين الدين : البدراوي إضافه دوليه لمصر ونفتخر به



هنأ المستشار خالد زين الدين رئيس الحنه الأوليمبيه الزميل جمال البدراوي نائب رئيس تحرير المساء بعد فوزه مؤخرا برئاسه الأتحاد الدولي للكيك بوكسينج والكيوكسينج وقائلا أتمني أن أري العديد من الرموز المصريه والرياضيه في المحافل الدوليه مشيرا بأن هذا المنصب الدولي الجديد لأحد أبناء مصر الرياضيين والملاكمين يعد إنجاز وفخر لمصر وإضافه للمناصب الدوليه التي تحظي بها مصر من خلال أبنائها الرياضيين واللجنه الأوليمبيه علي أستعداد تام لدعم الأتحاد الدولي للكيك بوكسينج والكيوكسينج في ظل رئاسه أحد المصريين جمال البدراوي الذي سيضيف للعبه بعد أن عانت الكثير محليا وسوف يكون لمصر دور رائد في اللعبه دوليا ويكفي شرف تنظيم أول كأس عالم للعبه علي أرض مصر في شرم الشيخ في فبراير القادم ولذلك سيتم فتح المتحف الأوليمبي مجانا لكافه الدول الأجنبيه المشاركه ومندوبيها للتعرف علي التاريخ الأوليمبي المصري والقاعه الرئيسيه الكبري الخاصه بالأجتماعات لدعم الأتحاد وأعضاء مجلس إدارته من المصريين مجانا .

ومن ناحيته قدم الزميل جمال البدراوي رئيس الأتحاد الدولي للكيك بوكسينج والكيوكسينج دبلومه وشهاده تكريم الأتحاد الدولي بالنيابه عن مجلس ألأداره والدول الأعضاء للمستشار خالد زين الدين لأنجازاته الدوليه والأوليمبيه والبحر متوسطيه خاصه وللأرقام القياسيه في إحراز الميداليات في عهده في إحتفاليه حضرها مسعد أبو الرجال مدير عام اللجنه الأوليمبيه واللواء جاسر رياض عضو مجلس إداره اللجنه الأوليمبيه وطارق راشد وكيل الوزاره السابق بالمجلس الأعلي للشباب والرياضه وخالد جاد المولي رئيس مشروع التميز الأوليمبي .

❖ من المعروف أنه تم إختيار الزميل جمال البدراوي نائب رئيس تحرير المساء كرئيس للأتحاد الدولي للكيك بوكسينج والكيوكسينج وألعاب الدفاع عن النفس ومعه كوكبه من الشخصيات المصريه لأداره اللعبه محليا ودوليا لإلي جانب الأعضاء الدوليين من مختلف أنحاء العالم ويضم معه من مصرالعديد من رموز ونجوم المجتمع سواء الرياضي أورجال الأعمال وفي مقدمتهم القامه العلميه والرياضيه صاحب قدم برنامج إذاعي رياضي وهو خمسه رياضه أ.د مسعد عويس رئيس جهاز الشباب ونقيب الرياضيين الأسبق وهو الأمين العام للأتحاد ومعالي السفير أشرف شيحه مساعد وزير الخارجيه (نائب الرئيس شرفيا) وسعاده المستشار دكتور فؤاد عبد النبي الأعلامي المعروف وأ.د ماجده الشاذلي عميد كليه تربيه رياضيه بالأسكندريه بنات ونائبه وزير التعليم العالي (الأمين العم المساعد)ورجل الأعمال المعروف والمستشار الأقتصادي أشرف بساده ورجل الأعمال المحاسب ربيع لبيب والكاتب الصحفي علي فاروق مدير تحرير المساء والبطل الدولي والمحاسب محمد سيد زكي و الهيثم جمال الدين والأستاذه الدكتوره سحر عبد الحق رئيس نادي النصر والستاذه الدكتوره الأعلاميه الكبيره شاهيناز عطيه رئيس تحرير القناه الثانيه والأستاذه بالأكاديميه البحريه بالأسكندريه والكاتب الصحفي والناقد الرياضي الكبير سمير عبد العظيم والكاتب الصحفي الكبير محمد العزاوي رئيس تحرير البروجريه السابق والكاتب والمؤرخ زكي مصطفي والكاتب الصحفي أحمد عاطف نائب أول رئيس تحرير الأجيبشيان جازيت والكاتب الصحفي أشرف أبو عريف والسيد / جمال سليمان سليم والكابتن مهندس علاء هاشم نائب رئيس نادي الطيران واللواء محمد كمال والكاتب الصحفي محمد عرفه نائب رئيس تحرير مجله أكتوبر وإنتصار الشرقاوي والصحفيه والاعلاميه دعاء حجازي.

توتنهام يرصد ١٣ مليون إسترلينى لضم صلاح

كشف موقع «كوت أوفسايد» الإنجليزى أن فريق توتنهام قد رصد ١٣ مليون جنيه إسترلينى من أجل ضم النجم المصرى محمد صلاح لاعب تشيلسى خلال فترة الانتقالات الشتوية. أشار الموقع إلى أن ماوريسيو بوتشتينو المدير الفنى للسبيرز أقنع دانييل ليفى رئيس النادى من أجل ضم صلاح، مستغلا وجود اللاعب على مقاعد البدلاء وعدم مشاركته أساسيا مع البلوز، فى وجود لاعبين أمثال هازارد ويليان وأوسكار. كان صلاح قد انضم لتشيلسى قادما من بازل السويسرى مقابل ١١ مليون جنيه إسترلينى خلال فترة الانتقالات الشتوية الماضية. ويبدو أن المصري محمد صلاح المحترف في صفوف تشيلسي الإنجليزي سيواجه صعوبة في حجز مكاناً حتى على مقاعد بدلاء البلوز هذا الموسم فالإحصائيات تؤكد ذلك خلال ٥ جولات من عمر الدوري الإنجليزي.

وخاض البرتغالي جوزيه مورينيو المدير الفني للبلوز ٥ مباريات في الدوري استطاع حصد منهم ١٣ نقطة حيث حصد العلامة الكاملة في جميع المباريات فيما تعادل أمام مانشستر سيتي بهدف لكل فريق.

وبالنظر لمشوار محمد صلاح خلال الـ ٥ أسابيع نجد اللاعب دخل قائمة البلوز في لقاء إيفرتون ولكنه لم يشارك وكانت بالجولة الثالثة من الدوري الإنجليزي في لقاء انتهى ٦-٣ للبلوز. وشارك صلاح ٨ دقائق عندما دخل بديلاً في مباراة سوانزي سيتي وبالتحديد عندما دفع مورينيو بصلاح فى الدقيقة ٨٢ بدلا من سيسك فابريجاس ليكتفى الدولي المصرى بإنطلاقة وتسديدة وبعض التمريرات وكانت بالجولة الرابعة من البطولة في مباراة انتهت ٤-٢.

وخرج محمد صلاح أيضاً من قائمة تشيلسي التي واجهت شالكة بالجولة الأولي من منافسات دوري أبطال أوروبا والتي انتهت بهدف لكل فريق.

وسيواجه تشيلسي نظيره بولتون واندررز ضمن منافسات كأس رابطة المحترفين الإنجليزية « الكابيتال وان » والتي ستقام الأربعاء القادم قد تشهد مشاركة اللاعب لاسيما أن مورينيو قد يعتمد على بدلاء البلوز في هذه البطولة.

ومازالت الصحافة الإنجليزية تتحدث عن الدولي المصري محمد صلاح واحتمالية بقاءه في تشيلسي من عدمه في الوقت الذي مضى البعض لتقديم بعض النصائح للاعب.كونور بورتر الكاتب في صحيفة فوتبول فان كاست نشر مقال رأي حول محمد صلاح مقدما له بعض النصائح إذا ما أراد نجم المنتخب المصري البقاء في ستامفورد بريدج.

العقوبات تنتظر حسام غالى حال تكرار تجاوزاته ضد لاعبى الأهلى



ينوى علاء عبد الصادق، المشرف العام على قطاع الكرة بالأهلى، ومعه وائل جمعة مدير الكرة بالفريق الأول، توقيع عقوبة مالية مغلظة على حسام غالى قائد الفريق الأحمر حال تكرار تجاوزاته ضد زملائه. ويرفض الأهلى مرور تجاوزات غالى الدائمة وخروجه عن النص مع زملائه دون عقاب رادع، خاصة أنه ومنذ عودته للأهلى فى فترة الانتقالات الصيفية الأخيرة تشاجر مع كل من سعد الدين سمير وعمرو جمال ووليد سليمان ومحمود حسن تريزيجيه بدعاوى أنهم لا يقومون بدورهم على نحو أمثل داخل الملعب.

وعلم «اليوم السابع» أن عبد الصادق ألمح لبعض لاعبى الفريق بعدم التردد فى تغريم اللاعب حال تكرار هذه التصرفات، التى وصفها بغير «مقبولة»، فى ظل السياسة المتبعة داخل القلعة الحمراء والتى لا تقبل الخروج عن المألوف.

كشف مصدر بداخل النادي الأهلي، أن الجهات الأمنية، وافقت على إقامة مباراة الأهلي والقطن الكاميروني، في إياب الدور قبل النهائي للكونفيدرالية الأفريقية، بحضور الجماهير.

وقال المصدر، "أن الأمن وافق على حضور الجماهير المباراة على ستاد القاهرة".

وتوقع أن يحدد الأمن حضور نحو ٣ أو ٥ آلاف مشجع للمباراة، مع وضع عدد من "الاشتراطات الأمنية" و طالب مجلس ادارة الأهلى، مسئولى اتحاد الكرة بالحصول على مكافأة بطولة السوبر المحلي، التى توج بها الأهلى على حساب الزمالك، والتى تقدر بمليون جنيه.

الأهلى أرسل خطابا رسميا إلى الجبلاية يطلب فيه الحصول على هذا المبلغ، من أجل سداد بعض المستحقات المالية المتأخرة لعمال النادى ، وورد لعلم مسئولى النادى الأحمر أن الشركة الراعية لاتحاد الكرة قامت بسداد قيمة رعاية مباراة السوبر كاملة، الأمر الذى دفع النادى للمطالبة بمستحقاته بأسرع وقت ممكن.

كشف محمدابوتريكه نجم الاهلى السابق عن مفاجأة من العيار الثقيل حيث قال تريكه ان احمد فتحى نجم الاهلى السابق وام صلال القطرى الحالى سيعود الى صفوف الاهلى فى يناير القادم وهذا امر نهائى وقال ابوتريكه فى تصريح خاص لـ الاهلى اليوم انه سعيد للغاية ان الاهلى يحقق الفوز وانه كان واثق ان القلعة الحمراء لن تتاثر برحيل احد

وقال انه يتعجب ممن يقولون ان الاهلى لايستحق الفوز بالسوبر وان الزمالك كان الاحق لان الاهلى اجتهد والكرة تعطى المجتهد خاصة وانها جاءت بضربت الجزاء وليست بهدف مشكوك فيه

وقال ابوتريكه انه واثق ان الاهلى سيفوز على القطن الكاميرونى وان القلعة الحمراء ستتوج بالكونفدرالية.

الاتحاد الثورى

من يطارد عصفورين
يفقدهما جميعاً !

رقابة السينما المصرية بين الرقابه والانحياز

وضعت جريده الاتحاد الثوري الميكروسكوب على الرقابه بالسينما المصريه لكي نعلم هل تؤدى دورها حقا ام انها (مسمى عالفاضى) ويجب ان نعرف ايضا ماهي المعايير التى يتم من خلالها فرض الرقابه على الافلام لان الرقابه تخضع للعديد من الاقاويل فالبعض يشيد بالدور الذى تقوم به والبعض الاخر يستنكر عدم ادائها و وظيفتها

فالسينما هي مصطلح يشار به إلى التصوير المتحرك الذي يعرض للجمهور إما في أبنية فيها شاشات كبيرة تسمى دور السينما، أو على شاشات أصغر وخاصة التلفاز.

كما يعتبر الفن السينمائي وتوابعه من إخراج وتمثيل واحد من أكثر أنواع الفن شعبية. ويسميه البعض الفن السابع مشيرين بذلك لفن استخدام الصوت والصورة سوية من أجل إعادة بناء الأحداث على شريط خلوي. فهناك أنواع من الفن السينمائي، فمنها ما هو اقرب للمسرح، ويشمل أفلام الحركة والدراما وغيرها من الأفلام التي تصور أحداثا خيالية، أو تعيد أحداث حدثت بالفعل في الماضي، تعيدها عن طريق التقليد بأشخاص مختلفين وظروف مصطنعة.

وهناك ايضا الفن السينمائي الوثائقي، الذي يحاول إيصال حقائق ووقائع تحدث بالفعل بشكل يهدف إلى جذب المشاهد، أو إيصال فكرة أو معلومة بشكل واضح وسلس أو مثير للإعجاب.



فلقد انطلقت البدايات الاولي للسينما على أساس اختراع التصوير الضوئي؛ وان كان أبن الهيثم هو المؤسس الأول لمبادئ علم البصريات فان ليوناردو دافنشي هو واضع مبادئ علم البصريات الحديث، ويأتينا تعريف هذا الفنان في معجم الفن السينمائي، كما تعتبر السينما فن راقى و صالات السينما المكان الوحيد الى ممكن ينشر قضيه فى بلاد مخلتفه بشكل سريع جدا للتعرف هل تؤدى دورها حقا ام انها (مسمى عالفاضى) وماهى المعايير التى يتم من خلالها فرض الرقابه على الافلامالمكان الوحيد الى بيذهب له كل فئات الشعب و الفن الوحيد الى بيتبعه كل العالم، السينما مكان يجب عليه ان ينشر كل القضايا كما هى و كما نراها و لكن للاسف تم وضع خطوط حمراء للسيبنما و اصبحت الرقابه تزعج الجميع و للاسف انقسم الرقابه الى جزئين رقابه سلبيه و ايجابيه، فالرقابه الايجابيه هى التى وضعت قيود على الافلام ومعايير لكى تتحكم فالافلام

رقابه سلبيه رقابه سلبيه طبعا كلمتين عكس بعض تمام يعنى دور الرقابه هى المحافظه على الاداب العامه و مادامت الرقابه بتحافظ على الاداب و على الاخلاق فكيف تكون سلبيه لانه لا يوجد قابه على المشاهد الجنسيه للاسف ظهرت فى الفتره السابقه مشاهد جنسيه كثيبير جدا فى الافلام سلبيه، فالجنس اصبح شئ دائم فى السينما رغم ان فى معظم الافلام المشاهد الجنسيه ليس لها اى علاقه بالفيلم او انها تكون زائده عن الحد و تاتى الرقابه(و بتعمل فيها للاسف سبع رجاله فى بعض) تطلب حذف المشاهد و يحصل جدال معهاو فى الاخر لا يتم حذف المشاهد و يتم عرض الفيلم كماهو هناينقسم راى النقاد لقسمين احدهما مؤيد لدور الرقابه من حيث انها لا تحجم لحريات والراى الاخر يرى ان الرقابه لا تقوم بدورها الفعال وهى مجرد عبئ على اجهزه الدوله .

طبول الحرب العالمية الثالثة

طارق عبد الفتاح

دقت الرأسمالية العالمية طبول التحالف الدولى لإقتلاع نظام بشار وتوريط الجيش المصرى لتفتيته حال مشاركته أو إحراجه أمام حلفائه الخليجيين حال رفضه المشاركة العسكرية ...العم سام حشد دول المنطقة ووزع عليهم الأدوار وحسب خطاب أوباما الحرب ستستمر لوقت غير معلوم كحرب العراق! ..والفاتورة سعودية خليجية والدم عربى مسلم !..والميدان العراق وسوريا أساسا ..والأهداف الحقيقية إحكام السيطرة على المنطقة وثرواتها وإضعاف أخر جيوشها الباقية الجيش المصرى ..وتفتيت دولها إلى دويلات !... السعودية ستتولى تدريب ورعاية جيش سورى حر بخبراء أمريكان وبميزانيات خرافية ..ليسقط بشار ويحكم سوريا !المطلوب إحلال أنظمة أكثر عمالة للمشروع الأمريكى الصهيونى البديل لمشروع تمكين التيارات الإسلامية المتطرفة فى الحكم والذى سقط فى ٣٠ يونيو فى المنطقة كلها بسقوط الإخوان فى مصر.

المطارات العسكرية فى عدة دول ستكون تحت أمرة أمريكا وهى قاعدة العيديد فى(قطر !) قطر التى هى قاعدة أمريكية والتى مولت من الباطن لحساب أمريكا تنظيم داعش !تسهم الأن بأوامر أمريكية فى الحرب على داعش !فالسيد الأمريكى أمرها بذلك كما أمرها بطرد ٧ من قيادتها الإخوانية فى أطار اظهار حسن نوايا بين الحلفاء الأن !

والمضحك أن تركيا ستفتح قاعدة إنجرليك الجوية أيضا مرغمة فهى عضو فى حلف الأطلسى وهى قبل كل شىء خادم مخلص لأمريكا ستفتح قاعدة إنجرليك وتكتفى بذلك فهى لها نحو خمسين رهينة من الدبلوماسيين لدى داعش !!وهى مضطرة للمشاركة المحدودة فى التحالف الدولى رغم أنها تدرك أن الحرب ستمنح حزب العمال الكردستانى السلاح والقوة والخبرة ...كما أنها لا تريد إغضاب داعش ومن لف لفهم حتى لا تتعرض لضربات إنتقامية لصناعة السياحة لديها وهى من أهم مصادر الدخل لديها ..كما أن تركيا مازالت تعيش أوهام زعامة العالم الإسلامى ووهم الخلافة !ولا تريد أن تضع نفسها فى الصفوف الأولى فى تحالف دولى يضرب تنظيما يحمل شعار الدولة الإسلامية !

ستفتح قاعدة الظفرة الأمارتية وقاعدة على السالم الكويتية أمام الطائرات الأمريكية التى ستضرب قواعد التنظيم فى العراق وسوريا بالأضافة إلى حاملة الطائرات العملاقة يوأس أس جورج بوش المتمركزة مسبقا فى مياه الخليج .

أن طبول الحرب التى تدعى لها مصر ستكون ورطة حقيقية للنظام المصرى حال وافق على المشاركة العسكرية فأهداف الحرب هى صهيونية أمريكية فى المقام الأول وحال رفض المشاركة سيكون الضرر أقل ولكن ستسقط مقولة فركة كعب وسيحرج العم سام النظام المصرى أمام داعميه ومانحيه من الأشقاء النفطيين !...ومع ذلك يريد المخرج الأمريكى أن يحرك الممثلين على خشبة المسرح ويبقى هو فى السماء يشاهد التفتيت والقتل والدماء ويحدث رواجا لمبيعات أسحلة شركاته العملاقة دون ان تتلوث يديه بالدماء ..يريد فقط أن يكون الأله فى السماء ..ويعلم أن عبيده سيطيعونه حتما ..فهو الذى صنعهم جميعا داعش وقبلها القاعدة والأنظمة العربية العميلة الفاسدة ..هو الذى صنع اللعبة ووضع قواعدها ومنح الممثلون أدوارهم وهو القادر على إنهاء أدوارهم متى شاء !

هكذا فعل مع بن لادن ,,وهكذا يفعل مع بن البغدادى وكل أبن أمريكى تم تخليقه وولادته فى معامل السى أى أية ! ....أنها بلا شك أزمة الرأسمالية العالمية التى تحتاج إلى تخليق الوحش وزرعه ثم مقاومته وقتله ثم إعادة إعمار ما خلفه الوحش من دمار !..حتى تظل عجلة الأرباح دائرة بلا توقف !دون ذلك يتوقف النظام الرأسمالى ويعانى كسادا عظيما شبيها بما لاقاه فى الثلاثينات ...ولعل هذا ما دفع أوباما فى خطابه الذى دق فيه أول طبول الحرب على داعش أن يذكر مواطنيه فى الذكرى ال١٣ لإعتداءات سبتمر على أمريكا بفترة الثلاثينات المخيفة !...وبمرور ٦ سنوات على أخطر نكسة تعرض لها الإقتصاد الإمريكى مؤخرا !!وأن يفهم الشعب الأمريكى أن قيادة العالم مسئولية أمريكا وأن يربط ذلك كله بضرورة الحفاظ على النعم التى لا تحصى التى تحظى بها أمريكا وأن أستمرار التقدم التكنولوجى وصناعة السيارات وعالم التجارة ورفاهية المواطن الأمريكى بشكل عام مرهونة بدعم الشعب الأمريكى لأوباما فى هذه الحرب هذه الحرب لن تنتهى أبدا ..ولن تنجح كسابقاتها على القاعدة فى إقتلاع الإرهاب ..ببساطة لأن هذا هو الهدف المعلن ولكنه ليس الهدف الحقيقى وربما تفلت الأمور هذه المرة وتتحول اللعبة الأمريكية إلى حربا عالمية ثالثة خارجة عن أى سيطرة .!

زينة تخطف الانظار بصورتها مع توم كروز

كتبت سوزى الفلال

شرت الفنانة المصرية «زينة»، صورة لها مع النجم العالمي «توم كروز»، على صفحتها الشخصية بموقع «فيس بوك».

«زينة» لم تحدد المناسبة التي تم فيها التقاط هذه الصورة، ولكنها سبقت ونشرت صورة لها مع الفنان البوليوودي «شاروخان»، وقد حظيت الصورة بتعليقات كثيرة من جمهورها.

خطوبة الفنان مراد فكرى على ابنة المطرب الراحل حسن الاسمر



كتبت سوزى الفلال

فى حفل عائلى بهيج تمت امس خطوبه الفنان مراد فكرى على امنيه كريمه المطرب الراحل حسن الاسمر وذلك فى احدى القاعات فى مدينه نصر والذى امتد لساعات الفجر الاولى وقد اقتصر الحفل على الاهل والاصدقاء _ومن المعروف ان اخر اعمال الفنان مراد فكرى هو دوره فى المسلسل الرمضانى الشهير ابن حلال والذى جسد فيه شخصيه (سيد صرصار) هذا وينتظر مراد عرض فيلمه الجديد (وش سجون) والذى سيتم طرحه فى دور العرض السينمائى فى موسم عيد الاضحى.

صلاح تهامى يتفقد القافلة الطبية المتكاملة للتكافل الاجتماعى



كتبت /حنان رجب جنيدى

صرح السيد اللواء صلاح الدين تهامى اثناء تنفيذه لقافلة طبيه متكامله لنشر التكافل الاجتماعى بين ابناء دائرته شبرا الخيمة اول القليوبية بيجام _ ارض الجنينه _مسجد السلام تحت اشراف نخبه متميزه من اطباء القوات المسلحه يوم الجمعه ٢٢_٨_٢٠١٤ بالاتى ان من اهم الاسباب والعوامل الرئيسة القاهره _للامم وتخلف الشعوب هى (الفقر_الجهل _المرض) فكان لابد ان نواجه ذلك الثالوث الخطير المدمر المميت بحلول وبدائل غير تقليديه وجزريه ولا نضع روؤسنا فى الرمال ويتم الحل بالمسكنات و الترقيع وتفصيل القوانين المطاطه والغلاميه والتى تؤثر ولا تقدم ولكن تزيد العويل فبادئ ذى بدء ان الوقاية خير من العلاج ان الصحه الوقائيه فى مصر متادنيه لاقصى درجه فلابد من انتشار الوعى الصحى الوقائى لعامة الشعب ولاسيما النجوع والقري والادقه والمناطق الشعبيه الكثيفة السكان فأن للارتقاء بالصحه العامه للشعب المصرى مبادئ اساسيه تتخلص فى الاتى: ١-الاعتماد على الوحده الصحيه المدرسيه المحليه ودورها التوعيه للاكتشاف المبكر للمرض ٢- التامين الطبى الشامل للغير قادرين_المعدنين_ ارباب المعاشات _الاطفال ٣- الاكتشاف المبكر للامراض فى المدارس الابتدائيه والوحدات الصحيه ٤- توافر العلاج للامراض المزمنه (سكر _القلب_الكبد_الاورام)العلاج المؤهل والمتخصص بالمعاهد المتخصصه (معهد القلب _معهد السكر_معهد الكبد_معهد الاورام) ٥-تشريع لنقل الاعضاء لحديثى الوفاة ٦- حل جزرى لمشاكل (الاطباء _التمريض) ٧-الحملات الشعبيه والحكوميه للقضاء على (شلل الاطفال _الدرن _الانيميا _الصفراء_البلهارسيا) فكان لابد ان نتحرك لنصل الى الفقراء والاكثر فقرا فى اماكنهم لصعوبة تحركهم وتقديم يد العون والعلاج لهم على قدر المستطاع والامكانيات المتيسره سيتم تنفيذ قافله طبيه ومعظم التخصصات بالمستوصفات والمراكز الطبيه الملحقة بالمساجد للكشف والعلاج مجانا بصفه منتظمه ودوريه وتحويل وتصعيد الحالات الحرجه الى المستشفيات المتخصصه وهذا قليل للشعب المصرى وحقه علينا